

لِسَانُ الْإِسْلَامِ

فِي

عِلْمِ الْأَعْرَابِ

لِنَاصِرِ الدِّينِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الْبَيْضَاوِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ

(ت: ٦٨٥ هـ)

« يُضَمُّ لِلَّهِ مَرَّةً مُخَفَّفًا عَلَى سِتِّ نَفْسٍ خَمِيطَةٍ »

صَفْقُهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

د. صلاح بن عبد الله بن عبد العزيز بن جليل

أستاذ النحو والصرف المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
ورئيس قسم اللغة العربية بطلقة الشريعة والدراسات الإسلامية بالأمراء

دار الفکر والنشر والإبداع للنشر

لُبَّ الْبَابِ
فِي
عِلْمِ الْإِعْدَابِ

لِناصِرِ الدِّينِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ الْبَيْضَاوِيِّ رَحِمَهُ اللهُ

(ت: ٦٨٥ د)

٢ صلاح عبدالله عبدالعزيز بوجليع ، ١٤٤٢ هـ

قهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية / انشاء النشر

بوجليع ، صلاح عبدالله عبدالعزيز
لب الالباب في علم الاعراب . / صلاح عبدالله عبدالعزيز بوجليع . -
الهفوف ، ١٤٤٢ هـ

٢٦٣ ص ؛ .سم

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٠٣-٧١٧١-٦

١- اللغة العربية - النحو ا.العنوان

١٤٤٢/٨٤٤٤

ديوي ٤١٥,١

رقم الايداع: ١٤٤٢/٨٤٤٤

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٠٣-٧١٧١-٦

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

(١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م)

دار التميز والابداع للنشر



Salahj1390@hotmail.com



+٩٦٦ ٥٣ ٦٢٢ ٢١١٨



+٩٦٦ ١٣ ٥٨٧ ٩٩٩٢

المملكة العربية السعودية
الأحساء

لَبَّكَ يَا بَابَ الْجَنَّةِ

فِي
عِلْمِ الْأَعْرَابِ

لِنَاصِرِ الدِّينِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الْبَيْضَاوِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ

(ت: ٦٨٥ هـ)

« يُطْبَعُ لَوَّلَ مَرَّةٍ مُحَقَّقًا عَلَى سِرِّ نَسْخِ غُطَّيْنِ »

حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

د. صَلاَحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بُوَجَّلِيع

أستاذ النحو والصرف المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
ورئيس قسم اللغة العربية بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء

دار التميز والابداع للنشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه
أجمعين.

أما بعد:

فهذا أحد مؤلفات القاضي ناصر الدين البيضاوي رحمته الله، وهو متنٌ
نحويٌّ، عُني به العلماء وكتبوا عليه الشروح، قال عنه صاحب كشف
الظنون: «الباب الألباب في علم الإعراب، وهو مختصر الكافية للبيضاوي...
وهو منطوي على فوائد جليّة جليّة، ومتكفل لغرائب النحو بوجازة ألفاظٍ
عبريّة، وقد ذكر فيه ما هو الواجب مما تركه ابن الحاجب»^(١).

فعزمت لذلك على تحقيقه ودراسته والتعليق عليه وإخراجه؛ خدمة
للعلم وأهله، وقد يسّر الله لي ست نسخ نفائس للكتاب.

(١) كشف الظنون (٢/ ٦٤٥١).

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون على قسمين:

قسم للدراسة، وقسم للتحقيق.

أما القسم الأول «الدراسة» فتناولته في مبحثين:

الأول: التعريف بالمؤلف، وتناولت فيه: اسمه ومولده، وشيوخه، وصفاته، وتلامذته، ومؤلفاته، ووفاته رحمه الله.

الثاني: التعريف بالكتاب، وتناولت فيه: اسم الكتاب، ونسبته للمؤلف، ومنهجه، ومذهبه التحويي، ومصطلحاته، وأهم مظاهر اختصار كافية ابن الحاجب في كتاب «لب الألباب في علم الإعراب» للبيضاوي، وختمته ببيان شروح الكتاب.

وأما القسم الثاني «التحقيق» فتناولت فيه: منهج التحقيق، ووصف نسخ الكتاب وصورها، والتّص المحقّق.

وبعد: فهذا جهدي، صوابه من الله، وخلله منّي.

والله أسأل أن يوفقنا ويبارك أعمالنا، ويرزقنا الإخلاص، وأن يتقبلنا ويقبل منا إنّه سميع مجيب.

د. صلاح بن عبد الله بن عبد العزيز ^{كتبه} بوجليع

أستاذ النحو والصرف المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
ورئيس قسم اللغة العربية بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأمام

القِسْمُ الْأَوَّلُ : الدِّرَاسَة

وَفِيهِ مَبْحَثَانِ :

□ المبحث الأول : التَّعْرِيفُ بِالْمُؤَلِّفِ.

□ المبحث الثاني: التَّعْرِيفُ بِالْكِتَابِ.

المبحث الأول: التعريف بالمؤلف

○ أولاً: اسمه ومولده ﷺ^(١):

هو: الإمام القاضي المفسر ناصر الدين أبو سعيد أو أبو الخير عبد الله بن أبي القاسم عمر بن محمد بن أبي الحسن علي البيضاوي الشيرازي الشافعي. ولد في المدينة البيضاء - وإليها نسبته - بفارس قرب شيراز، ولا تعلم سنة ولادته تحديداً، والغالب أنّ مولده أوائل القرن السابع الهجري.



○ ثانياً: شيوخه ﷺ

□ تتلمذ الإمام البيضاوي على جملة من الشيوخ، منهم:

١- والده الإمام أبو القاسم عمر بن محمد بن علي البيضاوي (ت: ٦٧٥هـ)، أخذ عنه الفقه على مذهب الشافعي، وكان من الأئمة، وتولى القضاء بشيراز ودرّس وحدّث، وجمع بين العلم والتقوى، وقد تأثر به البيضاوي كثيراً، وكان يشير إلى أقواله في ثنايا كتبه^(٢).

(١) تنظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٨/ ١٥٧)، وكتاب السلوك لمعرفة الملوك (٣/ ٧٣٣)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبه (٢/ ١٧٢)، وطبقات الشافعية للإسنوي (١/ ١٣٦)، والعقد المذهب في حملة المذهب لابن الملقن (١٧٢)، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (٢/ ٥٠)، والأعلام للزركلي (٤/ ١١٠)، ومعجم المؤلفين (٢/ ٢٦٦).

(٢) مرآة الجنان (٤/ ٢٢٠).

٢- الشيخ شرف الدين عمر البوشكافي الزكي (ت: ٦٨٠هـ)، كان من أكابر العلماء العاملين، علامة في جملة من الفنون، كان الإمام البيضاوي عين تلامذته، ولما توفي رثاه البيضاوي بقصيدة طويلة كانت مكتوبة على مرقده^(١).



○ ثالثاً: صفاته ﷺ

كان الإمام البيضاوي إماماً بارعاً، مصنفًا مبرزاً، نظاراً خيراً، صالحاً متعبداً، فقيهاً أصولياً، متكلماً مفسراً، محدثاً أديباً نحويًا، مفتياً قاضياً، فريد عصره ووحيد دهره، أثنى على علمه وفضله غير واحد، وهو قاضي قضاة شيراز وعالم أذربيجان ونواحيها، وتصدى سنين طويلة للفتيا والتدريس، برع في الفقه والأصول وجمع بين المعقول والمنقول، تكلم كل من الأئمة بالثناء على مصنفاته التي تشهد له برسوخ القدم وعلو الكعب، وانتفع به الناس وبتصانيفه، وولي قضاء شيراز وقابل الأحكام الشرعية بالاحترام والاحترار، ثم صرف عن القضاء فرحل إلى تبريز حتى توفي فيها^(٢).



(١) ينظر: البيضاوي ومنهجه في التفسير «رسالة دكتوراه» ليوسف أحمد علي في جامعة أم القرى (ص: ١٨).

(٢) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (١٥٧/٨)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١٧٢/٢)، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (٥٠/٢).

○ رابعاً: تلامذته ﷺ:

□ أخذ عن الإمام البيضاوي من لا يحصى كثرة من التلامذة، عرف

منهم:

١- الشيخ الإمام فخر الدين أبو المكارم أحمد بن الحسن الجاربردي
(ت: ٧٤٦هـ)، شرح المنهاج في أصول الفقه لشيخه، وتصريف ابن الحاجب،
وله حواش مشهورة على الكشف^(١).

٢- الشيخ كمال الدين أبو القاسم عمر بن إلياس بن يونس المراغي،
أبو القاسم الصوفي، (ولد عام ٦٤٣هـ، وتوفي بعد ٧٣٢هـ)، قرأ عليه المنهاج
والغاية القصوى والطوالع^(٢).

٣- زين الدين الهنكي، ذكر ابن حجر وغيره: أنّ الشيخ زين الدين
الهنكي تلميذ القاضي ناصر الدين البيضاوي^(٣).



(١) الدرر الكامنة (١/١٣٢).

(٢) الدرر الكامنة (٣/٢٣٢).

(٣) ينظر: مفتاح السعادة (١/٢١١).

○ خامساً: مؤلفاته^(١) :

□ امتاز الإمام البيضاوي بتصانيفه البديعة المشهورة والتي تنوعت

فنونها، منها:

١- التفسير المسمى بـ «أنوار التنزيل وأسرار التأويل»، اشتهر وبهر وتلقاه العلماء بالقبول، وذاع ذكره في سائر الأقطار وسار مسير الشمس في رابعة النهار، واشتغل به العلماء إقرأً وتدريساً وشرحاً، وهو كتاب عظيم الشأن غني عن البيان، لخص فيه من الكشف ما يتعلق بالإعراب والمعاني والبيان، ومن التفسير الكبير ما يتعلق بالحكمة والكلام، ومن تفسير الراغب ما يتعلق بالاشتقاق وغوامض الحقائق ولطائف الإشارات، وضم إليه ما رواه زناد فكره من الوجوه المعقولة والتصرفات المقبولة.

٢- منهاج الوصول إلى علم الأصول في أصول الفقه، وهو مختصر مرتب على مقدمة وسبعة كتب، وقد أخذ كتابه من «الحاصل» للأرموي والذي أخذ مصنفه من «المحصول» للفخر الرازي، و«المحصول» استمداده من كتابين لا يكاد يخرج عنهما غالباً، أحدهما: «المستصفى» للغزالي، والثاني: «المعتمد» لأبي الحسن البصري، والمنهاج متن مشهور، وقد اعتنى به العلماء، وعليه شروح كثيرة.

(١) تنظر مؤلفات البيضاوي في: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٨/ ١٥٧)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢/ ١٧٢)، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (٢/ ٥٠).

٣- طوابع الأنوار في أصول الدين في علم الكلام، قال عنه السبكي:
«وهو أجل مختصر صنف في علم الكلام، وقد اعتنى العلماء به إقراء
وتدريسًا وشرحًا»^(١).

٤- الغاية القصوى في دراية الفتوى على مذهب الشافعية في علم
الفقه، وقد طبع الكتاب في مجلدين بتحقيق: علي محي الدين القرة داغي،
وطبع بدار الإصلاح.

٥- شرح المحصول في أصول الفقه للرازي.

٦- شرح التنبيه لأبي إسحاق الشيرازي في الفقه الشافعي في أربعة مجلدات.

٧- شرح المنتخب في أصول الفقه للإمام فخر الدين الرازي.

٨- لب الأبواب في علم الإعراب^(٢)، وهو موضوع التحقيق والدراسة.

٩- شرح الكافية لابن الحاجب، ذكره السيوطي^(٣).

١٠- تحفة الأبرار في شرح مصابيح السنة للبغوي، طبع بتحقيق لجنة
مختصة بإشراف: نور الدين طالب، وزارة الشؤون الإسلامية في الكويت،
١٤٣٣هـ.



(١) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (١٥٧/٨).

(٢) كشف الظنون (١٦٢/١).

(٣) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (٥٠/٢).

○ سادساً: وفاته ﷺ :

مات ﷺ في تبريز سنة (٦٨٥هـ)^(١)، وقيل: سنة (٦٩١هـ)^(٢).

وأما قول الشهاب الخفاجي في حاشية التفسير: «إنه توفي سنة ٧١٩هـ»^(٣)
فمما لا يعول عليه.



(١) الوافي بالوفيات (٨٩/٦)، والبداية والنهاية (٣٠٩/١٣)، وبغية الوعاة (٥٠/٢)،

والأعلام للزركلي (١١٠/٤)، ومعجم المؤلفين (٢٦٦/٢).

(٢) العقد المذهب في حملة المذهب لابن الملقن (١٧٢)، وطبقات الأسنوي (١٣٦/١).

(٣) حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي (٥/١).

المبحث الثاني التعريف بالكتاب

○ أولاً : اسم الكتاب ونسبته إلى المؤلف:

□ فأما اسمه فقد اختلفت المصادر والمخطوطات في اسم هذا الكتاب، ودار الخلاف فيه حول ستة أسماء:

١- لب الألباب في علم الإعراب، جاء هذا الاسم في كشف الظنون^(١) وهداية العارفين^(٢)، وذكر محقق كتاب «الغاية» للبيضاوي أنّ هناك نسخة من هذا الكتاب في دار الكتب المصرية برقم (٦٤٠)، وقد كتب على صفحة العنوان: «لب الألباب»^(٣).

٢- لب اللباب في علم الإعراب، جاء هذا العنوان في «تاريخ الأدب العربي» لبروكلمان^(٤) والأعلام للزركلي^(٥).

(١) كشف الظنون (٢/١٥٤٦).

(٢) هداية العارفين (١/٤٦٣).

(٣) الغاية القصوى في دراية الفتوى (١/١٠٠).

(٤) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٥/٣٢٢).

(٥) الأعلام للزركلي (٤/١١٠).

٣- اللَّبُّ، ذكر هذا العنوان في نهاية النسخة «ج»، وذكر أيضًا في بداية النسخة «د» قبل المقدمة، وصرح به البركلي في شرحه حيث قال: «فلما أردت أن أدرس «كتاب اللَّبِّ» المنسوب إلى الإمام الأوحديّ عمر القاضي البيضاوي عليه رحمةُ اللهِ العزيز القويّ سألني بعضُ أصحابي أن أكتب لهم شرحًا»^(١).

في كشف الظنون: «واختصرها القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي، وسماه: «اللَّب»»^(٢).

٤- تلخيص الكافية، وجاء هذا العنوان قبل مقدمة الكتاب في النسخة «أ»، وفي نهايتها قال الناسخ: «تم تلخيص الكافية».

٥- مختصر الكافية، جاء هذا العنوان في نهاية النسخة «ب»، حيث قال الناسخ: «تمت مختصر الكافية».

وقال القونوي في حاشيته على تفسير البيضاوي: «وله مختصر الكافية»^(٣). وكذلك قال الشهاب الخفاجي في حاشيته^(٤) على تفسير البيضاوي.

٦- متن الامتحان، جاء هذا العنوان في بداية النسخة «و» قبل المقدمة.



(١) شرح البركلي (ص: ٤٥)، والصواب أن البيضاوي اسمه: عبدالله بن عمر.

(٢) كشف الظنون (١٣٧٣/٢).

(٣) حاشية القونوي على تفسير البيضاوي (١/٢٤).

(٤) حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي (١/٥).

□ رأيُ أَلْبَاحِثِ:

□ لم يذكر المؤلف اسم الكتاب في مقدمته، ولكن هذا لا يمنع أن يكون المؤلف قد سمى كتابه ونقل عنه ثم بدأ التصرف في هذا العنوان من النساخ، والذي يظهر لي أنّ اسم الكتاب: «لب الألباب في علم الإعراب»، كما صرح به صاحب الكشف وصاحب الهداية.

□ وأمّا «اللّب» فالذي يظهر أنّه اختصار للعنوان الأصلي؛ لذا ذكره صاحب الكشف في موضع فقال: «واختصرها القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي، وسمّاه: «اللّب»^(١)، فلما أراد الحديث عن الكتاب ذكره بالعنوان الكامل «لب الألباب في علم الإعراب»^(٢).

□ ويدل على قصد الاختصار: قوله لما تحدث عن كتاب «لب الألباب في علم الإعراب» للإسفراييني (ت: ٦٨٤هـ): «وهو غير لب البيضاوي»^(٣)، فذكره بالاختصار، وإثبات المغايرة يقتضي أنّه يحمل نفس عنوان كتاب الإسفراييني.

(١) كشف الظنون (٢/ ١٣٧٣).

(٢) كشف الظنون (٢/ ١٥٤٦).

(٣) كشف الظنون (٢/ ١٥٤٥).

□ ويؤخذ على صاحب الكشف أمران:

○ الأول: أنه في أول ذكر للكتاب ذكره بالعنوان المختصر، ثم لما ذكره مرة أخرى ذكره بالعنوان الكامل، فكان ينبغي أن يعكس؛ ليدل الأول الكامل على الثاني المختصر.

○ والثاني: أنه في أول ذكر للكتاب صرح بأن المؤلف سمّاه «اللب»، فكان ينبغي عليه في هذا الموضع أن يذكر الاسم الكامل للكتاب الذي سمّاه المؤلف به، لا أن يختصره؛ إذ ليس هذا محل الاختصار.

وفي نسخة «د» جاء الاسم قبل المقدمة - كما ذكرت -: «هذا كتاب اللب للبيضاوي» وفي الهامش الأيمن كُتب وبنفس خط الناسخ: «اللب الألباب في علم الإعراب، وهو مختصر الكافية للقاضي ناصر الدين عبد الله البيضاوي المتوفى سنة ٦٨٥هـ»، وكأنّه تعليق على العنوان ببيان أصله.

□ وقد اشتهر كتاب البيضاويّ باسمه المختصر أكثر من اسمه الأصلي، وقد أشرت إلى من ذكره بهذا الاسم، وأيضاً بعض الشروح جاءت بهذا الاسم «شرح اللب» وسيأتي ذكرها بالتفصيل، ومن أشهرها: «امتحان الأذكياء شرح كتاب اللب» للبركي.

□ وقد جعل محقق شرح البركلي د. حمدي الجبالي عنوان الشرح «شرح لب الألباب في علم الإعراب»، وهو غريب؛ لأمرين:

○ الأول: أنّ شرح البركلي له اسم اشتهر به، وهو «امتحان الأذكياء»، وهذا العنوان موجود على صفحة العنوان في نسختين من النسخ التي اعتمدها المحقق، ولم يثبت المحقق هذا العنوان.

○ الثاني - وهو الأهم - : أنّ المحقق اعتمد على ثلاث نسخ خطية للشرح، جاء في صفحة العنوان للنسخة «أ» العنوان التالي: «كتاب شرح مختصر البيضاوي»، وجاء في صفحة العنوان للنسخة «ج»: «هذا شرح كتاب اللب»، ولم يذكر شيء في نسخة «ب»، فالعنوان الصحيح لهذا الشرح: «امتحان الأذكياء شرح اللب للبيضاوي»، وقد طبع هذا الشرح مؤخرًا بهذا الاسم، تحقيق: د. يسار ساير الجيب، دار تحقيق الكتاب.

ولعل النحاة أرادوا بهذا الاختصار التفريق بين كتابي الإسفراييني والبيضاوي؛ إذ هما يحملان نفس العنوان، والمؤلفان متعاصران، فالأول (ت: ٦٨٤هـ) والثاني: (ت: ٦٨٥هـ).

□ وأما تسميته بـ«لب اللباب في علم الإعراب» فقد ذكره بروكلمان عن نسخة في الإسكوريال برقم (١٦٧)^(١)، والذي يظهر لي أنها محرفة من العنوان الأصلي.

□ وأما تسميته بـ«مختصر الكافية» و«تلخيص الكافية» فتجوزُ باعتبار موضوع الكتاب؛ إذ هو مختصر للكافية وتلخيص لها، لا أنهما اسمان للكتاب، قال صاحب الكشف: «لب الألباب في علم الإعراب، وهو مختصر الكافية للبيضاوي»^(٢).

وجاء في هامش نسخة «د»: «لب الألباب في علم الإعراب، وهو مختصر الكافية للقاضي ناصر الدين عبد الله البيضاوي».

□ وأما تسميته بـ«متن الامتحان» فتجوزُ باعتبار أهم الشروح عليه، وهو «امتحان الأذكياء»، أي: هذا متن لهذا الشرح الموسوم بامتحان الأذكياء.

□ وأما نسبة الكتاب إلى البيضاوي فقد أجمعت المصادر التي ذكرت الكتاب والنسخ الخطية للكتاب وشراحه أنَّ الكتاب للقاضي ناصر الدين البيضاوي^(٣).



(١) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٣٢٢/٥).

(٢) كشف الظنون (١٥٤٦/٢).

(٣) المرجع السابق (١٦٢/١)، وهداية العارفين (٤٦٣/١)، وتاريخ الأدب العربي

لبروكلمان (٣٢٢/٥)، والأعلام (١١٠/٤).

○ ثانياً منهج المؤلف في الكتاب :

لم يذكر المؤلف مقدمةً للكتاب يبين فيه منهجه وترتيبه الذي سار عليه، إلا أن منهجه في ترتيب الكتاب واضح، فقد سلك في تقسيمه وترتيبه مسلك ابن الحاجب في كافيته، ولا غرابة في ذلك، فإن كتاب البيضاوي كما ذكر العلماء تلخيص واختصار لكافية ابن الحاجب؛ لذا فقد قسم كتابه إلى أقسام ثلاثة مرتبة على النحو التالي:

○ قسم الأسماء.

○ قسم الأفعال.

○ قسم الحروف.

وقد استهل المصنّف كتابه بتعريف الكلمة والكلام ذاكراً أنواع الإعراب، ومن خلال ذلك أورد أحكام المنوع من الصرف وموانع الصرف.

ثم بعد ذلك دخل في: قسم الأسماء، وهو القسم الأول من أقسام الكتاب، وبدأه بالمرفوعات، وفيها تحدث عن الفاعل، والنائب عن الفاعل، والمبتدأ والخبر، وخبر «إن» وأخواتها، وخبر «لا» لنفي الجنس، واسم «ما» و«لا» المشبهتين بـ«ليس».

ثم انتقل إلى المنصوبات، وفيها تحدث عن المفعول المطلق، والمفعول به، والمنادى، والاشتغال، والتحذير، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه، والحال، والتمييز، والمستثنى، وخبر «كان» وأخواتها،

والمنصوب بـ«لا» التي لنفي الجنس، وخبر «ما» و«لا» المشبهتين بـ«ليس».

ثم انتقل إلى المجرورات، وتحدث فيها عن الإضافة.

ثم تحدث عن التوابع: العطف، والتأكيد، والبدل، وعطف البيان.

ثم تحدث عن المبني، وبحث فيه: المضمرات، وأسماء الإشارة، والموصولات، وأسماء الأفعال، والأصوات، والمركبات، والكنايات، والظروف.

ثم عرض للمعرفة والنكرة، وأسماء العدد، والمذكر والمؤنث، والمثنى، والمجموع، والمصدر، والمشتقات: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل.

القسم الثاني من أقسام الكتاب: وفيه بحث المصنّف الفعل الماضي، والمضارع، والأمر، ثم الفعل المبني للمجهول، ثم الفعل المتعدي وغير المتعدي، ثم أفعال القلوب، ثم الأفعال الناقصة، ثم أفعال المقاربة، ثم فعل التعجب، ثم أفعال المدح والذم.

القسم الثالث من أقسام الكتاب: وبحث فيه: حروف الجر، ثم الحروف المشبهة بالفعل، ثم الحروف العاطفة، ثم حروف التنبيه، ثم حروف النداء، ثم حروف الزيادة، ثم حروف الإيجاب، ثم حرفي التفسير، ثم حروف المصدر، ثم حروف التخصيص، ثم حرف التوقع، ثم حرفي الاستفهام، ثم حروف الشرط، ثم حرف الردع، ثم التنوين، ثم نون التوكيد، ثم حرفي الكسكسة والكشكشة.

□ هكذا قسم البيضاوي رحمه الله كتابه، وتناول في كل قسم الأحوال النحوية الخاصة به بصورة منفصلة عن غيره من الأقسام، وكان ينتقل من قسم لآخر دون تمهيد، بل الانتقال يكون تلقائياً ومباشراً.

□ وقد التزم البيضاوي رحمه الله بهذا التقسيم، ولم يخل به إلا في بعض المواضع القليلة جداً، والدليل على التزامه بهذا المنهج:

أنه تحدث عن خبر «كان» ضمن منصوبات الأسماء، ولم يحدد أخوات «كان» إلا في قسم الأفعال تحت عنوان: الأفعال الناقصة، موضحاً عملها ومعنى كل منها بالتفصيل.

وكذلك حروف العطف، فقد ذكر العطف في قسم الأسماء، إلا أنه ذكر حروفه في قسم الحروف.

وهذا دليل التزامه بالنهج الذي انتهجه.

ومن المواضع التي أخل فيها بهذا النهج:

ذكر جوازم المضارع في قسم الأفعال بدلاً من ذكرها في قسم الحروف، وكذلك نواصب المضارع.

وأبرز ملامح منهج البيضاوي هي:

١- التقعيد والتفصيل، فيبدأ عادة بقاعدة عامة للباب ثم يفصل في حكم القاعدة ومن أمثلة ذلك:

قوله: «المفعول معه: ما صاحب معمولاً بالواو، ولو عامله لفظاً وأمكن العطف جاز، وإن معنى وأمكن وجب، وإلا فالتصّب ك: جئت وزيداً، وما لك وعمراً»^(١).

٢- قلة الاستشهاد، جاءت الشواهد في كتاب «لب الألباب في علم الإعراب» قليلة جداً، وبطريقة الاقتباس من غير إشارة إلى أنّ الشاهد آية من القرآن أو بيت من الشعر، ومن ذلك:

قوله: «وكرّرت في نحو: (إِمَّا تَرَيَنَّ)»^(٢)، وهي آية من القرآن الكريم.

قوله مفرقاً بين البدل وعطف البيان: «ويظهر الفرق بينهما في: يا هذا زيد، و«التارك البكريّ بشر»»^(٣)، ومعروف أنّ «التارك البكريّ بشر» جزء من بيت شعريّ.

قوله في حكم تكرار المنادى: «ويُضم ويُنصب: «يا تيم تيم عدي»»^(٤)، ومعروف أنّ «يا تيم تيم عدي» جزء من بيت شعريّ.

(١) لب الألباب (١٤٠).

(٢) لب الألباب (٢٤١).

(٣) لب الألباب (١٦٩).

(٤) لب الألباب (١٣٣).

قوله: «إلا بقرينة ك: «بنونا بنو أبنائنا»^(١)، وهو جزء من بيت شعري.

وقد يشير إلى لغات العرب، ومنه قوله: «خبر «ما» و«لا» المشبهتين بـ«ليس»: المسند إلى اسمهما، ولا يعملان في تميم»^(٢).

٣- الإيجاز وتجنب التكرار، ترسم البيضاوي في مسائل الكتاب سبيل الإيجاز وعدم التكرار، يعرضها جملة دون استطراد أو تطلب حصر.
ومن شواهد الإيجاز:

قلة الأمثلة، وهي ظاهرة بارزة في هذا الكتاب؛ لذا احتاج الأمر من المحقق أن يعنى بالتمثيل لأكثر مسائل الكتاب؛ لتوضح القاعدة والمسألة التي يذكرها المصنف، وقد وصل الإيجاز في هذا الكتاب إلى حدّ الإلغاز، وكأنّه امتحان للأذكياء.

الاستغناء بالمثال عن المقال اختصاراً، كقوله في حذف المبتدأ: «ويُحذف، ويجبُ في نحو: «الحمدُ لله الحميدُ، وسمعُ، وزيدُ الخبرُ آكلُهُ»^(٣).
التخفيف من عرض الخلاف ومذاهب التحويين وأدلتهم، فالكتاب مختصر تعليمي.



(١) لب الألباب (١١٥).

(٢) لب الألباب (١٥٧).

(٣) لب الألباب (١١٦).

○ ثالثًا: مصطلحاته ﷺ

المصطلح النحويّ هو: اتفاق بين النّحاة على استعمال ألفاظ معينة في التعبير عن الأفكار والمعاني النّحوية، ومصطلحات الكتاب لم تخرج عن مشهور مصطلحات البصريين، ومن هذه المصطلحات التي استخدمها البيضاويّ:

- المفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه، وكلها مصطلحات بصرية، وأما الكوفيون فلا مفعول عندهم إلا المفعول به، ويسمون باقي المفعولات شبه المفعول، والفراء يطلق: «التفسير» على المفعول لأجله والتمييز^(١).

- البذل، وهو مصطلح بصريّ، أما الكوفيون فيسمونه: الترجمة^(٢).

- «لا» النافية للجنس، أما الكوفيون فيسمونه: «لا» التبرئة^(٣).



(١) المصطلح النّحويّ (ص: ١٦٢).

(٢) موسوعة المصطلح النّحويّ (٢/ ٦٣٦).

(٣) دراسة في النحو الكوفي (ص: ٢٦٩).

○ رابعاً: مذهبه التَّحْوِيّ:

تقدم أنّ البيضاويّ رحمه الله لم يعن بذكر الخلاف التَّحْوِيّ، ومع ذلك فيمكن معرفة موقفه من مذهبي النحاة البصريّ والكوفيّ من كلامه ضمناً لا تصريحاً، وهو كغيره من النحاة المتأخرين غالب الآراء التي تبناها موافقة لنحاة البصرة، ومع ذلك فقد يوافق الكوفيين في بعض آرائهم، وقد يخالف بعض البصريين في آرائهم.

□ فمن موافقاته رحمه الله لمذهب البصريين ما يلي:

- قوله في مجيء «مِنْ» زائدة: «و«مِنْ»: في النفي وما في حكمه»^(١). فلا تزداد عنده في الموجب، خلافاً للكوفيّين والأخفش^(٢).

- قوله في جواز العطف على اسم «إِنَّ» إذا تقدم الخبر: «فجاز العطف بالرفع على الاسم ولو حكماً لو تقدم الخبر ولو تقديرًا»^(٣)، ومذهب الكوفيين الجواز وإن لم يتقدم الخبر^(٤).

(١) لب الألباب (٢٣٣).

(٢) الجنى الداني (ص: ٣١٧-٣١٨).

(٣) لب الألباب (٢٢٥).

(٤) المغني في مسائل الخلاف النحويّ والصّرفي (ص: ٢١٦).

□ ومن موافقاته عليه السلام لمذهب الكوفيين:

- قوله في رافع الفعل المضارع: «ويرفع لو جُرِّد عن الناصب والجازم»^(١).
وهو مذهب الكوفيين عدا الكسائي الذي يرى أنَّ المضارع يرتفع
بالزائد في أوله، وأما البصريون فيقولون: بأنه يرتفع لقيامه مقام الاسم^(٢).

□ ومن مخالفته عليه السلام لبعض نخاة البصرة:

- قوله: «ولو نكَّر ما فيه علمية مؤثرة صُرف، إلا نحو: «أحمر»^(٣) فخالف بذلك
الأخفش الذي يرى أنَّ نحو: «أحمر إذا سمي به ثم نكَّر فإنه يكون مصروفًا»^(٤).
- قوله: «فعل التعجب: مَا أَفْعَلَهُ وَأَفْعِلْ بِهِ، ولا يتصرفان، ولا يجوز
التقديم، والفصل»^(٥). فخالف بذلك المازني الذي أجاز الفصل بالظرف^(٦).
- قوله في إعراب اسم «لا» التي لنفي الجنس: «فلو مفردًا بني على نصبه»^(٧).
فخالف بذلك بعض البصريين كالجرمي وابن درستويه،
فعندهما أنّه معرب لا مبني^(٨).



(١) لب الألباب (٢٠٤).

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف (٥٤٩/٢).

(٣) لب الألباب (١٠٦).

(٤) أوضح المسالك (ص: ٣٢٢).

(٥) لب الألباب (٢١٥).

(٦) الكافية لابن الحاجب (ص: ٢١١).

(٧) لب الألباب (١٥٤).

(٨) التذيل والتكميل (٢٤٩/٥)، وآراء ابن درستويه النحوية والتصريفية (ص: ١٥٣).

○ خامساً : منهجية التأليف بين «كافية» ابن الحاجب رحمته الله

و«لَبّ» البيضاوي رحمته الله:

□ اشتهر عند العلماء أن «لَبّ الألباب» للبيضاوي هو مختصر
لـ«كافية ابن الحاجب».

قال صاحب الكشف: «لَبّ الألباب في علم الإعراب، وهو مختصر
«الكافية» للبيضاوي،... وقد ذكر فيه ما هو الواجب مما تركه ابن
الحاجب»^(١).

□ والذي يظهر لي بعد قراءة متأنية للَبّ البيضاوي أن وصفه
بالمختصر غير مناسب؛ إذ فيه زيادات على ما في «الكافية»، تشمل بعض
القيود والأحكام المهمة التي لم يذكرها ابن الحاجب، وفيه كذلك
استبدال لبعض العبارات التي يرى المصنّف أنها أنسب مما ذكرها ابن
الحاجب، فالوصف المناسب لكتاب البيضاوي هو أنّه تهذيبٌ للكافية.
□ وأهم مظاهر التهذيب التي ظهرت لي تكمن في أربعة أشياء:

○ أولاً: الزيادة:

- قال ابن الحاجب في الممنوع من الصرف: «فإن سمي به مذكر فشرطه:
الزيادة على الثلاثة»^(٢)، ولم يذكر العكس. وقد ذكره البيضاوي، فقال: «ولو
سميت امرأة بمذكر»^(٣).

(١) كشف الظنون (٢/١٥٤٦).

(٢) الكافية (ص: ٦٤).

(٣) لبّ الألباب (١٠٤).

قال البركليّ معقّباً على هذه الزيادة: «ولما بُيِّنَ حالُ تسميةِ الذكرِ
بالمعنويِّ كانَ مظنةَ خلجانِ الحالِ بمعرفةِ حالِ العكسِ، فقالَ زائداً على
«الكافية»: «ولو سُميتَ امرأةٌ بمذكّرٍ»^(١).

- قال البيضاويُّ في المنوع من الصرف: «والتركيب: ولا بد من
اسمين»^(٢)، فأخرج بهذا القيد «ولا بد من اسمين»: نحو: «البيت علماً على
البيت الحرام، والمدينة علماً لطيبة، والكتاب علماً لمصنف سيويّه، فكلها
أعلام بالغلبة مركبة، إلا أنها مركبة من حرف واسم؛ لذا جاءت مصروفة،
وهذا القيد زيادة على الكافية»^(٣).

قال البركليّ: «وقد أصاب في زيادة هذه على «الكافية»»^(٤).

- قال البيضاويُّ في مواضع تقديم المبتدأ: «... ويجب لو تضمن [ب/٤] ما
له الصدر، ك: «مَنْ أبوك؟» أو كان خبره فعله، أو بعد «إلا»، أو معناها»^(٥).
قوله: «أو بعد إلا أو معناها» زيادةٌ على «الكافية»^(٦).

(١) شرح لب الألباب (١١٩).

(٢) لب الألباب (١٠٥).

(٣) الكافية (ص: ٦٥).

(٤) شرح لب الألباب (ص: ١٢٤).

(٥) لب الألباب (١١٥).

(٦) الكافية (ص: ٧٨).

- قال البيضاوي في نداء المضاف إلى ياء المتكلم: «أتى غلامٌ، وبالضم
فيما غلب إضافته إليها»^(١).

قوله: «فيما غلب إضافته إليها» متعلق بقوله: «جاءَ يا غلامي، إلى
آخره»، أي: أن الحذف والقلب في المضاف إلى ياء المتكلم لا يكون إلا
فيما غلب إضافته إليها، لا في كل منادى مضافٍ إليها، فلا يجوزُ في: «يا
عدوِّي» الحذف والقلب، وإنَّما يجوزُ فيه الإسكانُ والفتحُ فقط، كما في
غير المنادى.

قال البركلي في قول المصنف: «فيما غلب إضافته إليها»: «وهذه زيادةٌ
لازمةٌ»^(٢)، أي: قيد لازم في الوجوه الجائزة، زاده المصنف ولم يذكره ابن
الحاجب في الكافية^(٣).



(١) لب الألباب (١٣٤).

(٢) شرح لب الألباب (ص: ١٩٣).

(٣) الكافية (ص: ٩٢).

○ ثانيًا: الحذف:

- ذكر ابن الحاجب في باب الممنوع من الصرف تعريفه وأسبابه وأمثله، ثم فصل في الأسباب^(١)، وأما البيضاوي فقد ترك التعريف وعَدَّ الأسباب والأمثلة؛ استغناءً بالتفصيل الذي ذكره^(٢).

- جعل ابن الحاجب العلميَّة شرطًا للمعرفة التي هي من أسباب المنع من الصرف^(٣)، وأما البيضاوي فاكفى بذكر العلمية. قال البركلي معلقًا على صنيع البيضاوي: «ولمَّا كَانَ مَا عَدَا الْعِلْمِيَّةَ مِنَ الْمَعَارِفِ غَيْرَ مَعْتَبَرٍ جَعَلَ الْعِلْمِيَّةَ نَفْسَ السَّبَبِ، لَا شَرْطًا لِلْمَعْرِفَةِ الَّتِي هِيَ السَّبَبُ كَمَا فَعَلَ ابْنُ الْحَاجِبِ؛ إِيجَازًا وَقِصْرًا لِلْمَسَافَةِ»^(٤).

- ذكر ابن الحاجب في الكافية حروف الجر إجمالًا، ثم فصل القول فيها^(٥)، وأما البيضاوي فقد اكتفى بذكرها في التفصيل، وكذلك صنع في حروف العطف، وهي طريقة بارزة عنده في اختصار الكافية، فيترك التعداد الإجمالي استغناءً بالتفصيل.

(١) المرجع السابق (ص: ٦٤).

(٢) لب الألباب (١٠٣).

(٣) الكافية (ص: ٦٤).

(٤) شرح لب الألباب (ص: ١١٣).

(٥) الكافية (ص: ٢١٥).

- قال ابن الحاجب: «و«غير» صفة حملت على «إلا» في الاستثناء كما حملت «إلا» عليها في الصفة إذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء»^(١). فقيّد مجيء «إلا» صفة بكونها تابعة لمنكور غير محصور. وقد حذف البيضاويّ هذا القيد وعمّم الحكم.

قال البركليّ: «ولقد أصاب المصنّف في مخالفة ابن الحاجب في التعميم من وجهين: عدم اختصاص الصفة بإلا، وتبعيّة الجمع المنكور غير المحصور»^(٢).



○ ثالثاً: التقديم والتأخير:

ذكر ابن الحاجب باب التنازع بعد باب الفاعل وقبل باب النائب عن الفاعل^(٣)، وأما البيضاويّ فقد ذكره بعد باب النائب عن الفاعل.

قال البركليّ: «وأخّر بحث التنازع عن مفعول ما لم يسم فاعله مخالفاً لابن الحاجب؛ كراهةً للفصل بين الشيء ونائبه بما لا يخصّه»^(٤).



(١) المرجع السابق (ص: ١١٢).

(٢) شرح لب الألباب (ص: ٢١٩). وينظر فيه بقية تفصيل كلام البركليّ.

(٣) الكافية (ص: ٧٠).

(٤) شرح لب الألباب (ص: ١٣٧).

○ رابعاً: تبديل الألفاظ:

- قال البيضاوي: «ويجب لو تضمن ما له الصدر، ك: «مَنْ أَبوك»^(١)، وفي الكافية بدلاً من التضمن: الاشتمال^(٢).
قال البركلي: «عدّل عن الاشتمال للاختصار»^(٣).

- قال البيضاوي في مواضع تقديم الخبر: «ويتقدم ويجب لو تضمن ما له الصدر مفرداً ك: «أين زيد»، أو خصّصه»^(٤)، وفي الكافية: «أو كان مصححاً»^(٥).
وعبارة ابن الحاجب عندي أدق؛ لأنّ مصطلح التخصيص يعني: تقليل الاشتراك، وهو ليس مراداً هنا، بل المراد: أنّ تقديم الخبر هنا يصحح الابتداء بالنكرة؛ إذ يزيل اللبس بالوصفية، لا أنّه يقلل الاشتراك.

وقال البركلي مفسراً قول البيضاوي: «أو خصّصه» أي: عيّن تقديم خبريّته بحيث لو لم يتقدّم التّبس بالصفة، نحو: «في الدار رجل»، لا المصطلح، أعني: تقليل الاشتراك^(٦). ففسر التخصيص بمفهوم التصحيح، وليس بالمفهوم الاصطلاحي، ولذلك قلت: عبارة ابن الحاجب أدق؛ لعدم الاحتمال، بخلاف عبارة التخصيص فتحتمل الأمرين، وأحدهما لا يصح كما بينت.

(١) لب الألباب (١١٥).

(٢) الكافية (ص: ٧٧).

(٣) شرح لب الألباب (ص: ١٥٠).

(٤) لب الألباب (١١٨).

(٥) الكافية (ص: ٧٨).

(٦) شرح لب الألباب (ص: ١٥٦).

- قال ابن الحاجب في تعريف المفعول المطلق: «اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه»^(١)، وقال البيضاوي: «المفعول المطلق: ما نصب للتأكيد»^(٢).

قال البركلي: «عدَل عن حدِّ ابنِ الحاجبِ لاحتياجهِ إلى تكلفاتٍ مع عدم تمام منعه»^(٣).

- قال ابن الحاجب في حذف عامل المفعول المطلق: «ومنها: ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره»^(٤).

وقال البيضاوي: «وما أَكَّد مضمونَ جملة ك: «له عليّ كذا» اعترافاً»^(٥).

قال البركلي: «وهذه العبارةُ أظهر وأفيدُ من عبارة «الكافية»»^(٦).

(١) الكافية (ص: ٨٤).

(٢) لب الألباب (١٢٢).

(٣) شرح لب الألباب (ص: ١٦٣). وينظر فيه تفصيل البركلي في التفريق بين التعريفين.

(٤) الكافية (ص: ٨٥).

(٥) لب الألباب (١٢٤).

(٦) شرح لب الألباب (ص: ١٦٨).

- قال البيضاوي في حكم أفراد وجمع التمييز: «يفرد لو قصد به الجنسية، وإلا فيطابق»^(١).

قال البركلي معلقاً على عبارة البيضاوي: «انظر أيها اللبيب إلى مزية هذه العبارة على قول ابن الحاجب: «يفرد إن كان جنساً إلا أن يقصد الأنواع، ويجمع في غيره»^(٢)، فإن فيه تطويلاً وتعسفاً من وجوه: حمل الأنواع على ما فوق الواحد، وجعلها شاملاً للمرآت مع تقابلها في الاستعمال، وجعل الجمع شاملاً للتثنية، وتقييده بنحو: إن قصد»^(٣).

- قال ابن الحاجب: «اسم «إن» وأخواتها هو المسند إليه بعد دخولها»^(٤)، وقال البيضاوي: «اسم باب «إن» معموله المسند إليه»^(٥).

قال البركلي معلقاً على تعريف البيضاوي: «فلا يرد نحو: «أبوه» في «إن» زيداً أبوه قائمٌ»، بخلاف عبارة «الكافية»^(٦).

(١) لب الألباب (١٤٤).

(٢) الكافية (ص: ١٠٧).

(٣) شرح لب الألباب (ص: ٢١٣).

(٤) الكافية (ص: ١١٤).

(٥) لب الألباب (١٥٤).

(٦) شرح لب الألباب (ص: ٢٣٠).

- قال البيضاوي: «المضاف إليه: ما نسب إليه بالجار المقدّر»^(١).

قوله: «المقدر» احتراز من الجار المملووظ فإنّ ما بعده يكون مجرورًا به، فلا يكون من باب الإضافة.

وعبارة ابن الحاجب: «والمضاف إليه: كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف الجر لفظًا أو تقديرًا مرادًا»^(٢).

ويفهم من كلام ابن الحاجب: أنّ مصطلح المضاف إليه عنده يشمل المجرور بالحرف والمجرور بالإضافة، فإذا نسب إلى الاسم بالجار المملووظ فهو مجرور بالحرف، وإذا نسب إليه بالجار المقدّر فهو المجرور بالإضافة، وهو مصطلح سيبيويه^(٣)، والمشهور عند النحاة هو ما أشار إليه البيضاوي من أنّ المضاف إليه: ما نسب إليه بالجار المقدّر. وهنا ندرك براعة البيضاوي في اختصار الكافية.

(١) لب الألباب (١٥٨).

(٢) الكافية (ص: ١٢١).

(٣) الكتاب (٤١٩/١).

- جعل البيضاويّ قسيم الاستثناء المتصل: المنفصل^(١)، ولم يجعله المنقطع كما هو عند ابن الحاجب^(٢) وجمهور النحاة؛ ليشمل ما خرج باعتبار المفهوم، وهو كون المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، ك: «جاءني القومُ إلا حماراً»، أو ما خرج باعتبار المراد، وهو كون المستثنى مخرج من المستثنى منه قبل الإسناد ك: «جاءني القومُ إلا زيداً» مُشيراً إلى جماعةٍ خاليةٍ عن زيدٍ، والجمهور، على أنَّ «زيداً» في: «جاءني القومُ إلا زيداً» داخل في المستثنى منه.



(١) لب الألباب (١٤٨).

(٢) الكافية (ص: ١٠٩).

○ سادسًا: شروح الكتاب:

١- شرح اللب للبيضاوي، وهو منسوب لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام (ت: ٧٦١هـ)، ومنه نسحتان خطيتان بمخطوطات دار الكتب الظاهرية برقم (١٧٧٦) و(١٧٧٧).

وعلق مفهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية على نسبة الكتاب لابن هشام قائلًا: «لم يرد فيما لدينا من مصادر شرح للّب لابن هشام الأنصاري، وقد ذكر لي الأستاذ علي فوده المدرس في كلية التربية في جامعة الرياض «وهو من المهتمين بابن هشام وآثاره» أنه لم ير لابن هشام شرحًا للّب، ولم يعرف له مؤلف بهذا الاسم»^(١).

وقال صاحب جامع الشروح والحواشي: «لعله اختلط على ناسخ الكتاب بالآتي ذكره»^(٢)، يقصد: جمال الدين يوسف الحنفي صاحب الشرح التالي.

(١) فهرسة مخطوطات دار الكتب الظاهرية «المخطوطات النحوية» (ص: ٣٣٦).

(٢) جامع الشروح والحواشي (٣/ ١٧٧٠).

٢- خلاصة الإعراب شرح لب الألباب للبيضاوي، الشارح: جمال الدين يوسف الحنفي (ت: ٧٩٠هـ)، ذكره صاحب معجم المؤلفين^(١)، وتبعه صاحب «جامع الشروح والحواشي»^(٢).

والصحيح أن هذا الشرح شرح على «لب الألباب في علم الإعراب للإسفراييني»، وليس للبيضاوي، وقد حقق قسمًا منه د. عبد الرحمن المقبل في رسالته للدكتوراه في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وقد اطلعت على الشرح فوجدت المتن المشروح هو متن الإسفراييني، لا البيضاوي.

٣- خلاصة الكتب شرح اللب للبيضاوي، الشارح: محمد بن علي الكونباني (ت: ٩٤١هـ)، منه نسخة خطية في المكتبة الظاهرية برقم (٥٦١٧).

٤- امتحان الأذكياء شرح اللب للبيضاوي، الشارح: محمد بن بير علي البركلي (ت: ٩٨١هـ)، طبع بتحقيق: يسار ساير الجيب، دار تحقيق الكتاب.

٥- مدرج الفوائد لما ألحق به من الزوائد، الشارح: بايزيد بن عبد الغفار القونوي، كان حيًّا سنة (٩٧٣هـ)، قال عنه صاحب الكشف: «وفيه ردود واعتراضات على الشارح البركلي»^(٣).



(١) معجم المؤلفين (٤/ ١٥١).

(٢) جامع الشروح والحواشي (٣/ ١٧٧٠).

(٣) كشف الظنون (٢/ ١٥٤٦).

القِسْمُ الثَّانِي : الدَّرَاسَة

وَيَشْتَمِلُ عَلَى :

- أَوَّلًا : مَنَهْجُ التَّحْقِيقِ .
- ثَانِيًا : وَصْفُ نُسْخِ الْكِتَابِ وَصُورِهَا .
- ثَالِثًا : النَّصُّ الْمُحَقَّقُ .

□ منهج التحقيق

هدف تحقيق التصوص: إخراج نصّ مطابق للنصّ الذي وضعه المصنّف إن لم يكن نفسه.

ولأجل هذا الهدف فقد التزمت في تحقيق هذا الكتاب بقواعد وسرت بموجبها؛ لأجل إخراج النصّ سليماً وواضحاً ومفهوماً. وهذه القواعد هي:

○ أولاً: تحديد النسخة الأصل من النسخ التي توافرت لديّ، ورمزت لها بـ (أ)، وقد اتخذت نسخة مركز جمعة الماجد للثقافة برقم (٤٥٤٩٩٠) أصلاً؛ لكمالها ووضوح خطّها وخلوّها من الحواشي والتعليقات التي تطغى أحياناً على النصّ وتشوّهه في الغالب إلا في القليل النادر.

○ ثانياً: نسخت المخطوطة الأصل، وراعت في ذلك الأمور التالية:

- ١- وضع علامات الترقيم المعروفة والمناسبة لكل موضع.
- ٢- مراعاة تنقيط ما لم ينقط من الحروف بدقة وعناية، ووضع الهمزة وألف المد إذا أهملها الناسخ.
- ٣- كتابة أرقام أوراق المخطوطة بين قوسين؛ للدلالة على نهاية الورقة في المخطوط.

○ ثالثاً: المقابلة، واستدعى ذلك مرحلتين:

المرحلة الأولى: مقابلة المنسوخ بأصله؛ للتأكد من سلامة نص الأصل.

المرحلة الثانية: مقابلة الأصل بالنسخ الأخرى، وراعى في ذلك الأمور التالية:

١- إثبات الفروق المهمة بين النسخ في الحاشية، وعند اختلافها لم ألتزم بذكر ما في (أ) باعتبارها أوضح النسخ وأكثرها سلامة من التحريف، وإنما كنت أقف عند هذه الاختلافات والفروق طويلاً، وأعيد قراءة العبارة أكثر من مرة بتأمل وإمعان، وبعد ذلك أختار الأوضح والأصح من أي نسخة أجدها فيها، ثم أثبت في الحاشية الفروق في بقية النسخ؛ وبذلك حفظت لنص الكتاب تنسيقه وصحته.

٢- إثبات الزيادات الموجودة في غير النسخة الأصلية في الحاشية والإشارة إلى مصدرها، وقد أثبتتها في صلب النسخة الأصل إذا كانت هذه الزيادات منسجمة مع أسلوب المؤلف وروحه في التأليف، وأشار في الحاشية بما يوحي بهذه الزيادة ومصدرها.

٣- إثبات ما وجد من تصحيحات وتصويبات في هامش النسخ الخطية في الحاشية، والإشارة إلى مصادرها من النسخ الخطية.

○ رابعاً: تصحيح وتحرير النص، وراعى في ذلك الأمور التالية:

١- إذا ظهر لي تصحيف أو تحريف في الكلمة أو الجملة في النسخة الأصل فياني أبحث عن مصدر الخلل أو الخطأ، هل هو تحريف من الناسخ أو خطأ وسهو من المؤلف نفسه أو من المصدر الذي أخذ عنه المؤلف، فإذا تبين لي الصواب أثبتته في الأصل وأشرت في الحاشية إلى ذلك، وإلا أثبتت عبارة الأصل كما هي وأشرت في الحاشية إلى مخالفة النسخ الأخرى، وكذلك إذا اتفقت النسخ على قراءة فياني أقف عندها وأخذ بها، إلا إذا وقفت على دليل قاطع يقطع بخطأ النسخ فياني أثبت الصواب في صلب المتن، وأشير إلى ما في النسخ من خطأ في الحاشية.

٢- مراعاة لغة المؤلف وطرائقه في التعبير عما يسطره من علم، وقد ساعدني هذا على فهم النصوص الغامضة في النص.

٣- ضبط ما أشكل من الألفاظ، وهو مهم، وكذلك التفريق بين العبارات والتمييز بين الأحكام، فهو يساعد على فهم النص ومعرفة مراد المؤلف.

○ خامساً: تخرج الآيات القرآنية والأبيات الشعرية التي أشار إليها المصنف في الكتاب.

○ سادساً: التعليق على المخطوطة، وقد اقتصرنا في ذلك على ما يخدم النص ويساعد على فهمه ويحل إشكالاته، ولأنّ غالب النص فيه غموض وتداخل بسبب الإيجاز الذي وصل إلى حد الإلغاز فقد كثرت تعليقاتي للإيضاح والبيان ورفع ما فيه من غموض وإشكال.



□ وصف نُسخ الكتاب وصورها.

□ اعتمدت في تحقيق الكتاب على ست نسخ خطية لمتن «الب

الألباب في علم الإعراب» لليضاويّ، وهذا وصفها:

١- النسخة (أ) : ومصدرها: مخطوطات مركز جمعة الماجد برقم (٤٥٤٩٩٠)، ل (٢٩)، س (١١)، وهي نسخة جيدة وكاملة، وخطها واضح.

٢- النسخة (ب) ومصدرها: مخطوطات مركز جمعة الماجد برقم (٤٦٣٦٩٢)، ل (١٥)، س (١٦)، وهي نسخة جيدة وكاملة، وخطها واضح بحجم صغير.

٣- النسخة (ج) : ومصدرها: مخطوطات مركز جمعة الماجد برقم (٦٨٣٦٤٥)، ل (١٣)، س (٢٣)، وهي نسخة جيدة وكاملة، وخطها واضح، وعليها تعليقات بنفس خط الناسخ.

٤- النسخة (د) : ومصدرها: مخطوطات مركز جمعة الماجد برقم (٦١٥٥١٤)، ل (١٧)، س (١٧)، وهي نسخة جيدة وكاملة، وخطها واضح، وعليها تعليقات كثيرة وتصحيحات.

٥- النسخة (هـ) : ومصدرها: مخطوطات مركز جمعة الماجد برقم (٦٣٨١٣٥)، ل (٦)، س (٢٥)، وهي نسخة جيدة وكاملة، وخطها واضح، وعليها تعليقات كثيرة وتصحيحات.

٦- النسخة (و) : ومصدرها: مخطوطات جامعة الملك سعود برقم (٧٠٢٣)، ضمن مجموع، يبدأ المخطوط من ل (٥٠)، عددها: ل (٣)، س (٣٧)، وهي نسخة كاملة، وخطها ضعيف، وفي بعض الأسطر الخط غير واضح.



صور من المخطوطات

١- النسخة (أ) :

اللوحة الأولى من النسخة (أ) .

اللوحة الأخيرة من النسخة (أ) .

صُورٌ مِنَ الْمَخْطُوطَات

٢- النسخة (ب):

اللوحة الأولى من النسخة (ب).

اللوحة الأخيرة من النسخة (ب).

صورٌ من المخطوطات

٣- النسخة (ج):

اللوحة الأولى من النسخة (ج).

اللوحة الأخيرة من النسخة (ج).

صُورٌ مِنَ الْمَخْطُوطَات

٤- النسخة (د) :

اللوحة الأولى من النسخة (د).

اللوحة الأخيرة من النسخة (د).

صُورٌ مِنَ الْمَخْطُوطَاتِ

٥- النسخة (هـ) :

اللوحة الأولى من النسخة (هـ).

اللوحة الأخيرة من النسخة (هـ).

صُورٌ مِنَ الْمَخْطُوطَاتِ

٦- النسخة (و) :

اللوحة الأولى من النسخة (و) .

اللوحة الأخيرة من النسخة (و) .

□ ثَالِثاً : النَّصُّ الْمُحَقَّقُ .

وَيَشْتَمِلُ عَلَى :

□ أَوَّلًا : النَّصُّ الْمُحَقَّقُ بِلا حَوَاشِي .

□ ثَانِيًا : النَّصُّ الْمُحَقَّقُ بِالْحَوَاشِي .

□ النَّصُّ الْمُحَقَّقُ بِلا حَوَاشِي .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي رَفَعَ الْجَازِمِينَ بِوَحْدَانِيَّتِهِ وَبِفَضْلِهِ،
وَحَفَظَ الشَّاكِّينَ وَجَرَّهُمْ إِلَى الْجَحِيمِ بَعْدْلِهِ، ثُمَّ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ وَالتَّحِيَّةُ وَالرَّضْوَانُ عَلَى خَيْرِ الْأَنَامِ مُحَمَّدٍ
وَالْمُصْطَفَى، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ الْغُرِّ الْكَرَامِ.

- الْكَلِمَةُ: مَا وُضِعَ مُفْرَدًا، وَهُوَ حَرْفٌ لَوْ دَلَّ بِغَيْرِهِ،
وَالْأَفْعَلُ لَوْ افْتَرَنَ وَضَعًا بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ، وَمِمَّا خُصَّ بِهِ:
قَدْ، وَالْجَوَازِمُ، وَالسَّيْنُ، وَسَوْفَ، وَالْمَرْفُوعُ الْبَارِزُ الْمُتَّصِلُ،
وَالْتَاءُ السَّاكِنَةُ، وَهِيَ لِتَأْنِيثِ مَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ، وَإِلَّا فَاسْمٌ،
وَمِمَّا خُصَّ بِهِ: اللَّامُ، وَالْجَرُّ، وَالتَّنْوِينُ سِوَى التَّرْنِيمِ،
وَالْإِسْنَادُ إِلَيْهِ، وَالْإِضَافَةُ.

- الْكَلَامُ: مَا لَهُ الْإِسْنَادُ مِنْ اسْمَيْنِ، أَوْ فِعْلٌ مَعَهُ.
- وَهُوَ مُعْرَبٌ: لَوْ اخْتَلَفَ آخِرُهُ بِالْعَامِلِ، وَلَوْ تَقْدِيرًا، وَإِلَّا فَمَبْنِيٌّ.
وَأَنوَاعُهُ: رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَجَرٌّ:
- (إِغْرَابُ الْأَسْمَاءِ الْمُعْرَبَةِ):

فَالْمُفْرَدُ وَالْمُكْسَرُ الْمُنْصَرِفَانِ: بِالضَّمَّةِ وَبِالْفَتْحَةِ وَالْكَسْرِ.
وَالْمُؤَنَّثُ السَّالِمُ بِالضَّمَّةِ وَالْكَسْرِ.
وَعَبْرُ الْمُنْصَرِفِ بِالضَّمَّةِ وَبِالْفَتْحَةِ.
وَالْأَسْمَاءُ السَّتَّةُ لَوْ مُكَبَّرَةٌ مُضَافَةٌ إِلَى غَيْرِ الْيَاءِ بِالْوَاوِ
وَالْأَلِفِ وَالْيَاءِ، وَإِلَّا فَبِالْحَرَكَاتِ.
وَالْمُثَنَّى وَاثْنَانِ وَكِلَا مَعَ الضَّمِيرِ بِالْأَلِفِ وَالْيَاءِ، وَمَعَ غَيْرِهِ كَعَصَا.
وَالْمَذْكُورُ السَّالِمُ وَأَوَّلُو وَبَابُ عِشْرِينَ بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ.

- (الإِغْرَابُ التَّقْدِيرِيُّ):
وَعَصَا وَغَلَامِي وَقَاضٍ سِوَى نَصْبِهِ، وَقَدْ يُسَكَّنُ فِيهِ كَمَا
يُحَرِّكُ جَرًّا لِلضَّرُورَةِ.
وَمُسَلَّمِي رَفْعًا.
وَالْمَحْكِيُّ وَلَوْ جُمْلَةً.
وَالْمُثَنَّى مَعَ مَا أَوَّلُهُ سَاكِنٌ رَفْعًا.
وَالْأَسْمَاءُ السَّتَّةُ وَالْجَمْعُ مَعَهُ مُطْلَقًا تَقْدِيرِيٌّ.

-غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ:

مَا فِيهِ الْجَمْعُ وَلَوْ فِي الْأَصْلِ أَوِ التَّقْدِيرِ، وَشَرْطُهُ:
وَزْنُ «حَصَاجِرَ» وَ«سَرَاوِيلَ» بغير هاءٍ، وَقَلَّ صَرْفُهُ، وَجَوَارٍ
سَوَى نَصْبِهِ، ك: «قَاضٍ»، وَقَلَّ بِجَوَارِي.
أَوْ أَلِفَا التَّأْنِيثِ.

أَوْ اثْنَانِ مِنَ الْعَلَمِيَّةِ وَالْعَدْلِ، وَهُوَ: خُرُوجُهُ عَنْ صِيغَتِهِ،
كَجَمْعٍ، وَإِنْ تَقْدِيرًا ك: عُمَرُ، وَلَا يُثْنَى وَلَا يُجْمَعُ، ك: جَاءَ
عُمَرُ كِلَاهُمَا أَوْ كُلُّهُمَا.

وَالْوَصْفُ الْأَصْلِيُّ، وَلَا يُعْتَبَرُ مَعَ الْعَلَمِيَّةِ.
وَالتَّأْنِيثُ لَفْظِيًّا أَوْ مَعْنَوِيًّا، وَشَرْطُهُ: الْعَلَمِيَّةُ، وَذَا يُؤَثَّرُ
وُجُوبًا لَوْ مُتَحَرِّكُ الْأَوْسَطِ أَوْ عُجْمَةٌ أَوْ زَائِدًا عَلَى الثَّلَاثَةِ،
وَالْمُسَمَّى بِهِ لَوْ تَأْنِيثُهُ أَصْلِيًّا شَرْطُهُ: الزِّيَادَةُ، وَلَوْ سَمَّيْتَ
بِمَذَكَّرٍ مُنْعَ مَظْلَقًا.

وَالْعُجْمَةُ، وَشَرْطُهَا: الْعَلَمِيَّةُ فِي أَوَّلِ اسْتِعْمَالِهَا، وَالزِّيَادَةُ أَوْ
تَحَرُّكُ الْأَوْسَطِ.

وَوَزْنُ الْفِعْلِ، وَلَا يُجْمَعُ بِالْعَدْلِ، وَشَرْطُهُ: أَنْ يُخْتَصَّ بِهِ أَوْ فِي
أَوَّلِهِ زِيَادَةُ الْفِعْلِ غَيْرَ قَابِلٍ لِلتَّاءِ بِاعْتِبَارِ السَّبَبِ، ك: أَسْوَدَ.
وَالتَّرَكِيبُ، وَلَا بُدَّ مِنْ اسْمَيْنِ وَالْعَلَمِيَّةِ وَعَدَمِ الْإِضَافَةِ وَالْإِسْنَادِ.

وَالْأَلِفُ وَالتَّوْنُ، وَهُوَ لَوْ فِي صِفَةٍ فَعَدَمُ فَعْلَانَةٍ، وَالْأَفْعَلِيَّةُ، وَلَوْ اخْتِمِلَتْ الْأَصَالَةُ جَازَ كَحَسَّانَ.
وَالِفُ الْإِلْحَاقِ الْمُفْرَدَةِ، وَشَرْطُهُ: الْعَلَمِيَّةُ.
وَلَوْ نُكِّرَ مَا فِيهِ عِلْمِيَّةٌ مُؤَثَّرَةٌ صُرِفَ، إِلَّا نَحْوُ: «أَحْمَرٌ».
وَيَنْصَرِفُ بَابُ أَحَادٍ عِلْمًا، وَلَوْ نُكِّرَ مُنْعَ.
وَتَنْكِيرُهُ بَأَن يُرَادَ بِهِ وَاحِدٌ مِمَّا سُمِّيَ بِهِ أَوِ الصَّفَةُ
الْمَشْهُورَةُ.

وَتَنْكِيرُ الْعِلْمِ الْجِنْسِيِّ بِهَا.
وَقَلَّ الْمَنْعُ بِالْعَلَمِيَّةِ لِلضَّرُورَةِ.
وَالْتَّصْغِيرُ يُجَلُّ بوزنٍ يَخْتَصُّ بِهِ، وَالْعَدْلُ وَالْجَمْعُ.
وَالنَّسْبَةُ مُطْلَقًا إِلَّا بِمَا كَانَتْ فِي مُفْرَدِهِ.
وَحُكْمُهُ: أَلَّا يُنَوَّنَ وَلَا يُكْسَرَ إِلَّا لِلتَّنَاسُبِ، أَوِ الزَّحَافِ
جَوَازًا، أَوِ الضَّرُورَةِ وَجُوبًا، وَكَذَا يُكْسَرُ بِالْأَمِّ وَالْإِضَافَةِ.

المَرْفُوعَاتُ

- الفَاعِلُ: مَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ الْمَعْرُوفُ، وَحَقُّهُ أَنْ يَلِيَهُ، فَصَحَّ الْإِضْمَارُ قَبْلَهُ.
وَلَا يَتَقَدَّمُ، وَلَا يَتَعَدَّدُ، وَلَا يُحَذَفُ.
وَعَدَمُ الْقَرِينَةِ وَاتِّصَالُهُ وَوُقُوعُ مَفْعُولِهِ بَعْدَ «إِلَّا» أَوْ مَعْنَاهَا
يُوجِبُ تَقْدِيمَهُ.
وَاتِّصَالُ الْمَفْعُولِ بِدُونِهِ وَضَمِيرِهِ بِهِ وَوُقُوعُهُ بَعْدَ «إِلَّا» أَوْ
مَعْنَاهَا يُوجِبُ تَأْخِيرَهُ.
وَجَازَ حَذْفُ عَامِلِهِ، وَتَجْمُوعُهُمَا لَوْ قَرِينَةٌ، وَوَجَبَ لَوْ
فُسِّرَ، كَ: «إِنْ زَيْدٌ جَاءَ».

- مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ:
مَفْعُولٌ نُسِبَ إِلَيْهِ مَجْهُولٌ.
وَلَا يَقَعُ الثَّانِي مِنْ بَابِ «عَلِمْتُ».
وَالثَّانِي وَالثَّالِثُ لَوِ الْإِتْبَاسُ مِنْ بَابِ «أُعْلِمْتُ».
وَالزَّمَانُ وَالْمَكَانُ وَالْمَصْدَرُ إِلَّا بِزَائِدٍ.
وَ«قَعَدَ» مَنْسُوبٌ إِلَى مَصْدَرِهِ الْمَعْهُودِ.
وَلَهُ وَمَعَهُ.
وَالْأَوَّلُ مِنْ بَابِ «أُعْطِيتُ» أَوَّلَى، وَيَجِبُ بِاللَّبْسِ.
وَلَوْ الْمَفْعُولُ بِهِ تَعَيَّنَ، وَإِلَّا فَسَوَاءٌ.

- التَّنَازُعُ: وَلَوْ اقْتَضَى مَا بَعْدَهُمَا:

فَلَوْ مُنْفَصِلًا أَوْ ظَاهِرًا بَعْدَ «إِلَّا»، فَيُحْدَفُ مِنَ الْأَوَّلِ، إِلَّا لَوْ
اِخْتَلَفَ الْمُضْمَرَانِ رَفْعًا وَنَصْبًا، ك: «مَا صَرَبْتُ إِلَّا إِيَّاكَ» وَ«مَا
شَتَمَنِي إِلَّا أَنْتَ».

وَلَوْ ظَاهِرًا غَيْرُهُ أُعْمِلَ الثَّانِي، وَأُضْمِرَ فِيهِ عَلَى طَرِزِهِ،
وَالْمَفْعُولُ لَوْ ضَرُورِيًّا يَظْهَرُ، وَإِلَّا فَيُحْدَفُ.
وَلَوْ أُعْمِلَ الْأَوَّلُ أُضْمِرَ فِيهِ، وَالْمَفْعُولُ عَلَى الْأَوَّلَى، وَلَوْ مُنْعَ
مِنْهُمَا فَيَظْهَرُ.

- الْمُبْتَدَأُ:

مَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ مُنْفَكًّا عَنِ الْعَامِلِ اللَّفْظِيِّ، أَوْ صِفَةً بَعْدَ
حَرْفِ النَّفْيِ وَالِاسْتِفْهَامِ.

وَفِي «أَقَائِمُ زَيْدٌ» أَمْرَانِ.

وَيُقَدَّمُ أَصْلًا، فَصَحَّ الْإِضْمَارُ قَبْلَهُ.

وَيَجِبُ لَوْ تَضَمَّنَ مَا لَهُ الصَّدْرُ، ك: «مَنْ أَبُوكَ»، أَوْ كَانَ خَبَرُهُ
فِعْلُهُ، أَوْ بَعْدَ «إِلَّا»، أَوْ مَعْنَاهَا، أَوْ مُمَائِلُهُ، إِلَّا بِقَرِينَةٍ ك: «بَنُونَا
بُنُو أَبْنَائِنَا».

وَيُحْدَفُ وَيَجِبُ فِي نَحْوِ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمِيدُ» وَ«سَمِعُ» وَ«زَيْدُ الْخُبَرِ
آكَلُهُ».

وَيَكُونُ نَكِيرَةً لَوْ يُفِيدُ، ك: «مَا أَحَدٌ غَيْرُ مَرْزُوقٍ»
و«عَبْدٌ مُؤْمِنٌ غَيْرُ مُحَلَّدٍ» و«أَمْعَزَلِيٌّ فِيهَا أُمُّ رَافِضِيٍّ» و«شَرٌّ
أَهْرَهُمَا» و«سَلَامٌ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ» و«لِلجُزْءِ وَجُودٌ».
-الْحَبْرُ:

مَا أَسْنَدَ إِلَى الْمُبْتَدَأِ، وَيُطَابِقُهُ لَوْ مُشْتَقًّا.

وَيَكُونُ: جُمْلَةً بَعَائِدٍ، وَقَدْ يُحَذَفُ.

وَالظَّرْفُ: يَتَعَلَّقُ بِفِعْلِ عَلَى الْأَوَّلَى إِلَّا بِقَرِينَةٍ.

وَيَتَقَدَّمُ وَيَجِبُ لَوْ تَضَمَّنَ مَا لَهُ الصَّدْرُ مُفْرَدًا، ك: «أَيْنَ
زَيْدٌ»، أَوْ خَصَّصَهُ أَوْ كَانَ خَبَرًا عَنْ «أَنْ» أَوْ ضَمِيرُهُ فِيهِ، أَوْ
الْمُبْتَدَأُ بَعْدَ «إِلَّا» أَوْ مَعْنَاهَا.

وَيَتَعَدَّدُ وَيَجِبُ ك: «هُوَ حُلُوٌّ حَامِضٌ».

وَصَحَّ الْفَاءُ فِي خَبَرِ «كُلٌّ» مُضَافٍ إِلَى نَكِيرَةٍ، وَالْمَوْصُولِ
بِفِعْلِ أَوْ ظَرْفٍ، وَالتَّكْرَرُ الْمَوْصُوفَةُ بِهِمَا، وَيَمْنَعُهُ «لَيْتَ»
و«لَعَلَّ».

وَيُحَذَفُ وَيَجِبُ لَوْ التَّزِمَ فِي مَحَلِّهِ غَيْرُهُ، كَخَبَرِ «لَوْلَا» عَامًّا،
وَمَا أُضِيفَ إِلَى فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ وَبَعْدَهُ حَالٌ، و«أَفْعَلُ»
مُضَافًا إِلَى هَذَا، وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ بِوَاوٍ بِمَعْنَى «مَعَ»، وَمَا
أَقْسَمَ بِهِ صَرِيحًا فِيهِ.

- خَبَرُ بَابٍ إِنَّ:

مَا أُسْنِدَ إِلَى اسْمِهِ.

وَهُوَ كَالْخَبَرِ.

وَيَتَقَدَّمُ لَوْ ظَرْفًا.

- خَبَرُ «لَا» الَّتِي لَنَفِي الْجِنْسِ:

مَا أُسْنِدَ إِلَى اسْمِهَا.

وَلَا يَتَقَدَّمُ خَبَرُهَا وَلَوْ ظَرْفًا، وَكَثُرَ حَذْفُهُ، وَيَجِبُ فِي بَنِي

تَمِيمٍ.

- اسْمُ «مَا» وَ«لَا» الْمُشَبَّهَتَيْنِ بـ «لَيْسَ»:

مَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ يَلِيهِمَا.

وَ«لَا» لَمْ تَدْخُلِ الْمَعْرِفَةَ، وَالْبَاءُ فِي خَبَرِهَا، وَلَيْسَتْ «لَا»

لَنَفِي الْحَالِ، فَقَلَّ فِيهَا.

الْمَنْصُوبَاتُ

-الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ:

مَا نُصِبَ لِلتَّأْكِيدِ.

وَلَا يَتَقَدَّمُ، وَلَا يَتَنَّى وَلَا يُجْمَعُ، أَوِ التَّوَعُّعُ، أَوِ الْعَدَدُ، وَهُوَ
بِمَعْنَى الْعَامِلِ وَلَوْ حُكْمًا.

وَيُحَذَفُ وَيَجِبُ، كـ «فَضْلًا» وَ«أَيْضًا» وَ«حَمْدًا لَهُ» وَ«لَبَّيْكَ»،
وَمَا هُوَ مُثَبَّتٌ بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ مَعْنَاهُ دَخَلَ عَلَى مَا لَا يَكُونُ
خَبَرَهُ، كـ: «إِنَّمَا أَنْتَ ضَرْبٌ»، أَوْ مُكَرَّرًا بَعْدَهُ.

وَمَا أَكَّدَ مَضْمُونَ جُمْلَةٍ، كـ: «لَهُ عَلَيَّ كَذَا اغْتِرَافًا» أَوْ «أَنْتَ قَائِمٌ
حَقًّا» وَ«الْبَيِّنَةُ»، وَقَلَّ نَعْرِيفُهُ، وَتَنكِيرُهَا، أَوْ فُصِّلَ أَثَرُهُ، أَوْ شُبِّهَ بِهِ
عِلَاجًا بَعْدَ مَا تَضَمَّنَ صَاحِبَهُ، وَمَا بِمَعْنَاهُ كـ: «لَهُ صَوْتُ صَوْتِكَ».

- الْمَفْعُولُ بِهِ:

مَا يَتَعَلَّقُ الْفِعْلُ بِهِ.

وَيَتَقَدَّمُ وَيَجِبُ لَوْ تَضَمَّنَ الصَّدْرَ، وَيَمْتَنِعُ لَوِ الْعَامِلِ اسْمَ
فِعْلٍ أَوْ مُضَافًا إِلَيْهِ.

وَيُحَذَفُ وَلَوْ نَسِيًّا، كـ: «يُعْطِي».

وَعَامِلُهُ وَيَجِبُ، كـ: «أَهْلًا».

- (الاشتغال) وما بعده:

عَامِلٌ عَمِلَ فِي غَيْرِهِ - وَأَمَكَنَّ إِعْمَالُهُ أَوْ مُنَاسِيهِ - نَصَبًا
لَفْظًا أَوْ مَعْنَى، ك: «زَيْدًا حُبِسْتُ عَلَيْهِ»، أَوْ: مَرَرْتُ بِهِ.
وَنَصَبُهُ أَوَّلَى لَوْ عُطِفَ عَلَى فِعْلِيَّةٍ، وَلَوْ ذَاتَ وَجْهَيْنِ فُسَاوٍ،
أَوْ لَبَسَ الْمُفَسِّرُ بِالْصَّفَةِ أَوْ بَعْدَهُ أَمْرٌ أَوْ نَهْيٌ أَوْ هُوَ بَعْدَ
التَّيْنِ وَالِاسْتِفْهَامِ وَ«حَيْثُ» وَ«إِذَا» لِلشَّرْطِ.
وَيَجِبُ بَعْدَ التَّخْضِيضِ وَالشَّرْطِ.

وَالرَّفْعُ أَوَّلَى فِي غَيْرِهَا، أَوْ وَجِدَ أَقْوَى مِنْهَا، ك: «إِذَا»
لِلْمُفَاجَأَةِ وَ«أَمَّا» لَغَيْرِ الطَّلَبِ.

- وَمَا حُذِّرَ مِمَّا بَعْدَهُ، وَ«ذَا» بِالْوَاوِ وَ«مِنْ»، وَيُحَذَفُ، ك:
«إِيَّاكَ أَنْ تَحْذِفَ»، وَبَابُهَا مَعَ «أَنْ» وَ«أَنَّ» قِيَاسًا، وَمَا حُذِّرَ
مِنْهُ لَوْ كُرِّرَ، وَعَامِلُهُمَا: بَعْدَ.

- وَمَا أُغْرِيَ بِهِ مُكَرَّرًا، ك: أَخَاكَ أَخَاكَ.

- وَمَا نُصِبَ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ، ك: «نَحْنُ الْعَرَبُ نَفْعَلُ كَذَا»،
وَمِنْهُ مَا نُصِبَ عَلَى الْمَدْحِ وَالذَّمِّ وَالتَّرْحُمِ، وَقَدْ يُنْكَرُ.

- وَمَا نُودِيَ بِحَرْفِ التَّاءِ، وَيُحَذَفُ هُوَ، وَالْحَرْفُ مِنْ غَيْرِ
الْجِنْسِ، وَالْإِشَارَةُ، وَالْمُسْتَغَاثُ، وَالْمَنْدُوبُ.

وَيَجِبُ فِي «اللَّهُمَّ»، وَلَا يُوصَفُ.

وَيُنْبَنَى عَلَى رَفْعِهِ لَوْ مُفْرَدًا مَعْرِفَةً، ك: «يَا رَجُلَانِ» و«زَيْدُ
بْنِ عَمْرٍو» أَوَّلَى، وَجُرْ بِلَامِ الْإِسْتِغَاثَةِ، وَفُتِحَ بِأَلِفِهَا وَلَا لَامَ.
وَيُنْصَبُ: الْمُضَافُ وَشَبْهُهُ، وَالتَّكْرَرُ.

وَتَابِعُ الْمَبْنِيِّ سِوَى التَّأْكِيدِ اللَّفْظِيِّ، وَمَعْطُوفٍ يَدْخُلُ «يَا»
عَلَيْهِ، وَالْبَدَلُ لاسْتِقْلَالِهِمَا إِنْ مُفْرَدًا وَلَوْ حُكْمًا لِنَصْبِ
الْمُضَافِ يُرْفَعُ وَيُنْصَبُ.

وَيَجِبُ: أَيُّهَذَا أَوْ أُيْتُهَا أَوْ هَذَا مَعَ ذِي اللَّامِ، سِوَى اللَّهِ،
وَيُرْفَعُ مَعَ تَابِعِهِ.

وَيُضَمُّ وَيُنْصَبُ «يَا تَيْمُ تَيْمُ عُدِي».

وَجَازَ «يَا غُلَامِي» و«غُلَامِي» و«غُلَامٌ» و«غُلَامًا»، وَبِالْهَاءِ وَقَفًا.

وَكَذَا «يَا ابْنَ أُمِّ» و«يَا ابْنَ عَمِّ»، وَجَازَ حَذْفُ أَلِفِهَا.

و«يَا أَبْتَ» و«يَا أُمَّتِ»، وَبِالْأَلِفِ.

وَأَتَى غُلَامٌ، وَبِالضَّمِّ، فِيمَا غَلَبَ إِضَافَتُهُ إِلَيْهَا.

وَيُرْخَمُ، وَهُوَ: حَذْفُ آخِرِهِ، وَغَيْرُهُ ضَرُورَةٌ، وَقَدْ يُعَيَّرُ ك: «يَا كِرَا».

وَشَرْطُهُ: الْعَلَمِيَّةُ زَائِدًا عَلَى الثَّلَاثَةِ، أَوِ التَّاءِ، وَأَلَّا يَكُونَ

مُضَافًا وَمُسْتَغَاثًا وَمَنْدُوبًا وَجُمْلَةً.

فَلَوْ مُرَكَّبًا حُذِفَ الْآخِرُ.

وَلَوْ فِي آخِرِهِ صَحِيحٌ بَعْدَ مَدَّةٍ أَوْ زَائِدَتَانِ فِي حُكْمٍ وَاحِدٍ،
زَائِدًا عَلَى أَرْبَعَةٍ ك: «أَسْمَاءٌ» وَ«مَنْصُورٌ» حُذِفَا، وَإِلَّا فَحَرْفٌ.

- وَمَا نِدَبٌ، وَهُوَ:

الْمُتَفَجِّعُ عَلَيْهِ مَعْرُوفًا، أَوْ بِهِ بـ «وَا» أَوْ «يَا».

وَهُوَ كَالْمُنَادَى، وَصَحَّ زِيَادَةُ الْأَلِفِ فِيهِ أَوْ فِيمَا أُضِيفَ
إِلَيْهِ، لَا الصِّفَةِ.

فَلَوْ التَّبَسَّ زَيْدٌ مَدَّةً مُنَاسِبَةً، ك: «وَا غُلَامِكِيه».
وَالْهَاءُ، وَقَدْ تُحَرَّكُ.

- الْمَفْعُولُ لَهُ:

مَا هُوَ بَاعِثٌ عَلَى الْفِعْلِ.

وَشَرْطُهُ: تَقْدِيرُ اللَّامِ، وَجَازَ لَوْجُودِهِ مَعَهُ، وَفَاعِلُهُمَا وَاحِدٌ.

-المَفْعُولُ فِيهِ:

مَا فِيهِ الْفِعْلُ.

وَشَرْطُهُ: تَقْدِيرُ «فِي»، وَيَقْبَلُ الزَّمَانُ مُطْلَقًا، وَالْمَكَانُ مُبْهَمًا،
وَهُوَ مَا سُمِّيَ بِخَارِجٍ، إِلَّا مَا بَعْدَ دَخَلَتْ وَمَا بِمَعْنَاهُ.
وَالْمُضْمَرُ لَوِ اتَّسَعَ فِيهِ، وَجَازَ فِي الْإِلَازِمِ وَمَا لَمْ يَتَّعَدَ إِلَى
ثَلَاثَةٍ.

وَيُحَذَفُ عَامِلُهُ، وَيَجِبُ لَوْ فُسِّرَ.

وَيَتَقَدَّمُ، وَيَجِبُ لَوْ تَضَمَّنَ الصَّدْرَ.

- المَفْعُولُ مَعَهُ:

مَا صَاحَبَ مَعْمُولًا بِالْوَاوِ وَلَوْ عَامِلُهُ لَفُظًا، وَأَمَكَّنَ
الْعَظْفُ جَازًا، وَإِنْ مَعْنَى وَأَمَكَّنَ وَجَبَ، وَإِلَّا فَالْتَّضَبُّ، ك:
«جِئْتُ وَزَيْدًا» وَ«مَالِكَ وَعَمْرًا».
وَلَا يَتَقَدَّمُ، وَأَتَى مُنْفَصِلًا.

- الحال:

نَكْرَةً تَوْضُحُ كَيْفِيَّةَ الْعَامِلِ، مُشْتَقًّا أَوْ غَيْرُهُ، ك: «هَذَا
بُسْرًا أَطْيَبَ مِنْهُ رُطْبًا».

وَتَقَعُ مَصْدَرًا سَمَاعًا، ك: «أَتَيْتُهُ رَكْضًا».

وَلَا تَتَقَدَّمُ الْمَعْنَوِيَّ وَالْمَجْرُورَ، إِلَّا لَوْ ظَرَفًا.

وَتَتَقَدَّمُ ذَاهَا، وَهُوَ الْفَاعِلُ أَوْ الْمَفْعُولُ بِهِ، أَوْ كِلَاهُمَا.

وَيُعَرَّفُ غَالِبًا، وَيَجِبُ لَوْ نَكْرَةً صَرْفَةً.

وَتَكُونُ خَبَرِيَّةً مَعَ الضَّمِيرِ، وَضَعْفٌ لَوْ اسْمِيَّةً أَوْ الْوَاوِ أَوْ

كِلَيْهِمَا، سِوَى الْمُضَارِعِ الْمُثَبَّتِ، فَإِنَّهُ بِالضَّمِيرِ.

وَلَزِمَ الْمَاضِي الْمُثَبَّتُ «قَدْ»، وَقَدْ يُقَدَّرُ.

وَيُحَذَفُ عَامِلُهَا وَيَجِبُ فِي الْمُؤَكَّدَةِ لَوْ قَرَرْتَ اسْمِيَّةً، ك:

«زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا».

وَتَقَعُ اسْمِيَّةً، وَلَا تُصَدَّرُ بِالْوَاوِ.

-التَّمْيِيزُ:

نَكِرَةً تُزِيلُ الْإِبْهَامَ الْوَضْعِيَّ عَنْ ذَاتٍ مَذْكُورَةٍ أَوْ مُقَدَّرَةٍ.
فَالأَوَّلُ عَنْ مُفْرَدٍ، مِقْدَارٍ غَالِبٍ مِنَ الْعَدَدِ، وَسَيَأْتِي،
وَالكَيْلُ وَالْوَزْنُ وَالْمِسَاحَةُ وَالْمِقْيَاسُ.
فَيُفْرَدُ لَوْ قُصِدَ بِهِ الْجِنْسِيَّةُ، وَإِلَّا فَيُطَابِقُ.
وَلَوْ بِالتَّنْوِينِ أَوْ نَوْنِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ جَازَتْ الْإِضَافَةُ.
وَعَنْ غَيْرِهِ ك: «خَاتَمٌ فَضَّةٌ»، وَالْجُرُّ أَكْثَرُ.
وَالثَّانِي عَنْ نِسْبَةٍ، ك: «طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا» وَ«يُعْجِبُنِي طَيْبُهُ أَبًا».
وَمَا صَلَحَ لَدَيْهِ صَلَحَ لِمُتَعَلِّقِهِ، سِوَى الصِّفَةِ فَإِنَّهَا لِدَيْهَا،
فَتُطَابِقُهُ، وَتَحْتَمِلُ الْحَالَ.
وَمَا لَمْ يَصْلُحْ لِمُتَعَلِّقِهِ فَلَهُ.
وَذَانِ فِيهِمَا كَمَا ذُكِرَ.
وَلَا يَتَقَدَّمُ.

- الْمُسْتَتْنَى:

مُتَّصِلٌ، وَهُوَ: مَا عَلِمَ دُخُولُهُ، وَخَرَجَ بِيَابِ «إِلَا».
وَمُنْفَصِلٌ، وَهُوَ: مَا بَعْدَهُ وَعُلِمَ عَدَمُهُ، وَإِلَّا فَصِفَةٌ.
وَقَدْ يُحَذَفُ.

وَيُنْصَبُ لَوْ مُقَدِّمًا أَوْ مُنْقَطِعًا، وَقَدْ يُرْفَعُ فِي تَمِيمٍ، أَوْ بَعْدَ «لَيْسَ» وَلَا
يَكُونُ «وَمَا خَلَا» وَ«مَا عَدَا» وَ«خَلَا» وَ«عَدَا»، وَقَدْ يُجَرُّ بِهِمَا.
أَوْ فِي مُوجِبٍ ذَكَرَ فِيهِ الْمُسْتَتْنَى مِنْهُ، فَلَوْ فِي غَيْرِهِ مَعَهُ
فَالْبَدَلُ أَوَّلَى مِنَ النَّصْبِ، وَلَوْ تَعَدَّرَ فَعَلَى مَحَلِّهِ ك: «لَا أَحَدَ
فِيهَا إِلَّا زَيْدٌ».

وَمَعَ عَدَمِهِ يُعَرَّبُ بِإِعْرَابِهِ مَا لَمْ يُكَّرَرْ، فَيُنْصَبُ أَحَدُهُمَا،
وَيَكُونُ فِيهِ لَوْ يُفِيدُ.

وَيُجَرَّبُ «سَوَى» وَ«سَوَاءً»، وَهُمَا ظَرْفَانِ مَنْصُوبَانِ.
وَ«حَاشَا»، وَقَلَّ النَّصْبُ فِيهِ.

وَالَا سَيِّمَا، وَجَازَ الرَّفْعُ، وَقَلَّ النَّصْبُ.
وَ«غَيْرُ»، وَهُوَ صِفَةٌ، وَيُعَرَّبُ فِيهِ كإِعْرَابِهِ عَلَى التَّفْصِيلِ.

- خَبَرُ بَابِ كَانَ:

الْمُسْتَدُّ إِلَى اسْمِهِ، وَهُوَ كَالْخَبَرِ.
وَيُحَذَفُ عَامِلُهُ، ك: «إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ»، وَفِيهِ وُجُوهٌ.
وَيَجِبُ، ك: «أَمَّا وَإِنَّمَا أَنْتَ»، أَيْ: لِأَنْ كُنْتَ.

- اسْمُ بَابِ إِنَّ:
مَعْمُولُهُ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ.
وَلَا يُحَذَفُ إِلَّا لِلضَّرُورَةِ.

- الْمَنْصُوبُ بِ«لَا» الَّتِي لَتْنِي الْجِنْسِ:
الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ يَلِيهَا نَكِرَةٌ مُضَافًا أَوْ مُشَبَّهًا بِهَا.
فَلَوْ مُفْرَدًا بُنِيَ عَلَى نَصْبِهِ.
وَلَوْ مَفْصُولًا أَوْ مَعْرِفَةً، وَإِنْ مُفْرَدًا رُفِعَ وَكُرِّرَ.
وَكَثُرَ حَذْفُهُ فِي: «لَا عَلَيْكَ».
وَفِي: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ» وَجُوهٌ.
وَلَا تُعَيِّرُ الْهَمْزَةُ تَأْثِيرَهَا، بِخِلَافِ الْجَارِ، وَتُفِيدُ الِاسْتِفْهَامَ
وَالْتَّمَنِي وَالْعَرَضَ.
وَنَعْتُ الْمَبْنِيِّ مُفْرَدًا يَلِيهِ يُبْنَى وَيُرْفَعُ وَيُنْصَبُ، وَإِلَّا فَالِإِعْرَابُ.
وَيُعْطَفُ عَلَى لَفْظِهِ وَمَحَلِّهِ.
وَالْبَوَاقِي كِتَابُ الْمُنَادَى.
وَجَازَ «لَا أَخَالَه» بِلَا فَضْلٍ بَيْنَهُمَا، لَا فِيهَا؛ لِلتَّشْبِيهِ، وَشَاعَ الْبِنَاءُ.

-خَبْرُ «مَا» وَ«لَا» الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِ«لَيْسَ»:

الْمُسْنَدُ إِلَى اسْمِيهِمَا.

وَلَا يَعْمَلَانِ فِي تَمِيمٍ.

وَيَبْطُلُ عَمَلُهُمَا بِتَقْدُّمِهِ، وَزِيَادَةِ «إِنْ»، وَانْتِقَاضِ النَّفْيِ
بِ«إِلَّا».

وَلَوْ عُطِفَ بِمُوجِبِ رُفْعٍ، وَإِلَّا نُصِبَ أَوْ جَرَّ.

المَجْرُورَات

- المُضَافُ إِلَيْهِ:

مَا نُسِبَ إِلَيْهِ بِالْجَارِّ الْمُقَدَّرِ الْمُؤَثِّرِ.

وَشَرْطُهَا: كَوْنُ الْمُضَافِ بَلَا تَنْوِينٍ وَلَوْ مُقَدَّرًا، وَمَا يَقُومُ مَقَامَهُ بِهَا.
وَهِيَ لَفْظِيَّةٌ لَوْ صِفَةٌ مُضَافَةٌ إِلَى مَعْمُولِهَا، وَالتَّخْفِيفُ تَفِيدُ،
فَتَوْصَفُ التَّكْرَرُ بِهَا.

وَصَحَّ «الضَّارِبَا زَيْدٌ»، دُونَ الضَّارِبِ، إِلَّا لَوْ مُتَّصِلًا أَوْ ذَا اللَّامِ أَوْ مُضَافًا إِلَيْهِ.
وَالْأَفْعَوِيَّةُ، وَشَرْطُهَا: تَنْكِيرُ الْمُضَافِ، وَتَفِيدُ:
تَعْرِيفُهُ بِالْمَعْرِفَةِ إِلَّا «مِثْلَ» وَ«غَيْرَ» وَشِبْهُهُمَا، مَا لَمْ يَشْتَهَرْ.
وَتَخْصِيصُهُ بِالتَّكْرَرِ.

وَتُقَدَّرُ «مِنْ» لَوْ صَدَقَ عَلَيْهِ، وَالْأَفْعَالُ.

وَلَا تُضَافُ صِفَةٌ إِلَى مَوْصُوفِهَا، وَبِالْعَكْسِ، وَلَا الشَّيْءُ إِلَى
مِثْلِهِ، وَأَوَّلُ: «أَخْلَقَ ثِيَابَ» وَ«مَسَجِدُ الْجَامِعِ» وَ«قَيْسُ قُفَّةٍ».
وَلَا يَجُوزُ إِضَافَةُ الْمُضَافِ، وَلَا تَقْدِيمُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ،
وَالْفَصْلُ بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالظَّرْفِ لِلضَّرُورَةِ.

وَيُحَذَفُ هُوَ، وَالْمُضَافُ وَيُعْرَبُ بِإِغْرَابِهِ عِنْدَ عَدَمِ اللَّبْسِ، وَتَجْمُوعُهُمَا.
وَيُكْسَرُ الصَّحِيحُ وَمَا لَحِقَهُ بِالْيَاءِ، وَهِيَ مَفْتُوحَةٌ أَوْ سَاكِنَةٌ.
وَتَثْبُتُ الْأَلِفُ، وَهَذِيلُ تَقْلِبُ يَاءً إِلَّا التَّثْنِيَّةُ.
وَتُدْغَمُ الْيَاءُ وَالْوَاوُ فِيهَا، وَتُفْتَحُ.

التَّوْبِعُ

- التَّابِعُ:

مَاتِبَعٌ سَابِقُهُ فِي الْإِعْرَابِ، وَلَا يَتَقَدَّمُ إِلَّا الْعَطْفُ
لِلضَّرُورَةِ.

وَهُوَ:

- نَعْتُ:

لَوْ دَلَّ عَلَى مَا فِيهِ.

وَتَبِعُهُ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ، وَالْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ،
وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ، أَوْ فِي مُتَعَلِّقِهِ، وَتَبِعَ فِي الْأَوَّلَيْنِ وَكَالْفِعْلِ
فِي الْبَاقِي.

وَيُخَصَّصُ أَوْ يُوضَّحُ، وَيَأْتِي لِمَجَرَّدِ الثَّنَاءِ وَالذَّمِّ وَالتَّأْكِيدِ.
وَالْمَنْسُوبُ وَ«ذُو» نَعْتُ مُطْلَقًا.

وَأَيُّ لَنَكْرَةٍ لَمَدَحِهَا.

وَالْجِنْسُ لِهَذَا.

وَهَذَا لَعَلِّمٌ أَوْ مُضَافٌ إِلَى عِلْمٍ أَوْ ضَمِيرٍ أَوْ مِثْلِهِ خَاصًّا.
وَتَوْصِفُ النَّكْرَةَ بِالْخَبَرِيَّةِ بَعَائِدٍ.

وَالْمُضْمَرُ لَا يَقَعُ صِفَةً وَلَا مَوْصُوفًا، وَذَا أَعْرِفُ أَوْ مُسَاوٍ.
وَوُصِفَ بَابُ هَذَا بِذِي اللَّامِ؛ لِإِبْهَامِهِ.

وَيُحَذَفُ الْمَوْصُوفُ وَيَجِبُ ك: «الْفَارِسِ» وَ«الصَّاحِبِ».

- وَعَظْفٌ:

لَوْ مَعَ عَاطِفَةٍ.

وَيُعْظَفُ عَلَى الْمَجْرُورِ بِلا فاصِلٍ، وَالضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ بِالْجَارِ،
وَالْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ بِفَاصِلَةٍ وَلَوْ بَعْدَهَا، إِلَّا لِلضَّرُورَةِ،
وَمَعْمُولِي عَامِلَيْنِ لَوْ قُدِّمَ الْمَجْرُورُ عَلَيْهِمَا فِيهِمَا.
وَهُوَ فِي حُكْمِهِ، فَلَا يَصِحُّ «مَا زِيدَ قَائِمًا أَوْ بَقَائِمٍ وَلَا ذَاهِبًا عَمْرُو»،
إِلَّا بِرَفْعِهِ.

- وَتَأْكِيدٌ:

لَوْ يُثْبِتُهُ.

وَهُوَ لَفْظِيٌّ: لَوْ كَرَّرَ الْأَوَّلُ أَوْ أَتَى بِمُرَادِفِهِ، وَجَرَى فِي كُلِّ لَفْظٍ.
وَهُوَ مَعْنَوِيٌّ: لَوْ كَانَ الْمُؤَكَّدُ نَفْسَهُ وَعَيْنَهُ، وَهُمَا بِاخْتِلَافِ الصِّيغِ،
وَالضَّمِيرِ.

وَيُؤَكَّدُ الْمُتَّصِلُ بِهِمَا لَوْ أُكِّدَ بِمُنْفَصِلٍ.

وَكُلُّهُ، وَهُوَ بِالضَّمِيرِ.

وَأَجْمَعُ وَأَكْتَعُ وَأَبْتَعُ وَأَبْصَعُ، وَهُنَّ بِالصِّيغِ، وَالثَّلَاثَةُ لَا
تُذَكَّرُ بِدُونِهِ وَلَا تَتَقَدَّمُ.

وَيُؤَكَّدُ بـ «كُلٌّ» و«أَجْمَعُ» مَا يَفْتَرِقُ وَلَوْ حُكْمًا، غَيْرَ الْمُثْنَى.

و«كِلا» و«كِلْتَا»، وَهُمَا لَهُ.

وَلَا تُؤَكَّدُ التَّنْكِيرُ بِهِمَا، وَالْمُظْهَرُ بِالْمُضْمَرِ، وَيُؤَكَّدُ الْمُضْمَرُ بِهِمَا.

- وَبَدَلُ:

لَوْ هُوَ الْمَقْصُودُ.

وَهُوَ كُلُّ: لَوْ عَيْنُهُ، وَبَعْضُ: لَوْ جُزْءُهُ، وَاشْتِمَالُ: لَوْ دَلَّ عَلَيْهِ
إِجْمَالًا بغيره، وَإِلَّا فَعَلَّطُ.

وَلَوْ أُبْدِلَ نَكِيرَةٌ مِنْ مَعْرِفَةٍ فَالْتَمَعْتُ، وَلَا يُبْدَلُ ظَاهِرٌ مِنْ
مُضْمَرٍ كَلَّا إِلَّا مِنَ الْغَائِبِ.

- وَعَظْفُ بَيَانٍ:

لَوْ يُوَضِّحُهُ غَيْرَ صِفَةٍ.

وَيُظْهِرُ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا فِي «يَا هَذَا زَيْدٌ» وَ«التَّارِكُ الْبَكْرِيُّ
بَشَرٌ».

الْمَبْنِيَّاتُ

- وَالْقَابَةُ: ضَمٌّ، وَفَتْحٌ، وَكَسْرٌ، وَوَقْفٌ.

- الْمُضَرُّ:

مَا وُضِعَ لِمُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ غَائِبٍ تَقَدَّمَ وَإِنْ مَعْنَى.
وَهُوَ مُنْفَصِلٌ: لَوْ اسْتَقَلَّ. وَهُوَ مَرْفُوعٌ، ك: «أَنَا» إِلَى: «هُنَّ»،
وَمَنْصُوبٌ ك: «إِيَّاي».

وَالَا فَمُتَّصِلٌ. وَهُوَ مَرْفُوعٌ، ك: «ضَرَبْتُ»، وَيَسْتَتِرُ فِي الصِّفَةِ
مُظْلَقًا، وَالْمَاضِي لِلْغَائِبِ وَالْغَائِبَةِ، وَالْمُضَارِعُ لَهُمَا
وَلِلْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ، وَمَنْصُوبٌ، ك: «ضَرَبَنِي»، وَمَجْرُورٌ،
ك: «لِي».

وَيَنْفَصِلُ لَوْ قَدَّمَ أَوْ فُصِّلَ بـ «إِلَّا» وَلَوْ مُقَدَّرًا أَوْ أُسْنِدَ إِلَيْهِ
مَا جَرَى عَلَى غَيْرِ صَاحِبِهِ، وَلَوْ فِعْلًا جَازًا، أَوْ غَامِلُهُ حَرْفًا
وَهُوَ مَرْفُوعٌ، أَوْ مَعْنَوِيًّا أَوْ مَحْدُوفًا.

وَلَوْ اجْتَمَعَا غَيْرَ مَرْفُوعَيْنِ فَلَوْ أَحَدُهُمَا أَعْرَفَ وَقُدَّمَ
فَجَازَا فِيهِ الْأَخِيرَ، وَإِلَّا فَلَا نِفْصَالَ، وَهُوَ أَوْلَى فِي خَبَرٍ «كَانَ»،
وَالْأَكْثَرُ: «لَوْلَا أَنَا» وَ«عَسَيْتُ»، وَأَتَى: «لَوْلَايَ» وَ«عَسَايَ».

وَيَجِبُ نُونُ الْوَقَايَةِ مَعَ الْيَاءِ فِي الْفِعْلِ مُجَرَّدًا عَنْ نُونِ الْإِعْرَابِ.

وَيَجُوزُ مَعَهَا، وَمَعَ «الَّذُنْ» وَبَابٍ «إِنْ».

وَيُخْتَارُ فِي «لَيْتَ» وَ«مِنْ» وَ«عَنْ» وَ«قَدْ» وَ«قَطُّ» وَ«لَعَلَّ»، عَكْسُهَا.

وَيَسْبِقُ الْجُمْلَةُ ضَمِيرُ الشَّانِ، وَهُوَ: غَائِبٌ يُفَسَّرُ بِهَا.
وَلَا يَقَعُ مَتَّبِعًا.

وَيُخْتَارُ تَأْنِيثُهُ لَوْ فِيهَا مُؤَنَّثٌ عُمْدَةً.

وَاتَّصَالُهُ وَاسْتِتَارُهُ وَغَيْرُهُمَا عَلَى حَسَبِ عَامِلِهِ.

وَقَلَّ حَذْفُ الْمَنْصُوبِ، وَيَجِبُ مَعَ «أَنَّ».

وَيَقَعُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ - وَلَوْ عَامِلٌ - ضَمِيرُ الْفَصْلِ.

وَهُوَ مَرْفُوعٌ مُنْفَصِلٌ مُطَابِقٌ لَهُ، وَالْخَبَرُ مَعْرِفَةٌ، أَوْ «أَفْعَلُ مِنْ».

وَهُوَ حَرْفٌ، وَيَدْخُلُهُ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ، وَقَدْ يُخْبِرُ عَنْهُ بِمَا
بَعْدَهُ.

- أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ: «ذَا» لِلْمَذْكَرِ، وَ«ذَانِ» وَ«ذَيْنِ» لِمُثْنَاهُ، وَ«تَا»

وَ«تِي» وَ«تِهِ» وَ«تَيْهِ» وَ«ذِهِ» وَ«ذَيْهِ» وَ«ذِي» لِلْمَوْثِقِ، وَ«تَانِ»

وَ«تَيْنِ» لِمُثْنَاهُ، وَ«أُولَاءُ» لْجُمُعِهِمَا، وَأَتَى مُثْنَاهُمَا بِالْأَلِفِ مُطْلَقًا.

وَتَدْخُلُ الْهَاءُ مَا لَمْ يَلْحَقِ اللَّامُ، وَيَقَعُ بَيْنَهُمَا الْقَسَمُ

وَالضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ الْمُنْفَصِلُ، وَقَلَّ غَيْرُهُمَا.

وَيَتَّصِلُ حَرْفُ الْخِطَابِ، فَيَصِيرُ خَمْسَةً وَعِشْرِينَ.

وَجَاءَ إِفْرَادُهُمَا مُطْلَقًا.

وَهِيَ بِاللَّامِ وَالْكَافِ أَوِ التَّوْنِ الْمُشَدَّدَةِ فِي التَّثْنِيَةِ لِلْبَعِيدِ، وَبِالْهَاءِ

وَالْكَافِ لِلْمُتَوَسِّطِ، وَبِغَيْرِهَا لِلْقَرِيبِ، وَ«ثَمَّةً» وَ«هَنَا» وَ«هَاهُنَا»

لِلْمَكَانِ.

- المَوْصُولُ:

مَا لَا يَصِيرُ جُزْءًا إِلَّا بِجَبَرِيَّةٍ، وَعَائِدٍ، وَحُذِفَتْ مِنْ «الَّتِيَا»
وَ«الَّتِي»، وَكَثُرَ حَذْفُهُ مَفْعُولًا.

وَهُوَ: «الَّذِي» وَ«الَّتِي»، وَجَاءَ حَذْفُ الْيَاءِ وَحَرَكَةُ مَا قَبْلَهَا.

وَ«الَّذَانِ» وَ«الَّتَانِ» بِالْأَلِفِ وَالْيَاءِ.

وَ«الْأُلَى» وَ«الَّذِينَ»، وَهُمَا لِأُولَى الْعِلْمِ، وَجَاءَ حَذْفُ نُونِهَا،
وَ«الَّذُونَ».

وَ«الِّلَاءِ» وَ«الِّلَايِ» وَ«الِّلَائِي» وَ«الِّلَوَاتِي».

وَالْأَلِفُ وَاللَّامُ وَصِلَتُهُ «اسْمُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ» يُسَبَّكَانِ مِنَ
الْفِعْلِيَّةِ.

وَلَوْ أُخْبِرَ بِهَا صُدِّرَتْ، وَجُعِلَ صَمِيرُهَا مَحَلُّ الْمُخْبَرِ عَنْهُ، وَأُخِّرَ خَبَرًا.

وَلَوْ تَعَذَّرَ تَعَذَّرَ الْإِخْبَارُ كَصَمِيرِ الشَّانِ وَالْمَوْصُوفِ
وَالصِّفَةِ وَالْمُضَافِ، وَالْمَصْدَرِ الْعَامِلِ وَالْحَالِ وَالتَّمْيِيزِ
وَالصَّمِيرِ لَغَيْرِهَا، وَمَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ.

وَ«مَا» اسْتِفْهَامِيَّةٌ، وَيُحَذَفُ أَلِفُهَا مَعَ الْجَارِ، وَتُقَلَّبُ هَاءٌ،
كَ: «مَه»، وَشَرْطِيَّةٌ وَمَوْصُوفَةٌ وَتَامَةٌ وَصِفَةٌ.

وَ«مَنْ»: وَهِيَ كَ: «مَا» إِلَّا فِي التَّامِّ وَالصِّفَةِ، وَخُصَّتْ بِمَا
يَعْلَمُ، وَ«مَا» لِمَنْ لَا يَعْلَمُ.

وَيَقَعَانِ عَلَى الْوَاحِدِ وَالْمُذَكَّرِ وَغَيْرِهِمَا، وَلَقَطَهُمَا مُذَكَّرٌ،
وَالْحَمْلُ عَلَيْهِ أَكْثَرُ.

وَلَا يَقَعَانِ مَوْضُولَتَيْنِ وَمَوْضُوفَتَيْنِ.
 وَ«أَيُّ» وَ«أَيَّةُ»، وَهُوَ ك: «مَنْ»، وَيُعْرَبُ مَا لَمْ يُحَذَفْ صَدْرُ
 حَشْوِهِ، وَلَا يَلِي الْفِعْلَ إِلَّا الْمُسْتَقْبَلُ.
 وَ«ذَا» بَعْدَ «مَا» الِاسْتِفْهَامِيَّةِ، ك: «مَاذَا صَنَعْتَ»، وَهُوَ
 إِمَّا بِمَعْنَى: مَا الَّذِي، فَالرَّفْعُ أَوَّلَى فِي جَوَابِهِ، أَوْ: أَيَّ شَيْءٍ،
 فَالْتَّصُبُ أَوَّلَى.
 وَ«ذُو» الطَّائِيَّةُ. وَقَدْ يُغَيَّرُ فِي التَّذْكِيرِ وَالْإِفْرَادِ وَغَيْرِهِمَا.

- أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ:

«مَا» بِمَعْنَى الْأَمْرِ أَوْ الْمَاضِي، ك: «رُوِيَ» وَ«هَيَّهَاتَ».
 وَ«فَعَالٍ» مِنَ الثَّلَاثِيَّ بِمَعْنَى الْأَمْرِ قِيَاسُ.
 وَ«فَعَالٍ» صِفَةٌ، وَمَصْدَرًا مَعْرِفَةً، وَعَلَمًا لِلأَغْيَانِ مُؤَنَّثًا
 مَبْنِيٌّ.
 وَ«ذَا» يُعْرَبُ فِي تَمِيمٍ، إِلَّا مَا آخِرُهُ رَاءً.

- الْأَصْوَاتُ:

مَا حُكِيَ بِهِ صَوْتُ ك: «طَقَ»، أَوْ صَوْتُ لِلْبَهَائِمِ ك: «هَجَ».

- المُرَكَّبَاتُ:

ما رُكِّبَ بِلا نِسْبَةٍ.

فَلَوْ اشْتَمَلَ الْأَخِيرُ حَرْفًا نِيًّا، كَبَابٍ «حَادِي عَشَرَ»، إِلَّا
«اثْنِي عَشَرَ»، وَإِلَّا أُعْرِبَ، وَقَدْ يُعْرَبُ مُضَافًا إِلَى الثَّانِي صُرْفٍ
أَوْ مُنْعٍ.

- الْكِنَايَاتُ:

«كَيْتٌ» وَ«ذَيْتٌ» لِلْقَصَّةِ، وَ«كَذَا» وَ«كَمْ» لِلْعَدَدِ.

وَمُمَيِّزٌ «كَمْ» الِاسْتِفْهَامِيَّةِ مَنْصُوبٌ مُفْرَدٌ، وَالْخَبَرِيَّةُ مُجْرُورٌ
مُفْرَدٌ وَمَجْمُوعٌ، وَقَدْ يُحذفَانِ.

وَيَدْخُلُ «مِنْ» فِيهِمَا، وَيَجِبُ لَوْ فُصِّلَ بِمُتَعَدٍّ.

وَيُصَدَّرَانِ، وَيَقَعُ كِلَاهُمَا مُجْرُورًا بِالْجَارِّ وَمَنْصُوبًا بِفِعْلِ
بَعْدَهُ قَدْ اشْتَعَلَ بِهِ، وَجَازَ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ.

وَالْأَفْمَرُ فَوْعٌ خَبَرٌ لَوْ ظَرْفًا، وَإِلَّا فَمُبْتَدَأٌ.

وَكَذَا أَسْمَاءُ الِاسْتِفْهَامِ وَالشَّرْطِ.

- الظُرُوفُ وَهُوَ:

مُسْتَقَرٌّ، لَوْ تَعَلَّقَ بِعَامٍّ حُذِفَ، وَإِلَّا فَلَعُوْ.
مِنْهَا: مَا قُطِعَ إِضَافَتُهُ، ك: «قَبْلُ»، وَمِثْلُهُ «لَا غَيْرُ» و«لَيْسَ غَيْرُ»
و«حَسْبُ».

وَمِنْهَا: «حَيْثُ»، وَيُضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ أَكْثَرُ.
و«إِذَا» لِلْمُسْتَقْبَلِ، وَلَوْ دَخَلَ غَيْرُهُ، وَيَأْتِي لَهُ، وَفِيهَا مَعْنَى الشَّرْطِ،
وَلِذَا اخْتِيرَ مَعَهَا الْفِعْلُ، وَقَدْ يَتَجَرَّدُ لِلظَّرْفِيَّةِ، وَيُسْتَعْمَلُ اسْمًا،
وَجَاءَ لِلْمُفَاجَأَةِ، فَيَدْخُلُ الْمُبْتَدَأُ غَالِبًا.
و«إِذَا» لِلْمَاضِي، وَإِنْ دَخَلَ غَيْرُهُ، وَيَدْخُلُ الْجُمْلَتَيْنِ، وَأَتَى
لِلْمُفَاجَأَةِ، فَيَدْخُلُ الْمَاضِي.
و«أَيْنَ» و«أَيَّ» اسْتِفْهَامًا أَوْ شَرْطًا لِلْمَكَانِ.
و«مَتَى» فِيهِمَا.

و«أَيَّانَ» اسْتِفْهَامًا لِلزَّمَانِ.
و«كَيْفَ» اسْتِفْهَامًا لِلْحَالِ.
و«مُذُّ» و«مُنْذُ»، إِمَّا بِمَعْنَى: أَوَّلِ الْمُدَّةِ، فَيَلِيهِمَا الْمَفْرَدُ الْمَعْرِفَةُ، أَوْ
جَمِيعُهَا، فَالْمَقْصُودُ.

وَقَدْ يَدْخُلَانِ الْفِعْلَ وَالْمَصْدَرَ «أَنْ» وَ«أَنَّ»، فَيُقَدَّرُ زَمَانٌ،
وَهُوَ مُخْبِرٌ عَنْهُ بِمَا بَعْدَهُ.

وَمِنْهَا «لَدَى» وَ«لَدُنْ»، وَأَتَى: «لَدَنْ» وَ«لَيْنَ» وَ«لَدَنِ» وَ«لُدْ» وَ«لَدْ».

وَ«قَطُّ» لِلْمَاضِي، وَ«عَوْضُ» لِلْمُسْتَقْبَلِ الْمَنْفِيِّ.

وَجَارَ الْفَتْحُ فِي الظُّرُوفِ مَعَ الْجُمْلَةِ، وَ«إِذْ».

وَكَذَا «مِثْلُ» وَ«غَيْرُ» مَعَ «مَا» وَ«إِنْ» وَ«أَنَّ».

المَعْرِفَةُ والتَّكْرَرُ

- المَعْرِفَةُ:

مَا فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى مُعَيَّنٍ.

وَهِيَ: الْمُتَكَلَّمُ، فَالْمُخَاطَبُ، فَالْغَائِبُ، فَالْأَعْلَامُ، فَالْمُبْهَمَاتُ،
فَالْمَعْرِفُ بِاللَّامِ وَبِالضَّادِ، وَالْمُضَافُ إِلَى أَحَدِهَا كَهُوَ.

- الْعِلْمُ: مَا لَا يَتَنَاوَلُ غَيْرُهُ بَوَضْعٍ.

وَهُوَ بِاللَّامِ لَوْثِيٍّ أَوْ جَمْعٍ أَوْ سُمِّيَ بِهَا غَيْرَ صِفَةٍ وَمَصْدَرٍ،
أَوْ غُلِبَ بِهَا.

وَجَازَ لَوْ سُمِّيَ بِهَا أَوْ بِدُونِهَا صِفَةً وَمَصْدَرًا.

وَلَوْ جُعِلَ مَبْنِيٌّ عَلَّمًا لَهُ فَالْحِكَايَةُ، وَقَدْ يُغْرَبُ، وَلَغَيْرُهُ
فَالْإِعْرَابُ.

وَالتَّكْرَرُ: مَا سِوَاهُ.

المؤنث والمذكر

- المؤنث:

مَا فِيهِ النَّاءُ وَلَوْ مُقَدَّرًا، وَالْأَلِفُ مَقْصُورَةً أَوْ مَمْدُودَةً.

- والمذكر:

مَا عَدَاهُ.

وَهُوَ حَقِيقَتِي لَوْ يَأْزِئُهُ ذَكَرٌ مِنَ الْحَيَوَانِ، وَالْأَفْظِيُّ.
وَلَوْ أَسْنَدَ الْمُشْتَقُّ إِلَى ضَمِيرِ الْمُؤْنِثِ مُطْلَقًا، سِوَى نَحْوِ:
«طَلْحَةُ»، أَوْ الْحَقِيقَتِي بِلَا فَضْلِ فَالنَّاءُ.
وَجَازَ فِي غَيْرِهِ سِوَاهُ، وَكَذَا ظَاهِرُ الْجَمْعِ مُطْلَقًا.
سِوَى الْمَذْكَرِ السَّالِمِ.
وَضَمِيرُ جَمْعِ الْمَذْكَرِ الْعَاقِلِ سِوَاهُ: «فَعَلَتْ» و«فَعَلُوا».
وَالْمَذْكَرُ غَيْرُهُ، وَالْمُؤْنِثُ: «فَعَلَتْ» و«فَعَلْنَ».

- أَسْمَاءُ الْعَدَدِ:

أُصُولُهَا: وَاحِدٌ إِلَى عَشْرَةٍ، وَتَمِيمٌ تَكْسِيرُ شَيْنِهَا، وَمِائَةٌ وَأَلْفٌ.
وَثَلَاثَةٌ إِلَيْهَا بِالنَّاءِ لِلْمَذْكَرِ، وَبِدُونِهَا لِلْمُؤَنَّثِ.
وَثَلَاثَةُ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةِ عَشَرَ لِلْمَذْكَرِ، وَثَلَاثَ عَشْرَةٍ إِلَى
تِسْعَ عَشْرَةٍ لِلْمُؤَنَّثِ.

وَبَابُ عَشْرِينَ فِيهِمَا، وَيُعْطَفُ الْأَكْثَرُ عَلَى الْأَقَلِّ إِلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ.
وَمِائَةٌ وَأَلْفٌ وَمِائَتَانِ وَأَلْفَانِ فِيهِمَا، وَهُوَ بَعْكُسُهُ.
وَلَوْ اللَّفْظُ مَذْكَرًا دُونَ الْمَعْدُودِ أَوْ بِالْعَكْسِ فِالْأَحْسَنِ
رِعَايَتُهُ.

وَفِي ثَمَانِي عَشْرَةَ الْفَتْحُ وَالسُّكُونُ وَالْحَذْفُ، وَضَعُفٌ مَعَ فَتْحِهَا.
وَلَا مُمَيِّزٌ لَوَاحِدٍ وَاثْنَانِ.
وَمُمَيِّزُ الثَّلَاثَةِ إِلَيْهَا مَخْفُوضٌ وَمَجْمُوعٌ وَإِنْ مَعْنَى، إِلَّا فِي
ثَلَاثِمِائَةٍ إِلَى تِسْعِمِائَةٍ.

وَأَحَدَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ مَنْصُوبٌ مُفْرَدٌ.
وَمِائَةٌ وَأَلْفٌ وَتَنْبِيئُهُمَا، وَجَمْعُهُ مَجْرُورٌ مُفْرَدٌ.
وَالْمُفْرَدُ مِنَ الْمُتَعَدِّدِ بِاعْتِبَارِ تَصْيِيرِهِ الثَّانِي إِلَى الْعَاشِرِ ك:
«ثَالِثِ اثْنَيْنِ».

وَحَالُهُ الْأَوَّلُ إِلَيْهِ، وَالْحَادِي عَشَرَ إِلَى الثَّاسِعِ عَشَرَ، وَلَا نِهَآيَةَ لَهُ، ك:
«حَادِي عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ» أَوْ «حَادِي أَحَدَ عَشَرَ»، وَيُعْرَبُ الْأَوَّلُ.

أقسام الاسم باعتبار دلالة على اثنين أو أكثر وعدمها

-المثنى:

ما في آخره ألف أو ياء، فتَح ما قبلها ونون كسرت؛ ليفيد أنَّ معه مثله، وتُحذف نونه بالإضافة، والتَّاء في: «خَصِيان» و«إِلَيان».

-المجموع:

ما دلَّ على أفراد بحروف مُفردِهِ وَلِوِ اعْتِبَارًا بِتَغْيِيرٍ، وَلَوْ تَقْدِيرًا، ك: «نِسوة» و«فُلُك».

-وهو مُكسَّر لو غيَّر واحدُهُ، وإلا فصحيح:

-مُدَّكَّر: لو في آخره واو أو ياء حُرِّك ما قبلها بِجِنْسِهَا ونونٌ فُتِحَتْ؛ ليفيد أنَّ معه أَكْثَر مِنْهُ. وَحُذِفَ نُونُهُ بِالْإِضَافَةِ.

وَشَرْطُهُ اسْمًا: أَنْ يَكُونَ مُدَّكَّرًا، عَلَمًا، عَالَمًا.

وَصِفَةً: أَنْ يَكُونَ مُدَّكَّرًا، عَالَمًا، وَإِلَّا يَكُونُ مُؤَنَّثًا «فَعْلَاء» و«فَعْلَى»، وَلَا يَسْتَوِيَانِ فِيهَا، ك: «جَرِيح».

- وَمُؤَنَّثٌ لو في آخره ألف وتاء.

وَشَرْطُهُ لَوْ صِفَةً: أَنْ يُجْمَعَ مُدَّكَّرُهُ بِالْوَاوِ وَالتَّوْنِ إِنْ كَانَ لَهُ، وَإِلَّا فَالتَّاءُ، وَإِلَّا جُمِعَ.

وَالصَّحِيحُ، وَأَفْعَالٌ وَأَفْعُلٌ وَأَفْعِلَةٌ وَفَعْلَةٌ لِلْقَلَّةِ، وَغَيْرُهَا لِلكَثَرَةِ.

الأسماء العاملة عَمَلِ الْفِعْلِ

- الْمَصْدَرُ يَعْمَلُ كَفِعْلِهِ مُطْلَقًا مَا لَمْ يَكُنْ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ
الْعَمَلَ لِفِعْلِهِ، إِلَّا لَوْ بَدَلًا.
وَمَعْمُولُهُ يَتَقَدَّمُ لَوْ ظَرْفًا، وَلَا يُضْمَرُ فِيهِ.
وَجَازَ حَذْفُ فَاعِلِهِ وَإِضَافَتُهُ إِلَيْهِ وَإِلَى الْمَفْعُولِ.
وَقَلَّ إِعْمَالُهُ بِاللَّامِ.

- اسْمُ الْفَاعِلِ يَعْمَلُ كَفِعْلِهِ لَوْ بِمَعْنَى الْحَالِ أَوِ الْاسْتِقْبَالِ،
وَاعْتَمَدَ عَلَى الْمُبْتَدَأِ أَوْ ذِي الْحَالِ أَوِ الْمَوْصُوفِ أَوِ الْاسْتِفْهَامِ
أَوْ حَرْفِ التَّنْفِي أَوِ التَّدَايِ.
وَيُضَافُ مَعْنَى لَوْ بِمَعْنَى الْمَاضِي، وَلَوْ مَعْمُولٌ قُدِّرَ فِعْلٌ.
وَبِاللَّامِ الْجَمِيعُ.
وَكَذَا الْمُبَالَغَةُ وَاسْمُ الْمَفْعُولِ، وَالْمُثَنَّى وَالْمَجْمُوعُ، وَجَازَ
حَذْفُ التَّوْنِ بِالْعَمَلِ لَوْ مُعَرَّفًا.

-وَالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ تَعْمَلُ كِفْعَلِهَا لَوْ اعْتُمِدَتْ.
وَهِيَ إِمَّا بِاللَّامِ أَوْ مُجَرَّدَةٌ.
وَالْمَعْمُولُ بِاللَّامِ أَوْ مُضَافٌ أَوْ مُجَرَّدٌ.
وَهُوَ مَرْفُوعٌ، أَوْ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّشْبِيهِ فِي الْمَعْرِفَةِ، وَالتَّمْيِيزِ
فِي غَيْرِهَا، أَوْ مُجَرَّرٌ، فَيَصِيرُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ.
وَامْتَنَعَ فِيهَا: «الْحَسَنُ وَجْهَهُ» وَ«الْحَسَنُ وَجْهَهُ».
وَمَا فِيهِ ضَمِيرٌ أَحْسَنُ، وَضَمِيرَانِ حَسَنٌ، وَإِلَّا فَقَبِيحٌ.
وَلَوْ رُفِعَ بِهَا فَلَا ضَمِيرَ فِيهَا، وَإِلَّا فَضَمِيرٌ مُطَابِقٌ لِلْمَوْصُوفِ.
وَالفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ اللَّازِمَانِ وَالْمَنْسُوبُ كَيْفِيٌّ.

- اسْمُ التَّفْضِيلِ قِيَاسُهُ لِلْفَاعِلِ، وَقَدْ جَاءَ ك: «أَشْهَرُ».
وَيُسْتَعْمَلُ بِاللَّامِ فَيُطَابِقُ.
أَوْ بـ «مِنْ» فَمُفْرَدٌ مَذْكَرٌ.
أَوْ الْإِضَافَةُ، فَلَوْ كَانَ لِلزِّيَادَةِ عَلَيْهِ -وَشَرْطُهُ: دُخُولُهُ فِيهِ-
جَارَ الْمُطَابَقَةِ وَالْإِفْرَادِ، وَإِلَّا فَيُطَابِقُ.
وَيَعْمَلُ فِي مَظْهَرٍ فِي نَحْوِ: «مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي
عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ»، وَجَارَ «مِنْ عَيْنِ زَيْدٍ»،
وَ«كَعَيْنِ زَيْدٍ أَحْسَنَ فِيهَا الْكُحْلُ».

بَابُ الْأَفْعَالِ

- الْفِعْلُ الْمَاضِي:

مَا دَلَّ عَلَى مَا مَضَى.

وَبُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ مَا لَمْ يَلْحَقْهُ الْوَاوُ؛ لِأَنَّهُ يُضَمُّ، وَالضَّمِيرُ الْمُتَحَرِّكُ؛ لِأَنَّهُ يُسَكَّنُ.

- الْمُضَارِعُ:

مَا دَلَّ عَلَى الْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ.

وَهُوَ مُعَرَّبٌ مِنْهُ، لَوْ لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ نُونُ التَّأْكِيدِ وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ.

وَأَعْرَابُهُ: رَفَعٌ، وَنَصْبٌ، وَجَزْمٌ.

فَالصَّحِيحُ الْمَفْرَدُ - سِوَى الْحَاضِرَةِ - بِالضَّمَّةِ وَالْفَتْحَةِ لَفْظًا، وَالسُّكُونِ.

وَعِزَّةٌ بِالنُّونِ وَحَذْفُهَا.

وَالْمُعْتَلُّ بِالْأَلِفِ بِالضَّمَّةِ وَالْفَتْحَةِ تَقْدِيرًا، وَبِالْحَذْفِ.

وَبِعِزَّةٍ بِالضَّمَّةِ تَقْدِيرًا، وَالْفَتْحَةِ لَفْظًا، وَالْحَذْفِ.

- وَيُرْفَعُ لَوْ جَرَّدَ عَنِ النَّاصِبِ وَالْجَارِمِ.

- وَيُنْصَبُ بِ«أَنْ» الَّتِي بَعْدَ الْعِلْمِ مُحَقَّقَةً، وَالظَّنَّ تَحْتَمِلُ

الْمُخَفَّفَةَ.

وَالنَّ، وَهِيَ لِنَفْيِ الْمُسْتَقْبَلِ.

و«إِذَنْ» لَوْ مُسْتَقْبَلًا وَلَمْ يَكُنْ مَعْمُولًا لِمَا قَبْلَهَا، وَلَوْ كَانَتْ بَعْدَ

الْفَاءِ وَالْوَاوِ جَارًا، وَصَحَّ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا خَاصَّةً.

و«كِي»، وَهِيَ لِلْسَّبَبِيَّةِ.

و«أَنَّ» مُقَدَّرَةٌ بَعْدَ:

«حَتَّى» لَوْ مُسْتَقْبَلًا بِالنَّظَرِ إِلَى مَا قَبْلَهَا، وَهِيَ بِمَعْنَى: «كِي»
أَوْ «إِلَى»، فَلَوْ قُصِدَ الْحَالُ وَلَوْ حِكَايَةً يُرْفَعُ، وَتَحِبُّ السَّبَبِيَّةُ.
و«لَامٍ» كِيٍّ وَ«لَامٍ» الْجُحُودِ، وَتَا لِلتَّأْكِيدِ بَعْدَ النَّفْيِ لَكَانَ.

وَالْفَاءُ لَوْ لِلْسَّبَبِيَّةِ، وَالْوَاوُ لَوْ لِلجَمْعِيَّةِ، وَمَا قَبْلَهُمَا أَمْرٌ أَوْ
نَهْيٌ أَوْ نَفْيٌ أَوْ تَمَنٍّ أَوْ عَرْضٌ أَوْ اسْتِفْهَامٌ.
و«أَوْ» لَوْ بِمَعْنَى: «إِلَى» أَوْ «إِلَّا».

وَالْعَاطِفَةُ لَوْ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ اسْمًا.

وَجَازَ إِظْهَارُ «أَنَّ» مَعَهَا، وَمَعَ «لَامٍ» كِيٍّ، وَيَحِبُّ مَعَ «لَا» بَعْدَ اللَّامِ.
- وَيُجْزَمُ بـ «لَمْ» وَ«لَمَّا»، وَهُمَا لِلْقَلْبِ وَالتَّنْفِي، وَتَا لِلْإِسْتِغْرَاقِ،
وَجَازَ حَذْفُ فِعْلِهَا.

وَلَامُ الْأَمْرِ، بِهِ يُطْلَبُ الْفِعْلُ، وَقَدْ يُحْذَفُ لِلضَّرُورَةِ، وَقَدْ
يُفْتَحُ، وَجَازَ السُّكُونُ بِالْوَاوِ وَالْفَاءِ، وَتَمَّ.
وَلَا التَّنْهِي، بِهِ يُطْلَبُ التَّرْكُ.

وَك: «لَمْ» الْمُجَازَاةُ، وَهِيَ: «إِنْ» وَ«مَهْمَا» وَ«إِذَا» وَ«حَيْثُمَا» وَ«أَيُّ»
وَ«أَيْنَ» وَ«مَتَى» وَ«مَنْ» وَ«مَا» وَ«أَيُّ»، وَقَلَّ مَعَ «كَيْفَمَا» وَ«إِذَا».
وَبـ «إِنَّ» مُقَدَّرَةٌ بَعْدَ الْأَفْعَالِ، سِوَى النَّفْيِ لَوْ قُصِدَ السَّبَبِيَّةُ.

-وَالكَلِمُ تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلَيْنِ لِسَبَبِيَّةِ الْأَوَّلِ وَمُسَبَبِيَّةِ الثَّانِي،
وَسُمِّيَا: شَرْطًا وَجَزَاءً.

فَلَوْ مُضَارِعَيْنِ أَوِ الْأَوَّلِ فَالْجُزْمُ، وَلَوْ الثَّانِي فَوَجْهَانِ.
وَلَوْ الْمُسَبَّبُ مَاضِيًا بِلا «قَدْ» لَفُظًا أَوْ مَعْنَى لَمْ يَجْزِ الْفَاءُ،
وَلَوْ مُضَارِعًا بِلا أَوْ مُثَبَّتًا فَيَجُوزُ، وَإِلَّا فَوَاجِبٌ.
وَيَقَعُ إِذَا مَعَ الْأَسْمِيَّةِ مَوْقِعُهَا.

- الْأَمْرُ بِالصِّيغَةِ:

مَا يُطْلَبُ بِهِ مَا أَخَذَهُ مِنَ الْمُخَاطَبِ، يَحذفُ التَّاءُ، وَبُنِيَ
عَلَى السُّكُونِ.

- فِعْلٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ:
مَا تُنْسَبُ إِلَى الْمَفْعُولِ.

- وَالْفِعْلُ:

لَوْ تَوَقَّفَ تَعَقُّلُهُ عَلَى مُتَعَلِّقٍ فَمُتَعَدٍّ، وَإِلَّا فَعَيْرُهُ.
وَقَدْ يَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ، ك: «أَعْطَى» وَ«عَلِمَ»، وَإِلَى ثَلَاثَةٍ، ك:
«أَعْلَمَ» وَ«أَرَى» وَ«أَنْبَأَ» وَ«نَبَأَ» وَ«أَخْبَرَ» وَ«حَدَّثَ»، وَالْمَفْعُولُ
الْأَوَّلُ لَهَا، ك: «أَعْطَيْتُ»، وَالثَّانِي وَالثَّلَاثُ ك: «عَلِمْتُ».

- أفعال القلوب: «ظَنَنْتُ» و«حَسِبْتُ» و«خِلْتُ» و«زَعَمْتُ»
و«عَلِمْتُ» و«رَأَيْتُ» و«وَجَدْتُ» تَنْصِبُ جُزْئِي الْأَسْمِيَّةَ.
وَحُصِّتْ بِأَنَّهُ إِذَا ذُكِرَ أَحَدُهُمَا ذُكِرَ الْآخَرُ، بِخِلَافِ بَابِ
«أَعْطَيْتُ».

وَجَوَّازِ الْإِلْغَاءِ مَا لَمْ تَتَقَدَّمَ، وَهُوَ أَوَّلَى لَوْ تَأَخَّرَتْ، وَالْإِعْمَالُ
لَوْ تَوَسَّطَتْ، وَالتَّغْلِيْقُ قَبْلَ الْأَسْتِفْهَامِ وَالنَّفْيِ وَاللَّامِ.
وَيَجَوَّازِ كَوْنِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ ضَمِيرَيْنِ لِوَاحِدٍ.
و«ظَنَنْتُ» و«عَلِمْتُ» و«رَأَيْتُ» و«وَجَدْتُ» بِمَعْنَى: «اتَّهَمْتُ»
و«عَرَفْتُ» و«أَبْصَرْتُ» و«أَصَبْتُ»، تَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ.

- الْأَفْعَالُ النَّاقِصَةُ:

مَا وُضِعَ لِإثْبَاتِ أَمْرٍ لِفَاعِلِهِ، وَتَرْفَعُ الْأَوَّلَ وَتَنْصِبُ الثَّانِي.
«صَارَ» لِلانْتِقَالِ.

و«كَانَ»، وَهِيَ إِمَّا نَاقِصَةٌ لِتَحْقِيقِ الْخَبَرِ مَاضِيًا دَائِمًا أَوْ
مُنْقَطِعًا، وَبِمَعْنَى: «صَارَ»، وَيَكُونُ فِيهَا ضَمِيرُ الشَّانِ، أَوْ
تَامَّةٌ بِمَعْنَى: «وُجِدَ»، أَوْ زَائِدَةٌ.

و«أَصْبَحَ» وَ«أَضْحَى» وَ«أَمْسَى»، وَتَكُونُ تَامَّةً.

و«ظَلَّ» وَ«بَاتَ»، وَقَلَّ كَوْنُهُمَا تَامَّتَيْنِ؛ لِافْتِرَانِ الْجُمْلَةِ
بِأَوْقَاتِهَا، وَبِمَعْنَى: «صَارَ».
و«لَيْسَ» لِنَفْيِ الْجُمْلَةِ حَالًا.

و«مَا بَرِحَ» وَ«مَا زَالَ» وَ«مَا فَتَى» وَ«مَا انْفَكَ» لِدَوَامِ خَبَرِهَا
لِفَاعِلِهَا مُذْقِبِلُهُ، وَلِزِمَها النَّفْيُ.

و«مَا دَامَ» لِتَوْقِيتِ أَمْرٍ بِمُدَّةٍ ثُبُوتِ خَبَرِهَا لِاسْمِهَا، وَلِذَا
افْتَقَرَ إِلَى كَلَامٍ؛ لِأَنَّهُ ظَرْفٌ.

و«غَدَا» وَ«آضَ» وَ«عَادَا» وَ«رَاحَ» بِمَعْنَى: «صَارَ».

وَأَتَى «جَاءَ» وَ«قَعَدَ» مِنْهَا.

وَلَا يَتَقَدَّمُ الْأَخْبَارُ عَلَى مَا فِي أَوَّلِهِ مَا.

- أفعالُ المُقَارَبَةِ:

«عَسَى»، ك: «عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ» أَوْ «أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ»، وَلَا يَتَصَرَّفُ، وَقَدْ يُحَذَفُ «أَنْ»، وَقَدْ يَقُومُ السَّيْنُ مَقَامَهُ.
و«كَادَ»، ك: «كَادَ زَيْدٌ يَضْرِبُ»، وَقَلَّ أَنْ، وَبِالتَّغْيِ مَنُفِيٍّ.
و«طَفِقَ» وَ«جَعَلَ» وَ«كَرِبَ» وَ«أَخَذَ»، وَهِيَ ك «كَادَ».
و«أَوْشَكَ»، وَهِيَ ك: «عَسَى» وَ«كَادَ».

- فِعْلُ التَّعَجُّبِ:

«مَا أَفْعَلُهُ» وَ«أَفْعِلْ بِهِ».
وَلَا يَتَصَرَّفَانِ، وَلَا يَجُوزُ التَّقْدِيمُ وَالْفَضْلُ.
و«مَا» مُبْتَدَأٌ نَكِرَةٌ، خَبَرُهَا مَا بَعْدَهَا.
و«بِهِ» مَفْعُولٌ.

- أفعالُ المَدْحِ والذَّمِّ: «نِعَمَ» وَ«بِئْسَ».

وَفَاعِلُهُمَا مُعَرَّفٌ بِاللَّامِ أَوْ مُضَافٌ إِلَيْهِ أَوْ مُضَمَّرٌ مُمَيِّزٌ بِـ«مَا»
أَوْ بِنَكِرَةٍ مَنْصُوبَةٍ.
وَبَعْدَهُ الْمَخْصُوصُ مُبْتَدَأٌ أَوْ خَبَرٌ، وَقَدْ يُحَذَفُ، وَلَا بُدَّ مِنْ
مُطَابَقَتِهِ لَهُ.

و«سَاءَ» كِبِئْسَ، وَ«حَبَّذَا» وَفَاعِلُهُ «ذَا»، وَلَا يَتَغَيَّرُ، وَمَخْصُوصُهُ كَالأَوَّلِ.
وَيَأْتِي قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ حَالٌ أَوْ تَمْيِيزٌ عَلَى وَفْقِهِ.

بَابُ الْحُرُوفِ

- حُرُوفُ الْحَرْزِ:

مَا وُضِعَ لِإِفْضَاءِ الْفِعْلِ أَوْ مَعْنَاهُ إِلَى اسْمٍ وَلَوْ تَقْدِيرًا.
«مِنْ» لِلابْتِدَاءِ وَالتَّبْيِينِ وَالتَّبْعِيضِ وَالبَدَلِ وَالتَّجْرِيدِ
وَالاسْتِغْرَاقِ وَالْقَسَمِ، وَيُضَمُّ أَيْضًا فِيهِ.
وَإِلَى «وَحَتَّى» لِلانْتِهَاءِ، وَإِلَى «قَلْتُ بِمَعْنَى: «مَعَ»، وَتَدْخُلُ الضَّمِيرَ.
وَالْبَاءُ» لِلِاسْتِعَانَةِ وَالْمُصَاحَبَةِ وَالْإِلْصَاقِ وَالتَّعْدِيَةِ
وَالْمُقَابَلَةِ وَالظَّرْفِيَّةِ وَالبَدَلِ وَالتَّجْرِيدِ.
وَ«الْلَامُ» لِلِاخْتِصَاصِ وَالتَّغْلِيلِ وَالْقَصْدِ وَالْعَاقِبَةِ، وَبِمَعْنَى:
«عَنْ» بِالْقَوْلِ، وَتَأْتِي لِلْقَسَمِ وَالتَّعَجُّبِ مَعًا.
وَ«كَيَّ» لِلغَرَضِ، وَإِنَّمَا تَدْخُلُ «مَا» الِاسْتِفْهَامِيَّةُ.
وَ«رُبَّ» لِلتَّغْلِيلِ، وَأَتَى لِلتَّكْثِيرِ، وَتُصَدَّرُ، وَتَخْتَصُّ بِنَكْرَةٍ مَوْصُوفَةٍ،
وَفِعْلُهَا مَاضٍ، وَيُحَذَفُ غَالِبًا، وَقَدْ تَدْخُلُ عَلَى مُضْمَرٍ مُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ
مُبْتَهَمٍ مُمَيَّزٍ «بِنَكْرَةٍ» مَنْصُوبَةٍ، وَتَكُونُ بـ«مَا» فَتَدْخُلُ الْجَمْلَ، إِلَّا
لَوْ «مَا» زَائِدًا، وَوَاوُهَا لَا تَدْخُلُ الضَّمِيرَ، وَالْعَمَلُ لَهَا.
وَ«وَاوُ» الْقَسَمِ، وَيَخْتَصُّ بِالظَّاهِرِ، وَ«تَاوُ» وَتَخْتَصُّ بـ«اللَّهُ»،
وَيَجِبُ حَذْفُ فِعْلِهِمَا، وَلَا يَكُونُ طَلَبًا، وَ«بَاوُ» عَامٌّ،
وَجَوَابُهُ بِالْلَامِ وَحَرْفِ النَّفْيِ، وَيُحَذَفُ لَوْ تَوَسَّطَ الْقَسَمُ أَوْ
تَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ.

وَ«عَنْ» لِلْبُعْدِ، وَ«عَلَى» لِلِاسْتِعْلَاءِ، وَهُمَا اسْمَانِ يَدْخُولُ «مِنْ».

وَالْكَافُ لِلتَّشْبِيهِ، وَقَدْ تَدْخُلُ الضَّمِيرَ، وَقَدْ يَكُونُ اسْمًا.
وَمُذٌ وَمُنْذٌ لِلزَّمَانِ، لِلابْتِدَاءِ فِي الْمَاضِي، وَالظَّرْفِيَّةِ فِي الْحَالِ.
وَحَاشَا وَخَلَا وَعَدَا لِلِاسْتِثْنَاءِ.

-الْحُرُوفُ الْمُسَبَّهَةُ بِالْفِعْلِ:

تُصَدَّرُ إِلَّا «أَنَّ»، وَلَوْ كَانَتْ بِـ«مَا» لَا تَعْمَلُ، وَتَدْخُلُ الْأَفْعَالَ.
«إِنَّ» تُقَرَّرُ الْجُمْلَةُ، وَ«أَنَّ» مَعَهَا كَالْمُقَرَّرِ، فَالْكَسْرُ فِي مَحَلِّهَا،
وَالْفَتْحُ فِي مَحَلِّهِ.

وَلَوْ أَنَّكَ فَاعِلٌ، وَلَوْ لَا أَنَّكَ مُبْتَدَأٌ.

فَلَوْ احْتَمَلُهَا جَازًا، ك: «مَنْ يَأْتِينِي فَإِنِّي أُعْلِمُهُ».

فَجَازَ الْعَطْفُ بِالرَّفْعِ عَلَى الْاسْمِ، وَلَوْ حُكْمًا، لَوْ تَقَدَّمَ
الْخَبَرُ وَلَوْ تَقْدِيرًا، وَكَذَا «لَكِنَّ».

وَجَازَ دُخُولُ اللَّامِ عَلَى اسْمِهَا لَوْ فُصِّلَ، أَوْ خَبَرَهَا، أَوْ
مَعْمُولِهِ الْمُقَدَّمَ، وَقَلَّ فِي «لَكِنَّ».

وَلَوْ خُفِّفَتْ يَجِبُ، وَجَازَ الْغَاوُهَا وَدُخُولُهَا عَلَى فِعْلِ الْمُبْتَدَأِ.

وَالْمَفْتُوحَةُ فَتَعْمَلُ فِي شَأْنٍ مُقَدَّرٍ، وَقَلَّ فِي غَيْرِهِ، وَتَدْخُلُ الْجُمْلَ
مُطْلَقًا، وَيَجِبُ مَعَ الْفِعْلِ حَرْفُ النِّفْيِ أَوْ «السَّيْنُ» أَوْ «سَوْفَ» أَوْ «قَدْ».

وَالْكَانُ لِلتَّشْبِيهِ، وَقَدْ تَعْمَلُ مُحَقِّفًا

وَالْكَانُ لِلِاسْتِدْرَاكِ، وَتَقَعُ بَيْنَ كَلَامَيْنِ تَغَايَرَا مَعْنَى، وَلَا
تَعْمَلُ لَوْ حَقَّقَتْ، وَتَدْخُلُهَا الْوَاوُ.

و«لَيْتَ» لِلتَّمَنِّي، وَتَدْخُلُ «أَنَّ».
و«لَعَلَّ» لِلتَّرْجِي.

- حُرُوفُ الْعَظْفِ:

«الْوَاوُ» لِلجَمْعِ، و«الْفَاءُ» لِلتَّرْتِيبِ.
و«ثُمَّ» وَ«حَتَّى»، وَمَعْطُوفُهَا جُزْءٌ مَتَّبِعُهُ لِإِفَادَةِ الْقُوَّةِ أَوْ
الضَّعْفِ بِمُهْلَةٍ.
و«أَوْ» و«إِمَّا» وَ«أَمْ» لِأَحَدٍ مُبْتَهَمٍ.
وَالْمُتَّصِلَةُ لَازِمَةٌ لِلهَمْزَةِ وَلَوْ تَقْدِيرًا، يَلِيهَا أَحَدُ الْمُتَسَاوِينَ
وَالْآخَرُ «أَمْ»، وَيُجَابُ بِتَعْيِينَ أَحَدِهِمَا أَوْ كِلَيْهِمَا أَوْ نَفْيِهِمَا.
وَالْمُنْقَطِعَةُ لِلإِضْرَابِ مَعَ الشَّكِّ، وَقَدْ تَدْخُلُ الْمُفْرَدَ لَوْ بَعْدَ
خَبَرٍ.

وَيَجِبُ «إِمَّا» فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَجَازَتْ مَعَ «أَوْ».
و«بَلَّ» لِلإِضْرَابِ مَعَ الْإِثْبَاتِ، وَ«لَا» لَازِمَةٌ لِلإِجَابِ، وَ«لَكِنْ»
عَكْسُهَا.

- حُرُوفُ التَّنْبِيهِ:

«أَلَا» وَ«أَمَّا» يُصَدَّرَانِ أَيُّ جُمْلَةٍ.
و«هَآ» تَدْخُلُ الْمُفْرَدَ وَغَيْرَهُ، وَكَثُرَ فِي الْإِشَارَةِ.

- حُرُوفُ التَّدَايِ:

«أَيَّ» و«الْهَمْزَةُ» لِلْقَرِيبِ.
و«يَا» و«أَيَّا» و«هَيَّا» لِلْبَعِيدِ.

- حُرُوفُ الْإِيجَابِ:

«نَعَمْ» لِلتَّقْرِيرِ.
و«بَلَى» لِإِيجَابِ التَّنْفِي.
و«إِي» لِلإِثْبَاتِ بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ، وَتَدْخُلُ الْقَسَمَ بِلا تَضْرِيحٍ بِفِعْلِهِ.
و«أَجَلَ» و«جَيْرَ» و«إِنْ» لِتَصْدِيقِ الْخَبَرِ.

- حُرُوفُ الزِّيَادَةِ:

«اللَّامُ» و«الْكَافُ».
و«إِنْ» مَعَ مَا التَّائِيَةِ، وَقَلَّتْ مَعَ «لَمَّا» وَالْمَصْدَرِيَّةِ.
و«أَنْ» مَعَ «لَمَّا»، وَبَيْنَ الْقَسَمِ وَ«لَوْ»، وَقَلَّتْ بَعْدَ الْكَافِ.
و«مَا» بَعْدَ «إِذَا» و«مَتَى» و«أَتَى» و«أَيْنَ» و«إِنْ» شَرْطًا وَبَعْضُ
الْجَرِّ، وَقَلَّتْ بَيْنَ الْمُضَافِ.
و«لَا» بَعْدَ الْمَصْدَرِيَّةِ، و«الْوَاوِ» بَعْدَ التَّنْفِي، وَقَلَّتْ قَبْلَ «أُفْسِمُ».
و«مِنْ» فِي التَّنْفِي وَمَا فِي حُكْمِهِ.
و«الْبَاءُ» فِي التَّنْفِي، وَفِي خَبَرِ صُدِّرَ «هَلْ»، وَفِي غَيْرِهَا
سَمَاعًا، ك: «أَلْقَى يَدِهِ».

- حَرْفَا التَّفْسِيرِ:
«أَيَّ» تُفَسِّرُ أَيَّ مُبْهَمٍ.
و«أَنَّ» يُفَسِّرُ مَا يَمَعْنَى الْقَوْلِ.

- حُرُوفُ الْمَصْدَرِ:
«مَا» وَ«أَنَّ» لِلْفِعْلِيَّةِ.
و«أَنَّ» لِلْإِسْمِيَّةِ.

- حُرُوفُ التَّحْضِيضِ:
«هَلَّا» وَ«إِلَّا» وَ«أَوَّلًا» وَ«لَوْ مَا» تُصَدِّرُ الْفِعْلَ وَإِنْ تَقْدِيرًا، إِلَّا لِلزُّرُورَةِ.

- حَرْفُ التَّوَقُّعِ:
«قَدْ» فِي الْمَاضِي لِلتَّقْرِيبِ، وَالْمُضَارِعِ لِلتَّقْلِيلِ أَكْثَرُ، وَقَدْ
يُفْصَلُ بَيْنَهُمَا بِالْقَسَمِ، وَقَدْ يُحَذَفُ.

- حَرْفَا الِاسْتِفْهَامِ:
«الْهَمْزَةُ» وَ«هَلْ» تُصَدَّرَانِ، وَالْهَمْزَةُ تَلِي الْإِسْمَ مَعَ الْفِعْلِ بِلا
قُبْحٍ، وَتَأْتِي لِلإِنْكَارِ مُطْلَقًا، وَتَدْخُلُ الْعَاطِفَةَ، وَتُحَذَفُ هِيَ
وَفِعْلُهَا.

- حَرْفُ الاسْتِقْبَالِ:

«السَّيْنُ» و«سَوْفَ»، وفيه زيادةٌ تَنْفِيسٍ.

- حُرُوفُ الشَّرْطِ: تُصَدَّرُ.

«لَوْ» لِلْمَاضِي وَلَوْ دَخَلَ الْمُضَارِعُ.

و«إِنْ» عَكْسُهَا.

وَتَدْخُلَانِ الْفِعْلَ وَإِنْ تَقْدِيرًا، وَلِهَذَا فُتِحَ فِي: «لَوْ أَنَّكَ»،

وخبْرُهُ فِعْلٌ، إِلَّا لَوْ جَامِدًا.

وَلَوْ صُدِّرَ الْقَسَمُ لَزِمَ الْمُضِيَّ وَإِنْ مَعْنَى، وَالْجَوَابُ لَهُ لَفْظًا،

وَلَوْ وَسَّطَ جَارَ الْوَجْهَانِ، وَتَقْدِيرُهُ كَذْكْرِهِ.

و«أَمَّا» لِلتَّفْصِيلِ، وَيَجِبُ حَذْفُ فِعْلِهِ، وَالتَّرْزَمُ فِي مَوْضِعِهِ

جُزْءُ جَوَابِهِ.

- حَرْفُ الرَّدِّعِ:

«كَلَّا»، وَيَأْتِي بِمَعْنَى حَقًّا.

- التَّنْوِينُ:

نُونٌ سَاكِئَةٌ، تَتَّبِعُ حَرَكَةَ الْآخِرِ، لَا لِلتَّأْكِيدِ.

وَيُكْسَرُ وَيُضَمُّ لِسَاكِنٍ.

وَهُوَ: لِلتَّمَكُّنِ، وَالتَّنْكِيرِ، وَالْعَوَظِ، وَالْمُقَابَلَةِ، وَالتَّرْتُّمِ.

وَيُحَذَفُ فِي نَحْوِ: «زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو»، وَقَلَّ فِي غَيْرِهِ.

- نُونَا التَّأْكِيدِ:

خَفِيفَةً أَوْ ثَقِيلَةً، وَتَخْتَصُّ بِمُسْتَقْبَلٍ فِيهِ مَعْنَى الطَّلَبِ.

وَقَلَّ فِي النَّفْيِ.

وَيَجِبُ فِي جَوَابِ الْقَسَمِ الْمُثَبَّتِ.

وَكَثُرَتْ فِي نَحْوِ: (إِمَّا تَرَيْنَّ).

- هَاءُ السَّكْتِ:

«هَاءُ سَاكِنَةٌ» تَلْحَقُ مَا تَحْرُكُ بِحَرْكَةِ غَيْرِ إِعْرَابِيَّةٍ وَلَا

مُشَبَّهَةٍ بِهَا وَقَفًا، ك: «ثُمَّ».

- الْكُسْكُسَةُ وَالْكَشْكَشَةُ:

«سَيْنٌ» و«شَيْنٌ»، تَلْحَقُ كَافَ الْمُؤَنَّثِ وَقَفًا، نَحْوُ:

«أَكْرَمْتُكَسَ» و«مَرَرْتُ بِكِشَ».

□ النَّصُّ الْمُحَقَّقُ بِالْحَوَاشِي .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^(١)

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي رَفَعَ الْجَاذِمِينَ بِوَحْدَانِيَّتِهِ وَبَفَضْلِهِ،
وَخَفَضَ الشَّاكِّينَ وَجَرَّهُمْ إِلَى الْجَحِيمِ بَعْدَلِهِ، ثُمَّ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ وَالتَّحِيَّةُ وَالرَّضْوَانُ عَلَى خَيْرِ الْأَنَامِ مُحَمَّدٍ
الْمُصْطَفَى، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ^(١) الْغُرِّ الْكَرَامِ.

★ الْكَلِمَةُ:

مَا وُضِعَ مُفْرَدًا، وَهُوَ حَرْفٌ لَوْ دَلَّ بَعِيْرُهُ، وَإِلَّا ففِعْلٌ لَوِ
اِقْتَرَنَ وَضْعًا بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ، وَمِمَّا خُصَّ بِهِ: قَدْ، وَالْجَوَازِمُ،
وَالسَّيْنُ، وَسَوْفَ، وَالْمَرْفُوعُ الْبَارِزُ الْمُتَّصِلُ، وَالتَّاءُ السَّاكِنَةُ،
وَهِيَ لِتَأْنِيثِ مَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ، وَإِلَّا فَاسْمٌ، وَمِمَّا خُصَّ بِهِ:
الْلَامُ، وَالْجَرُّ، وَالتَّنْوِينُ سِوَى التَّرْتِيمِ، وَالْإِسْنَادُ إِلَيْهِ،
وَالِإِضَافَةُ.

(١) فِي «أ»: «أَصْحَابِهِ».

- الْكَلَامُ: مَا لَهُ الْإِسْنَادُ مِنْ أَسْمَيْنِ، أَوْ فِعْلٌ مَعَهُ.

- وَهُوَ ^(١) مُعَرَّبٌ: لَوْ اخْتَلَفَ آخِرُهُ بِالْعَامِلِ، وَلَوْ ^(٢) تَقْدِيرًا، وَإِلَّا فَمَبْنِيٌّ.

وَأَنْوَاعُهُ: رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَجَرٌّ:

❖ (إِعْرَابُ الْأَسْمَاءِ الْمُعَرَّبَةِ):

فَالْمُفْرَدُ وَالْمُكْسَرُ ^(٣) الْمُنْصَرِفَانِ: بِالضَّمَّةِ وَبِالْفَتْحَةِ
وَالْكَسْرِ.

وَالْمُؤَنَّثُ السَّالِمُ بِالضَّمَّةِ وَالْكَسْرِ. ^(١/ب)

وَعِزُّ الْمُنْصَرِفِ بِالضَّمَّةِ وَبِالْفَتْحَةِ.

وَالْأَسْمَاءُ السَّتَّةُ لَوْ مُكَبَّرَةٌ مُضَافَةٌ إِلَى غَيْرِ الْيَاءِ ^(٤)
بِالْوَاوِ وَالْأَلِفِ وَالْيَاءِ، وَإِلَّا فَبِالْحَرَكَاتِ ^(٥).

(١) أي: الاسم.

(٢) ساقطة في «ب»، والصواب إثباتها؛ إذ بها أشار إلى التغير الثاني، وهو التغير الظاهر.

(٣) في «و»: والجمع المكسر، بزيادة: الجمع، والكلام من دونها مستقيم؛ لأنّ مصطلح المكسر لا يطلق إلا على الجمع، فاقصر المؤلف عليه.

(٤) في «ب»: إلى غير ياء المتكلم، وربما اقتصر المؤلف بقوله: «إلى غير الياء» لقرينة قوله: «مضافة»؛ لأنّ الياء التي يضاف لها الاسم هي ياء المتكلم فقط.

(٥) أي: وإن لم تكن مكبرة أو مضافة أو كانت مضافة لياء المتكلم فتعرب بالحركات، نحو: «أُبَيٌّ وأبّ وأبي».

وَمَعَهَا^(١): أَبِي وَأَخِي وَحَمِي وَهَنِي وَفَمِي، وَفِي أَكْثَرُ مِنْهُ^(٢)،
وَفَتْحُ الْفَمِ^(٣) مِنْهُمَا^(٤)، وَذُو يُضَافُ^(٥) إِلَى الْجِنْسِ لَازِمَةً^(٦).
وَجَاءَتْ الْحَرَكَاتُ فِيهَا^(٧) وَالْقَصْرُ^(٨) ^(٩/٣) وَالْتِّشْدِيدُ^(٩).
وَجَاءَ أَخٌ كَدَلُو^(١٠)، وَحَمٌّ كَدَلُو، وَخَبٌّ^(١١) مُطْلَقًا^(١٢).

(١) أي : ومع ياء المتكلم تكون الأسماء الستة.

(٢) أي : و«فِي» بالإدغام أكثر استعمالاً من «فمي».

(٣) في «ب» : «فاء الفم».

(٤) أي : فتح الفاء من «الفم» أكثر استعمالاً من ضمها وكسرها.

(٥) في «و» : مضاف...

(٦) أي : إضافة لازمة.

(٧) فتقول: هذا أَبُكَ، وَأَخُكَ، وَحَمُّكَ، وَهَنُكَ، وَفَمُّكَ، إِلَى آخِرِهِ.

(٨) فتقول: هذا أَبَا وَأَبَاكَ وَأَبَايَ، وَأَخَا وَأَخَاكَ وَأَخَايَ، إِلَى آخِرِهِ.

(٩) هذا أَبُّ وَأَبُّكَ وَأَبِّي، وَفَمٌّ وَفَمُّكَ.

(١٠) في «أ» : وجاء أخ كدلو وخبء، والصواب ما أثبتته من بقية النسخ؛ لأنَّ أَخَا لَا تَكُونُ

كخبء، ومثال مجيء أخ كدلو: هذا أَخُو وَأَخُوكَ وَأَخُوِي، إِلَى آخِرِهِ.

(١١) مثاله كدلو: «حَمُوٌّ» و«حَمُوْكَ»، ومثاله كخبء: «حَمٌّ» و«حَمُوْكَ».

وزاد السيوطي مجيئها على وزن «خَطَأً»: «حَمَّا» و«حَمُوْكَ». جمع الهوامع (١/١٢٣).

(١٢) «مطلقاً» قيدٌ للقصر والتاليات، يعني: يجوز القصر وما يليه من اللغات في الأسماء

المذكورة سواء كانت مفردة أو مضافة إلى الياء أو غيرها. شرح لب الأبواب في علم

الإعراب للبركلي (٩٤).

وَالْمُثَنَّى وَائْتَانٍ وَكِلَا مَعَ الضَّمِيرِ بِالْأَلِفِ وَالْيَاءِ، وَمَعَ
غَيْرِهِ كَعَصَا.

وَالْمَذْكُرُ السَّالِمُ^(١) وَأُولُو وَبَابُ عِشْرِينَ بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ.

❖ (الإعرابُ التَّقْدِيرِيُّ):

وَعَصَا وَغُلَامِي وَقَاضٍ سِوَى نَصْبِهِ^(٢)، وَقَدْ يُسَكَّنُ
فِيهِ كَمَا يُحَرِّكُ جَرًّا لِلضَّرُورَةِ^(٣).

وَمُسَلَّمِي رَفْعًا.

وَالْمَحْكِيُّ وَلَوْ جُمْلَةً^(٤).

وَالْمُثَنَّى مَعَ مَا أَوَّلُهُ سَاكِنٌ رَفْعًا^(٥).

وَالْأَنْسَاءُ السَّتَّةُ وَالْجَمْعُ مَعَهُ مُطْلَقًا^(٦) تَقْدِيرِي^(٧).

(١) في «و»: وجمع المذكر السالم.

(٢) هذا قيد للاسم المنقوص فقط، وهو «قاض».

(٣) أي: قد يسكن المنقوص في النصب فيكون إعرابه تقديرية، كما يحرك المنقوص في
الجر بالكسر فيكون إعرابه لفظياً، فتكون المخالفة من باب المقابلة.

(٤) نحو: «تأبط شراً» اسم لرجل.

(٥) مرفوعاً، نحو: «جاء مسلماً القوم»، فحذفت الألف لفظاً لا خطأً لالتقاء الساكنين.

وفي نصبه وجره تحركت الياء بالكسر لفتحة ما قبلها.

(٦) قوله: «معه» أي: مع ما أوله ساكن، وقوله: «مطلقاً» أي: رفعا ونصباً وجرّاً، نحو:
«جاء مسلمو العرب، ورأيت مسلمي العرب، وسلمت على مسلمي العرب، فالإعراب
في الأمثلة الثلاثة تقديري عند اليضاوي.

(٧) خبر «عصا» والمعطوف عليها، أي: ما سبق من الأنواع الإعراب فيها تقديري بالقيود
المذكورة معها.

✽ غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ:

مَا فِيهِ الْجَمْعُ وَلَوْ فِي الْأَصْلِ ^(١) أَوِ التَّقْدِيرِ ^(٢)، وَشَرْطُهُ:
وَزْنُ «حَصَاجِرَ» وَ«سَرَاوِيلَ» ^(٣) بغير هاءٍ ^(٤)، وَقَلَّ صَرْفُهُ،
وَجَوَارٍ سِوَى نَصْبِهِ، ك: «قَاضٍ» ^(٥)، وَقَلَّ بِجَوَارِي.
أَوْ أَلِفَا التَّائِيثِ.

(١) أي: ولو كان ذلك الجمع موجوداً في الأصل لا في الحال، ك: حَصَاجِرَ، علم لجنس الضُّبُع، منقول عن جنس، فهو جمع في الأصل ومفرد في الحال، أي: في حال الاستعمال.
(٢) بأن لم يكن جمعاً لا في الحال ولا في الأصل، لكن قُدِّرَ وفُرِضَ حفظاً لقاعدتهم، ك: سراويل، فإنه غير منصرف في الأكثر مع أنه مفرد حقيقة، فُقَدِّرَ أنه جمع سرّوالة؛ حفظاً لقاعدتين: اختصاص هذا الوزن للجمع، وعدم منعه بدونه، وهذا كتقدير العدل في عُمَرِ.
شرح لب الألباب في علم الإعراب (ص: ١٠٦).

(٣) المراد الوزن التصغيري، لا الوزن التصريفي؛ لثلاثي يخرج نحو: «مساجد ومصابيح» والفرق بين الوزنين بيته في كتابي «أصول المسائل الصرفية قواعد سهلة وتدريبات ممتعة» (ص: ١٢٩).

(٤) المراد بالهاء هنا: تاء التائيث، ووجه الاشتراط: كونه يلحق الهاء على زنة المفردات، ك: كراهية، فيضعف شبهها بالجمع.

(٥) وجه التشبيه مجرد كون الياء مقدرة فيهما حالة الرفع والجر، لا الصرف؛ لأن «جوار» ونحوها ممنوعة من الصرف، و«قاضي» مصروفة، ولا نوع التوئين؛ لأنه في «جوار» ونحوها توئين عوض، وفي «قاضي» توئين تمكين.

أَوْ اثْنَانِ مِنَ الْعَلَمِيَّةِ وَالْعَدْلِ، وَهُوَ: خُرُوجُهُ عَنْ صِغَتِهِ،
كَجَمْعٍ، وَإِنْ تَقْدِيرًا^(٢/ب) ك: عُمَرُ، وَلَا يُثْنَى وَلَا يُجْمَعُ، ك: جَاءَ
عُمَرُ كِلَاهُمَا أَوْ كُلُّهُم^(١).

وَالْوَصْفُ الْأَصْلِيُّ، وَلَا يُعْتَبَرُ مَعَ الْعَلَمِيَّةِ^(٢).

وَالْتَأْنِيثُ لَفْظِيًّا أَوْ مَعْنَوِيًّا، وَشَرْطُهُ: الْعَلَمِيَّةُ، وَذَا^(٣) يُؤَنَّثُ
وُجُوبًا لَوْ مُتَحَرِّكُ الْأَوْسَطِ^(٤) أَوْ عُجْمَةً أَوْ زَائِدًا عَلَى الثَّلَاثَةِ،
وَالْمُسَمَّى بِهِ^(٥) لَوْ تَأْنِيثُهُ أَصْلِيًّا شَرْطُهُ: الزِّيَادَةُ، وَلَوْ سَمَّيْتُ
بِمَذْكَرٍ مُبْنٍ مُطْلَقًا.

وَالْعُجْمَةُ^(٦)، وَشَرْطُهَا: الْعَلَمِيَّةُ فِي أَوَّلِ اسْتِعْمَالِهَا، وَالزِّيَادَةُ
أَوْ تَحَرُّكُ الْأَوْسَطِ.

(١) وَلَا يُثْنَى وَلَا يُجْمَعُ - أي: عُمَرُ - بالاستقراء، ك: جَاءَ عُمَرُ كِلَاهُمَا أَوْ كُلُّهُم. شرح لب
الألباب في علم الإعراب للبركلي (ص: ١١٦).

(٢) فِي «أ» و«ه»: وَلَا يُعْتَبَرُ بِالْعَلَمِيَّةِ.

(٣) «ذَا» إِشَارَةٌ إِلَى التَّأْنِيثِ الْمَعْنَوِيِّ.

(٤) فِي «أ»: الْوَسْطِ.

(٥) أي: الذِّكْرُ الَّذِي سُمِّيَ بِالْمَوْثُوثِ الْمَعْنَوِيِّ.

(٦) فِي «أ» زِيَادَةٌ: وَهِيَ كَوْنُ الْكَلِمَةِ غَيْرَ عَرَبِيَّةٍ. وَالَّذِي يَظْهَرُ: أَنَّهَا مِنَ الشَّرْحِ وَلَيْسَ مِنَ
الْمَتْنِ.

وَوَزْنُ الْفِعْلِ، وَلَا يُجْمَعُ بِالْعَدْلِ^(١)، وَشَرْطُهُ: أَنْ يُخْتَصَّ بِهِ
أَوْ فِي أَوَّلِهِ زِيَادَةُ الْفِعْلِ غَيْرُ قَائِلٍ لِلتَّاءِ بِاعْتِبَارِ السَّبَبِ، كَ:
أَسْوَدَ^(٢).

وَالتَّرْكِيبُ، وَلَا بُدَّ مِنْ اسْمَيْنِ^(٣) وَالْعَلَمِيَّةِ وَعَدَمِ
الإِضَافَةِ^(٤) وَالْإِسْنَادِ.

(١) بدليل الاستقراء، ويَبَيِّنُ المصنّف هذا الحكم هاهنا للإيجاز، وليَقْبَلَ الذهن ما سيجيء
من قوله: ولو نُكِّرَ مَا فِيهِ، إلخ، من غير تردّد واختلاج شبهة، ولأنّه من أحكام وزن الفعل
وعدم جمع العدليّ به وإن كان من أحكام العدليّ يعرف من هذا، ولم يعكس لأنّ الحوالة
إلى المعلوم أولى. شرح لب الألباب في علم الإعراب للبركلي (ص: ١٢٢).

(٢) أي: يمتنع عن قبول التاء باعتبار السبب الآخر في منع الصرف، فلو قيل: باعتبار
غير السبب لم يضّر، ك: «أسود» اسمًا للحية السوداء، فإنّ السبب الآخر فيه هو الوصف
الأصليّ، وباعتباره لا يُقال للمؤنث: أسودة، بل: سوداء، وباعتبار الاسميّة العارضة يقال
للأنثى من الحية: أسودة، والاسميّة ليست من السببيّة في شيء، بخلاف: يَعْمَلُ وَأَزْمَلُ،
فإنهما يقبلان التاء باعتبار الوصفية، يُقال: ناقةٌ يَعْمَلُ، وامرأةٌ أَرْمَلُ، والوصفية فيهما وإن
لم تكن مؤنثة لم تخرج من السببيّة. وهذه «باعتبار السبب» زيادة على «الكافية» لا بدّ
منها كما رأيت. شرح لب الألباب للبركلي (ص: ١٢٣).

(٣) أخرج نحو: «البيت علماً على البيت الحرام، والمدينة علماً لطيبة، والكتاب علماً
لمصنّف سيبويه، فكلها أعلام بالغلبة مركبة، إلا أنها مركبة من حرف واسم لذا جاءت
مصروفة، وهذا القيد زيادة على الكافية.

وَالْأَلِفُ وَالتَّوْنُ، وَهُوَ لَوْ فِي صِفَةٍ فَعْدَمَ فَعْلَانَةٍ، وَإِلَّا
فَالْعَلَمِيَّةُ، وَلَوْ احْتَمَلَتْ الْأَصَالَهَ جَارَ كَحَسَّانٍ^(١).
وَأَلِفُ الْإِلْحَاقِ الْمُفْرَدَةِ، وَشَرْطُهُ: الْعَلَمِيَّةُ^(٢).
وَلَوْ نُكِّرَ مَا فِيهِ عَلَمِيَّةٌ مُؤَثَّرَةٌ^(٣) صُرِفَ، إِلَّا نَحْوُ:
«أَحْمَر»^(٤).

(١) أي: ولو احتملت النون الأصلية جاز المنع ولا يجب، كـ: «حَسَّانٍ» إن كان من الحُسْنِ
فمنصَرِفٌ؛ لآتِه فَعَالٌ، وَإِنْ كَانَ مِنَ الْحَسِّ فَمَمْتَنَعٌ؛ لآتِه فَعْلَانٌ. وهذه فائدة أخرى على
«الكافية». شرح لب الألباب للبركلي (ص: ١٢٥).

(٢) أي: وشروطه في منع الصرف: العلمِيَّةُ؛ ليمتنع عن التاء، فيتحقَّقَ مشابهته لألف التانيثِ
المقْصُورَةِ، نحو: «أَرْطَى»، فَإِنَّهَا لَيْسَتْ لِلتَّانِيثِ لِمَجِيءِ أَرْطَاةٍ، واحترزَ بالمفْرَدَةِ عن
الممدودة، فإنها لا تلحقُ بِأَلِفِ التَّانِيثِ الممدودة ولو مع العلمِيَّةِ؛ لأنَّ همزة ألف التانيثِ
الممدودة أَلِفٌ فِي الْأَصْلِ، بخلافِ الملحقِ، فلا تتأكَّدُ المشابهة، بخلافِ المقصورة.
وهذه زيادة على «الكافية» لا بدَّ منها. شرح لب الألباب للبركلي (ص: ١٢٦).

(٣) قيدَ احترز به عن العلمية غير المؤثرة، وهي التي تكون مع ما سمي به من باب أحاد،
فإنها لا تمنع الصرف، كما سيأتي.

(٤) أي: إلا ما كان ممتنعاً من الصرف قبل التسمية به، كوزن الفعل صفة، وفعلان فعلى
صفة، والعدل صفة، فهذه ممتنعة من الصرف قبل التسمية، فإذا سميت بها ثم نكرت
فإنها تظل ممتنعة من الصرف باعتبار الأصل؛ إذ لما زالت العلمية بسبب التنكير بقيت
الوصفية، وهي علة مؤثرة إذا اجتمعت مع وزن الفعل أو فعلان فعلى أو العدل. وهذا
مذهب سيويوه (الكتاب: ١٩٣/٣).

وذهب الأخفش إلى أن نحو: «أحمر» إذا سمي به ثم نكر فإنه يكون مصروفًا.

وَيَنْصَرِفُ بَابُ أَحَادٍ^(١)، عَلَمًا^(٢)، وَلَوْ نُكِّرَ مُنْعَ^(٣).
وَتَنْكِيرُهُ^(٤) بِأَنْ يُرَادَ بِهِ وَاحِدٌ مِمَّا سُمِّيَ بِهِ^(٥) أَوِ الصِّفَةُ
الْمَشْهُورَةُ^(٦).
وَتَنْكِيزُ الْعِلْمِ الْجِنْسِيِّ بِهَا^(٧).

(١) المراد بباب أحاد: ما كان العدل فيه حقيقياً نحو جُمع وآخر، والعدل الحقيقي يكون مع الوصفية، لا العلمية.

(٢) أي: علماً لمذكّر؛ إذ لو جُعِلَ علماً لمؤنث لم ينصرف بالاتفاق للعلمية والتأنيث. وما ذكره المصنّف مذهب أكثر النحاة؛ لأنّ العدل في هذا الباب تابع للوصف، فيزول بزواله، فالعلمية هنا غير مؤثرة؛ لأنها لا تكون مع العدل الحقيقي، فلما زالت الوصفية بوجود العلمية وكانت العلمية غير مؤثرة صرف ما سمي به من باب أحاد. وذهب جماعة إلى منع الصرف؛ اعتباراً للعدل الأصلي مع العلمية. ينظر: شرح لب الألباب للبركلي (ص: ١٢٧).

(٣) أي: ولو نكر ما كان من باب أحاد بعد أن جُعِلَ علماً فإنه يكون ممنوعاً من الصرف حينئذ؛ لأنّه في هذه الحالة زالت العلمية غير المؤثرة وعادت الوصفية المؤثرة التي هي الأصل، فمنع من الصرف للوصفية والعدل.

(٤) أي: وتنكير ما فيه علمية شخصية يحصل بواحد من الأمرين التاليين. (٥) بأن وقع اشتراك لفظي بتعدد الوضع، كقولك: ربّ زيد لقيته، فزيد هنا في حكم النكرة باعتبار تعدد أفراد باسم «زيد».

(٦) كقولك: لكلّ فرعون موسى، أي: لكلّ مبطل مُحِقّ، فزالت العلمية عنهما؛ لأنّ المراد هنا بفرعون: كل مبطل، والمراد من موسى كلّ مُحِقّ، فعبّر بالعلمين وأراد صفتهم المشهورة، فانتفت العلمية.

(٧) أي: بالصفة المشهورة فقط؛ إذ لا يتصور فيه وقوع الاشتراك.

وَقَلَّ الْمَنْعُ بِالْعِلْمِيَّةِ^(١) لِلضَّرُورَةِ.

وَالْتَّصْغِيرُ يُخْلُ بِوزْنٍ يَخْتَصُّ بِهِ^(٢)، وَالْعَدْلُ وَالْجَمْعُ^(٣).
وَالنَّسَبَةُ مُطْلَقًا^(٤) إِلَّا بِمَا كَانَتْ فِي مُفْرَدِهِ^(٥).

وَحُكْمُهُ: أَلَّا يُنَوَّنَ وَلَا يُكْسَرُ إِلَّا لِلتَّنَاسُبِ^(٦)، أَوِ الزَّحَافِ^(٧)
جَوَازًا^(٨)، أَوِ الضَّرُورَةِ^(٩) وَجُوبًا، وَكَذَا يُكْسَرُ بِاللَّامِ وَالْإِضَافَةِ^(١٠).



(١) في «و»: بالعلمية وحدها. والأظهر: أنها من الشرح.

(٢) أي: يضربُ بوزنٍ وقع الاختصاصُ به، فينصرفُ نحو: «ضَرْبٍ» تصغير: «ضَرْبٍ» عَلَمًا على صيغة المجهول، ولا يضربُ نحو: «أَحْمَدُ وَيُسَيِّكِرُ»؛ لأنَّ اعتبارَ الوزنيَّةِ في هذا القسم بالزيادة الموجودة في الحالين، وفي الأوَّلِ بالاختصاصِ المنهدم بالتصغير. شرح لب الألباب للبركلي (ص: ١٢٩).

(٣) والذي لا يزول تأثيره بالتصغير: الوصف، والعلمية، والتأنيث، والعجمة، ووزن الفعل الذي في أوله زيادة كزيادة الفعل، والتركيب، وما فيه الألف والنون.

(٤) أي: النسبة تُخْلُ أيضًا بمنع الصرف مطلقًا، أي: بجميع العلل التي ذكرتها سابقًا.

(٥) أي: إلا الجمع الذي كانت النسبة في مفردِهِ، نحو: «كَرَاسِيٍّ» جمعُ كُرْسِيٍّ، فإنَّ النسبة حينئذٍ لا تُخْلُ بالجمع.

(٦) كقراءة: «سَلَسِلًا وَأَغْلَالًا» بتنوين «سَلَسِلًا» الممنوعة من الصرف؛ لتناسب «أَغْلَالًا» المصروفة على قراءة نافع والكسائي.

(٧) وهو تغييرٌ في أجزاءِ البحورِ لا يُخْلُ بالوزن، لكنَّهُ يخرِجُهُ عن السلاسةِ.

(٨) قيدٌ للقسمين: التناسب والزحاف.

(٩) الضرورة الشعرية: أنْ يخلَّ بالموزون لو مُنِعَ من الصرف.

(١٠) وكذا يُكْسَرُ غيرُ المنصرفِ في الجرِّ إذا اقترن باللام المعرفة «أل» أو الإضافة، أي: كونه مضافًا؛ لأنَّهما من أظهر خصائص الاسم، فيضعفُ مشابهةُ الفعل، فيرجعُ إلى الأصل.

المرفوعات

★ الفاعل:

^(٣/ب) مَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ الْمَعْرُوفُ ^(١)، وَحَقُّهُ أَنْ يَلِيَهُ، فَصَحَّ الْإِضْمَارُ قَبْلَهُ ^(٢).

وَلَا يَتَقَدَّمُ، وَلَا يَتَعَدَّدُ ^(٣)، وَلَا يُحَذَفُ ^(٤).

وَعَدَمُ الْقَرِينَةِ ^(٥) وَاتِّصَالُهُ وَوُقُوعُ مَفْعُولِهِ بَعْدَ «إِلَّا» أَوْ

مَعْنَاهَا ^(٦) يَوْجِبُ تَقْدِيمَهُ ^(٧).

(١) أي: المعروف اصطلاحًا، وهو الفعل وشبهه.

(٢) أي: قبل ذكر الفاعل، نحو: «ضَرَبَ غَلَامُهُ زَيْدٌ؛ لِأَنَّهُ، وَإِنْ كَانَ مُؤَخَّرًا فَمُقَدَّمٌ رَتَبَةً، فَكَانَ كَعَكْسِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ أَبْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ [البقرة الآية ١٢٤].

(٣) ولا يتعدَّدُ الفاعل لفظًا من دون عطف، أما بالعطف نحو: «جاء زيد وصالح» فليس من قبيل تعدد الفاعل؛ لأن المعطوف فاعل لفعل مقدر يدل عليه الفعل المذكور، وأغنى العطف عن تكراره.

(٤) ولا يحذف؛ لعدم إفادة الفعل بدونه، والحذف عندهم عدم التلفُّظ حقيقةً وحكمًا، فلا يشمل الاستتار.

(٥) أي: إذا التبس الفاعل بالمفعول ولم توجد قرينة تحدد الفاعل فيجب تقديمه حيثئذ.

(٦) أو معناها أي: بعد «إنما»؛ لأنها تفيد معنى الحصر مثل «إلا»، وفي عبارة المصنف إشارة إلى أن «إنما» تفيد معنى الحصر، خلافًا لمن نفى ذلك، والمسألة فيها خلاف مشهور عند الأصوليين. ينظر: الغيث الهامع شرح جمع الجوامع (١/١٣٦).

(٧) أي: تقديم الفاعل على المفعول به.

وَاتَّصَالَ الْمَفْعُولُ بِدُونِهِ^(١) وَضَمِيرُهُ بِهِ^(٢) وَوُقُوعُهُ بَعْدَ «إِلَّا»
 أَوْ مَعْنَاهَا يَوْجِبُ تَأْخِيرَهُ^(٣).
 وَجَازَ حَذْفُ عَامِلِهِ، وَمَجْمُوعِهِمَا لَوْ قَرِينَةٌ^(٤)، وَوَجَبَ لَوْ
 فُسِّرَ، كَ: «إِنْ زَيْدٌ جَاءَ».



(١) أي : بدون اتصالِ الفاعلِ، احترازًا عن نحو: «ضربتُكَ».

(٢) أي اتصالُ ضميرِ المفعولِ بِهِ، أي : بالفاعلِ، نحو: «ضربَ زيدًا غلامُهُ».

(٣) أي : تأخيرِ الفاعلِ عن المفعولِ بِهِ.

(٤) في «و»: لو وجدت قرينة، قوله: «أو مجموعهما» أي : الفاعلِ وعاملِهِ، وقوله: «لو
 وجدت قرينة» قيدٌ لهما، نحو: «زيدٌ» لمن قال: من قام؟ و«نعم» لمن قال: أقام زيدٌ.

﴿ مَفْعُولٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ﴾^(١):

مَفْعُولٌ نُسِبَ إِلَيْهِ مَجْهُولٌ^(٢).

وَلَا يَقَعُ الثَّانِي مِنْ بَابِ «عَلِمْتُ»^(٣).

وَالثَّانِي وَالثَّالِثُ لَوْ الِاتِّبَاسُ^(٤) مِنْ بَابِ «أَعْلِمْتُ».

وَالزَّمَانُ وَالْمَكَانُ وَالْمَصْدَرُ إِلَّا بِزَائِدٍ^(٥).

(١) بدأ المصنف بالنائب عن الفاعل قبل التنازع مخالفاً لابن الحاجب؛ كراهةً للفصل بين الشيء ونائبه بما لا يخصه.

(٢) أي: مفعول نسب إليه فعل مبني للمجهول أو شبهه كاسم المفعول، ولا يكون الفعل مجهولاً إلا إذا حذف فاعله وأقيم المفعول مقامه. وغيّرت صيغة الفعل إلى «فعل».. «يُفعل».

(٣) ظاهر كلام المصنف أنه يمنع من إقامة الثاني من باب «علم» مطلقاً البس أم لم يلبس، وهو رأي لبعض النحاة كابن الحاجب. شرح المقدمة الكافية (١/٣٤٨)، وأجاز بعضهم ذلك إذا أمن اللبس كابن مالك. التسهيل (ص: ٧٧).

ويرى البركلي شارح لب الألباب أن قيد الالتباس عند المصنف هو للباين فقال: «وفي العبارة ركاقةً والتباسٌ. ولو قال: ولا ينبوُّ لو التبسَ الثاني والثالثُ من النواسخِ لكانَ أخصراً وأظهرَ وأسلم». شرح لب الألباب (ص: ١٣٨).

(٤) أي: لو حصل الالتباس، ومعنى هذا: أنه يجيز إقامة الثاني أو الثالث من باب أعلم مقام الفاعل إذا لم يحصل لبس، قال أبو حيان: «وقد ذكر صاحب المخترع جواز ذلك عن بعضهم، فقال: لا تجوز إقامة الثاني والثالث في باب أعلم عند من أجاز ذلك إلا بشرط ألا يلبس، نحو: «أعلم زيداً كبشك سميناً» و«أعلم زيداً كبشك سميناً». التذيل والتكميل (٦/٢٤٨).

(٥) أي: إلا بمعنى زائد عن المكانية والزمانية والمصدرية؛ لئلا يكون ذكره عبثاً؛ إذ لا بدّ لكلِّ حدِّثٍ مدلولٌ مشتقٌّ من مطلقهما، فلا يقال: ذهبَ زمانٌ أو حينٌ أو مكانٌ أو موضعٌ أو ذهابٌ، بل يقال: ذهبَ يومُ الجمعةِ، وفرسخٌ، أو ذهابٌ شديدٌ.

و«قَعَدَ» مَنَسُوبٌ إِلَى مَصْدَرِهِ الْمَعْهُودِ^(١).

وَلَهُ وَمَعَهُ^(٢).

وَالْأَوَّلُ^(٣) مِنْ بَابِ «أُعْطِيتَ» أَوَّلَى^(٤)، وَيَجِبُ بِاللَّبْسِ^(٥).

وَلَوْ الْمَفْعُولُ بِهِ تَعَيَّنَ، وَإِلَّا فَسَوَاءٌ^(٥).



(١) هذه العبارة جوابٌ عن سؤالٍ مقدَّرٍ: أن سيبويه جَوَزَ الإسنادَ إلى المصدرِ المدلولِ للفعلِ في نحو: «قَعَدَ» و«قِيمَ»، وهو مجرَّدٌ عن الزوائد. وتقريرُهُ: أن ما أجازَهُ المصدرُ المعهودَ مثل أن يقالَ لمتوقِّعِ القُعودِ أو القيامِ؛ إذ لا فائدة في الإسنادِ إلى المؤكَّدِ وهو ملفوظٌ، فكيف إذا تَوَيَّرَ ولم يُلَفَظْ؟ قاله البركلي في شرح لب الألباب (ص: ١٣٨).

(٢) أي: ولا يقع المفعول له وكذلك المفعول معه نائين عن الفاعل.

(٣) لأن في الأول معنى الفاعلية، وهو الآخذية مثلاً، فناسب لنيابته، وفي الثاني معنى المفعولية، وهو المأخوذية مثلاً، فلم يناسب، نحو: «أُعْطِيَ زيدٌ درهمًا»، ويجوز: «أُعْطِيَ درهمٌ زيدًا».

(٤) فتقول في: أعطيت خالدًا محمدًا: أعطيتي خالدَ محمدًا، ولا يجوز: أعطيتي محمدًا خالدًا.

(٥) أي: ولو وُجِدَ المفعولُ به الصريحُ مع غيره من المفاعيلِ تَعَيَّنَ للنيابة؛ لشدة شَبَهِهِ بالفاعل، و«إلا»، أي: وإن لم يوجد المفعولُ به، فجميعُ المفاعيلِ الخالية عن موانع النيابة سَوَاءٌ في جوازِ الإقامة مقامَ الفاعلِ.

★ التَّنَازُعُ^(١): وَلَوْ اقْتَضَى^(٢) مَا بَعْدَهُمَا:

فَلَوْ مُنْفَصِلًا أَوْ ظَاهِرًا بَعْدَ «إِلَّا»^(٣)، فَيُحَذَفُ مِنَ الْأَوَّلِ^(٤)،
إِلَّا لَوْ اخْتَلَفَ الْمُضْمَرَانِ رَفْعًا وَنَصْبًا، كَ: «مَا ضَرَبْتُ إِلَّا إِيَّاكَ»
و«مَا شَتَمَنِي إِلَّا أَنْتَ»^(٥).

(١) حقيقة التنازع: أن يتقدم عاملان أو أكثر، ويتأخر معمول فأكثر، ويكون كل واحد من العوامل المتقدمة يطلب ذلك المتأخر، نحو: «ضربني وأكرمت زيدًا». متممة الجرومية (ص: ١٤٨).

(٢) أي: العاملان للسبق الضمني، أو الفعلان، فيكون التخصيص للأصالة في العمل.

(٣) قوله: «بعد إلا» قيد للضمير المنفصل وللإسم الظاهر، نحو: «مَا ضَرَبَ وَمَا أَكْرَمَ إِلَّا أَنَا»، أو «إلا زيد».

(٤) أي: إذا اقتضى العاملان معمولاً فلا يخلو إما أن يكون بعد إلا أو لا، فإن كان بعد إلا سواء كان ضميراً منفصلاً أو اسماً ظاهراً فلا تنازع حيثئذ، بل يجب العمل للثاني، ويحذف المعمول من الأول لدلالة معمول الثاني عليه، فلا يقدر فيه سواء كان المعمول مرفوعاً أو منصوباً، نحو: «ما قام وقعد إلا أنا»، أو «إلا زيد» و«ما ضربت وما أكرمت إلا إياك»، أو «إلا زيداً». فإن لم يكن المعمول بعد «إلا» ففيه التفصيل الآتي من المصنّف.

(٥) فلا يصح أن تقول: ما ضربت وما شتمني إلا أنت؛ لأن الأول يطلب ضميراً منصوباً، و«أنت» ضمير رفع، فلا يدل على المنصوب لو حذف؛ لاختلاف الصيغتين، فتعين ذكر المعمولين، كما مثل المصنّف.

وَلَوْ ظَاهِرًا غَيْرُهُ ^(١) أَعْمِلَ الثَّانِي، وَأُضْمِرَ فِيهِ عَلَى طَرِزِهِ ^(٢)،
وَالْمَفْعُولُ لَوْ ضَرُورِيًّا يَظْهَرُ، وَإِلَّا فَيُحْذَفُ ^(٣).
وَلَوْ أَعْمِلَ الْأَوَّلَ أُضْمِرَ فِيهِ، وَالْمَفْعُولُ عَلَى الْأَوَّلَى ^(٤)، وَلَوْ
مُنَعَ مِنْهُمَا فَيَظْهَرُ ^(٥).



(١) أي : غير ما ذُكِرَ من الواقع بعد «إلا».

(٢) أي : وأُضْمِرَ الفاعلُ فِيهِ، أي : في الفعلِ الأوَّلِ إِنْ اقْتَضَاهُ مُشْتِمَلًا عَلَى طَرِزِهِ، أي : وَفَقَ الظَّاهِرِ
في التذكير والتأنيث، والإفراد والشيء والجمع، فيجوزُ وَنَ الإِضْمَارَ قَبْلَ الذَّكْرِ؛ قِطْعًا لِلتَّنَازُعِ
وَهَرَبًا مِنْ حَذْفِ الْفَاعِلِ بِلَا نَاتِبٍ، إِذْ لَا نَظِيرَ لَهُ فِي غَيْرِ مَا سَبَقَ، بِخِلَافِ الإِضْمَارِ قَبْلَ الذَّكْرِ.
(٣) أي : إِذَا أَعْمِلَ الثَّانِي وَاحْتِاجَ الْأَوَّلَ لِمَفْعُولٍ فَلَا يَضْمُرُ فِيهِ، بَلْ يَحْذَفُ، إِلَّا إِذَا كَانَ وَجُودُهُ
ضَرُورِيًّا، أَي : لَا يَسْتَغْنَى عَنْهُ، فَيَجِبُ ذِكْرُهُ، وَذَلِكَ فِي بَابِ «حَسَبَ» وَأَخَوَاتِهَا، نَحْوُ :
«حَسْبَنِي مُنْطَلَقًا وَحَسْبَتْ زَيْدًا مُنْطَلَقًا»، فَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الْمَفْعُولِ الثَّانِي مِنَ الْفِعْلِ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ
فِي الْأَصْلِ خَبَرٌ، وَالْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ مُبْتَدَأٌ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ إِلَّا بِقَرِينَةٍ وَلَا قَرِينَةَ هُنَا،
وَلَا يَجُوزُ إِضْمَارُهُ فَلَا يَقَالُ : «حَسْبَنِي إِيَّاهُ»؛ لِأَنَّ إِضْمَارَ الْمَفْعُولِ قَبْلَ الذَّكْرِ لَا يَجُوزُ.

(٤) أي : أُضْمِرَ الْفَاعِلُ فِي الْفِعْلِ الثَّانِي إِذَا كَانَ يَحْتَاجُ فَاعِلًا، وَكَذَلِكَ يَضْمُرُ فِيهِ الْمَفْعُولُ
عَلَى الْأَوَّلَى، أَي : الْمَخْتَارَ، فَتَقُولُ : «قَامَ وَقَعْدَا الزَّيْدَانِ» وَ«أَكْرَمْتَ وَاحْتَرَمْتُهُمَا الْمَعْلَمَيْنِ».
(٥) «مِنْهُمَا» أَي : مِنَ الْإِضْمَارِ وَالْحَذْفِ، «فَيَظْهَرُ»، أَي : ذَلِكَ الْمَفْعُولُ، نَحْوُ : «أَظَنَّ
وَيَظُنَّانِي أَخَا الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ»؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَصْلَ : أَظَنَّ وَيَظُنُّنِي الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ، وَ«أَظَنَّ»
يَطْلُبُ «الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ» مَفْعُولَيْنِ، وَ«يَظُنُّنِي» يَطْلُبُ «الزَّيْدَيْنِ» فَاعِلًا وَ«أَخَوَيْنِ» مَفْعُولًا،
فَأَعْمَلْنَا الْأَوَّلَ، فَنَصَبْنَا الْأَسْمِينَ «الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ»، وَأُضْمَرْنَا فِي الثَّانِي ضَمِيرَ «الزَّيْدَيْنِ»،
وَهُوَ الْأَلْفُ، وَبَقِيَ عَلَيْنَا الْمَفْعُولُ الثَّانِي فِيمَا أَنْ نَضْمُرَهُ أَوْ نَدْعِي حَذْفَهُ، وَكِلَاهُمَا مُمْتَنِعٌ :
فَأَمَّا الْإِضْمَارُ فَلَأَنَّا لَوْ جَعَلْنَاهُ مَفْرَدًا لِيُوَافِقَ الْمَخْبِرَ عَنْهُ فِي الْأَصْلِ - وَهُوَ «الْبَاءُ» خَالَفَ الْمَفْسَّرَ
لِلضَّمِيرِ، وَهُوَ «أَخَوَيْنِ»، وَإِنْ جَعَلْنَاهُ مثنًى لِيُوَافِقَ الْمَفْسَّرَ خَالَفَ الْمَخْبِرَ عَنْهُ، فَامْتَنَعَ الْإِضْمَارُ.
وَأَمَّا ادِّعَاءُ حَذْفِهِ فَمُمْتَنِعٌ لِأَنَّهُ خَبَرٌ فِي الْأَصْلِ، وَالْخَبَرُ لَا يَحْذَفُ إِلَّا بِقَرِينَةٍ، وَلَا قَرِينَةَ هُنَا.
فَلَمَّا امْتَنَعَ الْأَمْرَانِ تَعَيَّنَ إِظْهَارُ الْمَفْعُولِ وَهُوَ «أَخَا».

☆ المَبْتَدَأُ:

مَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ مُنْفَكًّا عَنِ الْعَامِلِ اللَّفْظِيِّ، أَوْ صِفَةً
بَعْدَ حَرْفِ التَّنْفِي وَالِاسْتِفْهَامِ^(١).

وَفِي «أَقَائِمُ زَيْدٌ» أَمْرَانِ^(٢).

وَيُقَدَّمُ أَصْلًا، فَصَحَّ الْإِضْمَارُ قَبْلَهُ^(٣).

وَيَجِبُ لَوْ تَضَمَّنَ^(٤) مَا لَهُ الصَّدْرُ، كـ «مَنْ أَبُوكَ»، أَوْ كَانَ خَبَرُهُ فِعْلَةً^(٥)،

أَوْ بَعْدَ «إِلَّا»، أَوْ مَعْنَاهَا^(٦)، أَوْ مُمَازِلَةً^(٧) إِلَّا بِقَرِينَةٍ كـ «بَنُونَا بَنُوا أَبْنَانَنَا»^(٨).

(١) لفظُ «الحرف» حَشْوٌ مُخِلٌّ؛ إِذِ النَّفْيُ وَالِاسْتِفْهَامُ أَعْمُ مِمَّا يُسْتَفَادُ مِنَ الْحَرْفِ؛ فَقَدْ يَكُونُ
النَّفْيُ بِالِاسْمِ، نَحْوُ: «غَيْرَ قَائِمِ الزَّيْدَانِ»، وَالْفِعْلُ، نَحْوُ: «لَيْسَ قَائِمُ الزَّيْدَانِ»، وَالِاسْتِفْهَامُ
قَدْ يَكُونُ بِالِاسْمِ، نَحْوُ: «مَا صَانَعُ الزَّيْدَانِ».

(٢) الأول: كَوْنُ الصِّفَةِ خَبَرًا مُقَدَّمًا وَمَا بَعْدَهُ مَبْتَدَأً، وَالثَّانِي: كَوْنُ الصِّفَةِ مَبْتَدَأً وَمَا بَعْدَهُ
فَاعِلُهُ سَادٌّ مُسَدِّ الْخَبَرِ، بِخِلَافِ: «أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ أَوْ الزَّيْدُونَ»، فَإِنَّ الصِّفَةَ فِيهِمَا مُتَعَيِّنَةٌ
لِلْإِبْتِدَاءِ، وَمَا بَعْدَهُمَا لِلْفَاعِلِيَّةِ؛ إِذِ الْمَطَابَقَةُ لَازِمَةٌ بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ.

(٣) أَي: قَبْلَ ذِكْرِ الْمَبْتَدَأِ؛ لِتَقْدِيمِهِ مَعْنَى، نَحْوُ: «فِي دَارِهِ زَيْدٌ»، وَامْتَنَعَ: صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ.
يَنْظُرُ: شَرْحَ لِبِ الْأَبَابِ لِلْبُرْكَانِيِّ (ص: ١٤٩).

(٤) أَي: دَالًّا عَلَى فِعْلِ الْمَبْتَدَأِ، أَي: حَالِهِ، فَيَشْمَلُ نَحْوُ: «زَيْدٌ قَامَ»؛ لِثَلَا يَلْتَبَسُ بِالْفَاعِلِ،
وَنَحْوُ: «أَنَا قَمْتُ»؛ لِثَلَا يَلْتَبَسُ بِالتَّكْيِيدِ، وَنَحْوُ: «الزَّيْدَانِ قَامَا وَالزَّيْدُونَ قَامُوا»؛ لِثَلَا يَلْتَبَسُ
بِالْبَدَلِ وَالْفَاعِلِ عَلَى لُغَةٍ مَنِ جَعَلَ لَوَاحِقَ الْفِعْلِ حَرْفًا. الْمَرْجِعُ السَّابِقُ (١٥٠).

(٥) قَوْلُهُ: «أَوْ بَعْدَ «إِلَّا» أَوْ مَعْنَاهَا» زِيَادَةٌ عَلَى «الْكَافِيَّةِ».

(٦) أَي: فِي أَصْلِ التَّعْرِيفِ، نَحْوُ: «الْمَنْطَلَقُ زَيْدٌ»، أَوْ أَصْلِ التَّخْصِيصِ، نَحْوُ: «أَفْضَلُ مَنْكَ
أَفْضَلُ مِنِّي» وَ«غَلَامُ رَجُلٍ صَالِحٍ خَيْرٌ مِنْكَ»؛ لِثَلَا يَلْتَبَسُ بِالْخَبَرِ.

(٧) جُزْءٌ مِنْ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ، لَمْ أَقِفْ عَلَى قَائِلِهِ، وَالبَيْتُ كَامِلًا:

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهنَّ أبناء الرجال الأبعد.

يَنْظُرُ: الْمَقَاصِدُ النُّحْوِيَّةُ (١/ ٣٤١).

وَيُحَذَفُ وَيَجِبُ فِي نَحْوِ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمِيدُ»^(١) وَ«سَمِعُ»^(٢)
وَالزَّيْدُ الْخَيْرُ آكُلُهُ»^(٣).

وَيَكُونُ نَكِرَةً لَوْ يُفِيدُ، ك: «مَا أَحَدٌ غَيْرُ مَرْزُوقٍ»^(٤)
و«عَبْدُ مُؤْمِنٍ غَيْرُ مُحَلَّدٍ» و«أَمْعَزَلِيٌّ فِيهَا»^(٥) أَمْ رَافِضِيٌّ وَ«شَرُّ
أَهْرَهْمَا»^(٦) وَ«سَلَامٌ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ» وَ«لِلْجَزءِ وَجُودٌ»^(٧).



(١) يريد: كلٌ نعتٍ في الأصلِ قُطِعَ عن منْعوتِهِ بمخالفةِ الإعرابِ لزيادةِ مدحٍ أو ذمٍّ أو ترخُّمٍ.

(٢) يريد: كلٌّ مصدرٍ يدلُّ على الفعل، فلا يجوزُ إظهارُهُ، ثم رُفِعَ على الخبرِ فُحْمَلْ على النصبِ في وجوبِ الحذفِ، أي: أَمْرِي سَمِعُ.

(٣) قال البركلي: «يريدُ كلٌّ مخبرٍ عن بصفةٍ ذُكِرَ بعده منصوبٌ على الاشتغالِ. قيل: إنَّما وجبَ الحذفُ هنا، إذ لا بدَّ من تقديرِ ناصبٍ خبرٍ لـ «زيدٌ»، فالمذكورُ لا يجوزُ أن يكونَ مؤكِّدًا للمحذوفِ؛ لأنَّ المؤكِّدَ لا يحذفُ؛ للتضادِّ بينَ الحذفِ والتأكيدِ، ولا خبرًا ثانيًا؛ لأنَّه لا يتكرَّرُ، بل يتعدَّدُ، فيتعيَّنُ الخبرُ للمحذوفِ. وهذا كما ترى لا يُفيدُ وجوبَ الحذفِ». شرح لب الأبواب (ص: ١٥٢).

(٤) على اللغةِ التميميةِ.

(٥) أي: في النارِ المدلولةِ بمخلِّدٍ.

(٦) قال البركلي: «راجعُ إلى المعتزليِّ والرافضيِّ». المرجع السابق (ص: ١٥٣).

(٧) قال البركلي: «وفي المثاليينِ الأوَّلِينَ للمعتزلةِ، وفي السادسةِ للفلاسفةِ». نفس المرجع السابق.

☆ الخبر:

مَا أُسْنِدَ إِلَى الْمُبْتَدَأِ، وَيُطَابِقُهُ لَوْ مُشْتَقًّا^(١).

وَيَكُونُ: جُمْلَةً بَعَائِدٍ، وَقَدْ يُحَذَفُ^(٢).

وَالظَّرْفُ^(٣): يَتَعَلَّقُ بِفِعْلِ عَلَى الْأُولَى^(٤) إِلَّا بِقَرِينَةٍ^(٥).

(١) أي: يطابق الخبر المبتدأ في التذكير والتأنيث، والإفراد وضديه لو كان الخبر مشتقاً.

(٢) أي: وقد يحذف العائد نحو: «السمن منوان بدرهم»، أي: منوان منه بدرهم.

(٣) الظرف في الاصطلاح يشمل: الزمان والمكان، والجار والمجرور، لذا نجد بعض النحاة يكتفي بذكر الظرف ويمثل على ذلك بالجار والمجرور، كابن الحاجب في شرح كافيته (٣٦٢/٢). قال الرضي معلقاً على اكتفاء ابن الحاجب بذكر الظرف دون الجار والمجرور: «ولم يذكره لجريه مجراه في جميع أحكامه، حتى سماه بعضهم ظرفاً اصطلاحاً». شرح الرضي لكافية ابن الحاجب «القسم الأول» (١/٢٧٥).

(٤) لكونه الأصل في العمل فيقدر بفعل «كان» أو «استقر»، وهذا الحكم يشمل الظرف والجار والمجرور الواقعين خبراً أو حالاً أو صفة أو صلة.

(٥) أي: يجوز تقدير الخبر المحذوف فعلاً ويجوز تقديره اسماً، والأولى أن يكون مقدراً بفعل إلا بقرينة معينة للفعل، كأن يقع الظرف أو الجار والمجرور صلة للموصول، نحو: «الذي في الدار زيد»، فيجب تقدير الفعل، أو معينة لاسم الفاعل، كأن يقع بعد إذا الفجائية، نحو: «خرجت فإذا بالباب زيد»؛ لأن إذا الفجائية لا يليها فعل، ولأن المقدر هنا خبر والخبر إذا كان فعلاً لا يتقدم على المبتدأ، فتعين تقدير الخبر هنا اسماً للسببين.

وَيَتَقَدَّمُ وَيَجِبُ لَوْ تَضَمَّنَ مَا لَهُ الصَّدْرُ مُفْرَدًا^(١)، ك:
«أَيْنَ زَيْدٌ»، أَوْ خَصَّصَهُ^(٢) أَوْ كَانَ خَبْرًا عَنْ «أَنْ»^(٣) أَوْ ضَمِيرِهِ
فيه^(٤)، أَوْ الْمُبْتَدَأَ^(٥) بَعْدَ «إِلَّا» أَوْ مَعْنَاهَا.
وَيَتَعَدَّدُ وَيَجِبُ ك: «هُوَ حُلُوٌ حَامِضٌ»^(٦).

وَصَحَّ الْفَاءُ^(٧) فِي خَبَرِ «كُلٌّ» مُضَافٍ إِلَى نَكِرَةٍ^(٨) وَالْمَوْصُولِ بِفِعْلِ
أَوْ ظَرْفٍ^(٩)، وَالتَّكْرَرِ الْمَوْصُوفَةِ بِهِمَا^(١٠)، وَيَمْنَعُهُ «لَيْتَ» وَ«لَعَلَّ»^(١١).

- (١) أي: يجب تقديم الخبر إذا كان له الصدارة في الكلام بشرط: أن يكون مفردًا، نحو: «من زيد»، فإن كان جملة لم يجب التقديم، نحو: «زيد من أبوه». المرجع السابق (١/٢٩٦).
- (٢) قال البركلي: «أي: عيّن تقديم خبريّته، بحيث لو لم يتقدم التّيسر بالصفة، نحو: «في الدار رجلٌ»، لا المصطلح، أعني: تقليل الاشتراك، فلا يُنافي تجويز الابتداء بنكرة غير مخصصة، ولذا لم يقل: «أو صحّحه»، كابن الحاجب. شرح لب الألباب (ص: ١٥٦).
- (٣) أي: أَوْ كَانَ الْخَبْرُ خَبْرًا عَنْ «أَنْ» الْمَفْتُوحَةِ الْوَاقِعَةِ مَبْتَدَأً مَعَ مَدْخُولِهَا، نَحْو: «عِنْدِي أَنْتَ قَائِمٌ»؛ لِثَلَا يَلْتَبَسُ بِالْمَكْسُورَةِ.
- (٤) أي: أَوْ كَانَ ضَمِيرُ الْخَبَرِ، أي: الضميرُ العائدُ إليه موجودًا فيه، أي: في المبتدأ، نحو: «على التمرة مثلها زيدا»، فإن ضمير «مثلها» عائد إلى التمرة، وهي جزء الخبر في الحقيقة.
- (٥) قال البركلي: «والخبر في الحقيقة مجموعهما، فكل واحد جزء الخبر، فلا يجوز الانتصار على أحدهما، لكن لما تعدد لفظاهما أُجري الإعرابُ عليهما معًا، فظهر جوازُ إعرابِ المعمول الواحد بإعرابين إذا تعدد لفظُهُ». شرح لب الألباب (ص: ٥٧).
- (٦) أي: وصح دخول الفاء.
- (٧) نحو: «كُلُّ نِعْمَةٍ مِنْ اللَّهِ».
- (٨) نحو: «الَّذِي يَأْتِينِي أَوْ أَمَّاكَ أَوْ فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ».
- (٩) أي: بأحدهما - الفعل أو الظرف -، نحو: «رجلٌ يَأْتِينِي أَوْ أَمَّاكَ أَوْ فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ».
- (١٠) أي: يمنع دخول الفاء في الخبر «ليت» و«لعل».

وَيُحَذِّفُ وَيَجِبُ لَوْلَا التَّزِمُ فِي مَحَلِّهِ غَيْرُهُ، كَخَبَرِ «لَوْلَا»
 عَامًّا^(١) وَمَا أُضِيفَ إِلَى فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ وَبَعْدَهُ حَالٌ^(٢)،
 و«أَفْعَلُ» مُضَافًا إِلَى هَذَا^(٣)، وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ بِوَاوٍ بِمَعْنَى
 «مَعَ»^(٤)، وَمَا أَقْسَمَ بِهِ صَرِيحًا فِيهِ^(٥).



(١) نحو: «لولا زيد لأكرمتك»، فإنَّ جزء لولا التزم محلَّ خبره، وقوله: «عامًّا» أخرج
 الخاص، فيجبُ ذكره إنَّ لم تكن قرينة، نحو قوله عليه الصلاة والسلام: (لولا قومك
 حديثو عهدٍ بكفرٍ لنقضتُ الكعبةَ فجعلتُ لها بابين). صحيح البخاري، رقم (١٢٦).
 وإن كانت فالأمران، نحو قوله تعالى ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سَبَأِ الآية ٣١]، أي
 : أَعُوْثُمُونَا.

(٢) يريدُ: كلُّ مصدرٍ أُضِيفَ، أي : نِسَبَ إلى فاعلٍ أو لمفعولٍ وبعدهُ حالٌ من أحدهما أو
 منهما، نحو: «ضَرَبِي زَيْدًا أَوْ زَيْدٌ قَائِمًا أَوْ قَائِمِينَ»، والتقديرُ: حاصلٌ إذا كان قائمًا، أي :
 وُجِدَ قائمًا، والقائمُ مقامُ الخبرِ الحالِّ.

(٣) أي : وما كان على وزن «أفعل» مضافًا إلى المصدر المذكور، نحو: «أَخْطَبُ ما يكون
 الأميرُ قائمًا»، أي : أَخْطَبُ كَوْنِ الأميرِ حاصلٌ إذا كان قائمًا.

(٤) نحو: «كلُّ رجلٍ وحرفته»، أي : مع حرفته مقرونًا.

(٥) نحو: «لَعَمْرُكَ لأفعلنَ كذا»؛ لسدِّ الجوابِ مسدِّ الخبرِ، بخلافِ نحو: «عليَّ عهدٌ لله
 لأفعلنَ كذا»؛ لعدمِ صراحته في القسم، فلا يجبُ حذفُ خبره.

✽ خَبَرُ بَابِ إِنَّ:

مَا أُسْنِدَ إِلَى اسْمِهِ.

وَهُوَ كَالْخَبَرِ.

وَيَتَقَدَّمُ لَوْ ظَرْفًا^(١).



✽ خَبَرُ «لَا» الَّتِي لَنَفِي الْجِنْسِ:

مَا أُسْنِدَ إِلَى اسْمِهَا.

وَلَا يَتَقَدَّمُ خَبَرُهَا وَلَوْ ظَرْفًا، وَكَثُرَ حَذْفُهُ، وَيَجِبُ فِي بَنِي

تَمِيمٍ^(٢).

(١) يتقدم جوارًا إذا كان الاسم معرفة، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ﴾ [الغاشية الآية ٢٥]، وجوبًا إن كان نكرة، نحو قوله ﷺ: ﴿إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لِسِحْرًا﴾. صحيح البخاري، رقم (٥٧٦٧). ولا يجوز في غير الظرف، بخلاف خبر المبتدأ، فإنه يجوز تقديمه ظرفًا أو غيره، وهذا كالاستثناء.

(٢) في «أ» و«ب»: في تميم. قال البركلي: «إِنْ دَلَّ عَلَيْهِ قَرِينَةٌ، نَحْوُ: «لَا رَجُلَ»، لِمَنْ قَالَ: هَلْ فِي الدَّارِ رَجُلٌ، وَلَا يَجِبُ ذِكْرُهُ... وَقِيلَ: إِنَّ بَنِي تَمِيمٍ لَا يُبْتَوْنَهُ لَفْظًا وَلَا تَقْدِيرًا، وَيَقُولُونَ: «لَا أَهْلٌ وَلَا مَالٌ»: انْتَفَى الْمَالُ وَالْأَهْلُ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَقْدِيرِ خَبَرٍ أَصْلًا». شرح لب الألباب (ص: ١٦١).

☆ اسْمُ «مَا» وَ«لَا» الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِ«لَيْسَ»:
ب/هـ^١ مَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ يَلِيهِمَا.

وَ«لَا» لَمْ تَدْخُلِ الْمَعْرِفَةَ^(١)، وَالْبَاءُ فِي خَبَرِهَا، وَلَيْسَتْ «لَا»
لِنَفْيِ الْحَالِ، فَقَلَّ فِيهَا^(٢).



(١) أي : لم تدخل على المعرفة وهي عاملة، وإلا فإنها تدخل على المعرفة، وحينئذ تهمل
ويجب تكرارها.

(٢) في «هـ» : فقلَّ العمل فيها. والمراد: قلَّ العمل فيها أي : في «لَا»؛ لقلَّة المشابهة بـ«ليس»؛
بسبب الأمور الثلاثة التي ذكرها: لا تدخل على المعرفة، ولا تدخل الباء في خبرها،
وعدم اختصاصها بنفي الحال بل هي لمطلق النفي، وكثُرَ العمل في «مَا» لكثرة المشابهة.

الْمَنْصُوبَاتُ

★ الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ:

مَا نُصِبَ لِلتَّأْكِيدِ.

وَلَا يَتَقَدَّمُ، وَلَا يُتَنَّى وَلَا يُجْمَعُ^(١)، أَوِ النَّوْعَ، أَوِ الْعَدَدَ،
وَهُوَ بِمَعْنَى الْعَامِلِ^(٢) وَلَوْ حُكْمًا^(٣).

-
- (١) هذه الثلاثة تجوزُ في الأخيرين: النوع والعدد، فلذا خصَّصَ النفي بالأوَّل، وهو التأكيد.
- (٢) أي: أن معنى المفعول المطلق يكون دائمًا موافقًا لمعنى العامل سواء اتفق لفظهما نحو: «جلست جلوسًا»، أو اختلفا، نحو: «جلست قعودًا».
- (٣) قوله: «ولو حكمًا» أي: ولو كان المعنى بينهما حكميًا لا وضعيًا؛ ليتناول الأشياء التي تنوب عن المصدر في النصب على المفعول المطلق، نحو: «كل وبعض وآلة الفعل والعدد، فكل واحد من هذه الأشياء ينصب على أنه مفعول مطلق؛ لأنَّه في معنى الفعل حكمًا لا وضعًا، بمعنى: أنه في وضع اللغة ليس معناه من معنى العامل، ولكن حكم عليه بذلك لوجود علاقة بينهما.

وَيُحَذَفُ وَيَجِبُ^(١)، كـ «فَضْلًا»^(٢) وَ«أَيْضًا»^(٣) وَ«حَمْدًا لَهُ»
و«لَبَّيْكَ»^(٤)، وَمَا هُوَ مُثَبَّتٌ بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ مَعْنَاهُ دَخَلَ عَلَى مَا لَا
يَكُونُ خَبْرَهُ، كـ: «إِنَّمَا أَنْتَ ضَرْبٌ»^(٥)، أَوْ مُكَرَّرًا بَعْدَهُ^(٦).

(١) أي: العامل.

(٢) أي: كحذف عامل «فضلاً»، من: فَضَّلَ من الشيء كذا: إذا بقيت منه بقية.

(٣) من: آخَصَ، أي: عادَ.

(٤) من: لَبَّ بِالْمَكَانِ، بِمَعْنَى: أَلَبَّ، أي: أَقَامَ، وَالتَّشْيِيعُ لِلتَّكْرِيرِ، أي: أُقِيمَ لَامِثَالٍ أَمْرِكَ وَلَا
أَبْرَحُ عَنْ مَكَانِي كَالْمُقِيمِ فِي مَوْضِعٍ.

(٥) هذا مثال على المثبت بعد معنى النفي، ومثال ما بعد النفي: «مَا أَنْتَ إِلَّا سِيرًا»، فـ«سِيرًا»
مثبت بعد نفي دخل على ما لا يكون المفعول المطلق خبره من جهة المعنى.

(٦) نحو: «زَيْدٌ سِيرًا سِيرًا».

وَمَا أَكَّدَ مَضمُونِ جُمْلَةٍ، ك: «لَهُ عَلَيَّ كَذَا اعْتِرَافًا»^(١) أَوْ
«أَنْتَ قَائِمٌ حَقًّا»^(٢) وَ«الْبَيِّنَةُ»^(٣)، وَقَلَّ تَعْرِيفُهُ، وَتَنْكِيرُهَا^(٤)، أَوْ
فُضِّلَ أَثَرُهُ^(٥)، أَوْ شُبِّهَ بِهِ عِلَاجًا^(٦) بَعْدَ مَا تَضَمَّنَ صَاحِبَهُ،
وَمَا يَمَعْنَاهُ ك: «لَهُ صَوْتُ صَوْتِكَ»^(٧).^(٧/٦١)



- (١) فَإِنْ «اعْتِرَافًا» أَكَّدَ مَضمُونِ «لَهُ عَلَيَّ» الَّذِي لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَ الْاعْتِرَافِ، فَسُمِّيَ تَأْكِيدًا لِنَفْسِهِ.
- (٢) فـ«حَقًّا» تَأْكِيدٌ لِمَضمُونِ «أَنْتَ قَائِمٌ» الَّذِي يَحْتَمِلُ الْحَقَّ، فَسُمِّيَ تَأْكِيدًا لِغَيْرِهِ.
- (٣) أَي: بُتَّ هَذَا الْقَوْلُ قِطْعَةً وَاحِدَةً، لَيْسَ فِيهِ تَرَدُّدٌ بِحَيْثُ أَجْزَمُ مَرَّةً وَارْجَعُ أُخْرَى ثُمَّ أَجْزَمُ فَيَكُونُ قِطْعَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ، بَلْ لَا يُشْنَى فِيهِ النَّظَرُ. وَقَالَ الْبِرْكَلِيُّ: «وَالْمَسْمُوعُ قَطْعُ هَمْزَةٍ الْبَيِّنَةُ عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ». شَرْحُ لِبِ الْأَلْبَابِ (ص: ١٦٨).
- (٤) «قَلَّ تَعْرِيفُ» أَي: حَقًّا، «وَتَنْكِيرُهَا» أَي: الْبَيِّنَةُ. وَمَذْهَبُ سَبِيوِيهِ أَنَّ «الْبَيِّنَةَ» لَا تَسْتَعْمَلُ إِلَّا مَعْرِفَةً بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ. الْكِتَابُ (١/ ٣٧٩).
- (٥) الضَّمِيرُ فِي «أَثَرِهِ» رَاجِعٌ إِلَى مَضمُونِ الْجُمْلَةِ. وَالْمِرَادُ بِالْأَثَرِ: الْغَرَضُ الْمَطْلُوبُ مِنْهُ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَشَدُّوا أَلْوَتَاقَ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءٌ﴾ [مُحَمَّدُ الْآيَةُ ٤]. فَالْمَضمُونُ شَدُّ أَلْوَتَاقٍ، وَالْأَثَرُ: الْمَنُّ وَالْفِدَاءُ، وَإِنَّمَا وَجِبَ الْحَذْفُ لِدَلَالَةِ الْجُمْلَةِ عَلَيْهِ.
- (٦) أَي: مِنْ مَوَاضِعِ الْحَذْفِ الْقِيَاسِيِّ: أَنْ يَقْصَدَ بِالْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ التَّشْبِيهِ بِشَرَطٍ: أَنْ يَكُونَ مَا أُخِذَ مِنَ الْأَنْعَالِ الْعِلَاجِيَّةِ، وَهِيَ الصَّادِرَةُ عَنِ الْأَعْضَاءِ الظَّاهِرَةِ، كَالضَرْبِ وَالصَّوْتِ، وَيَلْزَمُهُ الْحَدُوثُ، وَغَيْرُ الْعِلَاجِ مَا لَيْسَ كَذَلِكَ، كَالْعِلْمِ وَالزَّهْدِ، وَيَلْزَمُهُ الْاسْتِمْرَارُ. وَبَقِيدُ الْعِلَاجِ أَخْرَجَ غَيْرَهُ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مَرْفُوعًا، فَتَقُولُ: «لَهُ عِلْمٌ عِلْمُ الْفُقَهَاءِ» عَلَى الْوَصْفِ أَوْ الْبَدْلِ، وَلَا يَصِحُّ تَقْدِيرُ الْفِعْلِ لِدَلَالَتِهِ عَلَى الْحَدُوثِ، وَالْمِرَادُ الْاسْتِمْرَارُ. يَنْظُرُ: شَرْحُ لِبِ الْأَلْبَابِ لِلْبِرْكَلِيِّ (ص: ١٧٠).
- (٧) أَي: بَعْدَ جُمْلَةٍ مُشْتَمِلَةٍ عَلَى صَاحِبِ الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ، أَي: الَّذِي قَامَ بِالْحَدُوثِ، وَمُشْتَمِلَةٍ كَذَلِكَ عَلَى اسْمٍ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ، فَقَوْلُنَا: «لَهُ صَوْتُ صَوْتِكَ» مَفْعُولٌ مَطْلُوقٌ لِفِعْلِ مُحْذُوفٍ، أَي: يَصُوتُ صَوْتِكَ، أَي: كَصَوْتِكَ، فَالْفِعْلُ عِلَاجِيٌّ، وَالْجُمْلَةُ قَبْلَهُ «لَهُ صَوْتُ» مُشْتَمِلَةٌ عَلَى صَاحِبِ الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ، وَهُوَ الضَّمِيرُ فِي «لَهُ»، وَعَلَى اسْمٍ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ، وَهُوَ «صَوْتُ».

★ الْمَفْعُولُ بِهِ:

مَا يَتَعَلَّقُ الْفِعْلُ بِهِ^(١).

وَيَتَقَدَّمُ وَيَجِبُ لَوْ تَضَمَّنَ الصَّدْرُ، وَيَمْتَنِعُ لَوِ الْعَامِلُ اسْمُ
فِعْلٍ أَوْ مُضَافًا إِلَيْهِ^(٢).

وَيُحْذَفُ وَلَوْ نَسِيًا، ك: «يُعْطِي»^(٣).

وَعَامِلُهُ وَيَجِبُ، ك: «أَهْلًا»^(٤).



(١) تعريف ابن الحاجب في الكافية أوضح، فقد قال: «هو ما وقع عليه فعل الفاعل».

الكافية (ص: ٨٧). قال البركلي: «عدّل عن تعريف «الكافية» لعدم تناوُل نحو: «عرفتُ زيدًا»، وجعل الوقوع بمعنى التعلُّق حسًّا وعقلًا مجازًا لا قرينة له. ويردُّ على المصنّف: الفاعل». شرح لب الألباب البركلي (ص: ١٧١).

(٢) قال البركلي في قوله: «أو مضافًا إليه»: «لا يقال: «أنا زيدًا غلام ضارب»؛ إذ المعمول لا يتقدّم على ما لا يتقدّم عليه العامل، لكن ينبغي استثناء غير، فإنه يجوز أن يقال: «أنا زيدًا غير ضارب»؛ لكونه بمعنى: لا ضارب». شرح لب الألباب (ص: ١٧٢).

(٣) أي: منسيًا، فيجعل كاللزام، فلا يحتاج إلى قرينة، ك: «يُعْطِي»، أي: يفعل الإعطاء، فلا يقدر المعطى لعدم تعلُّق الغرض به.

(٤) الموضع الأول: الحذف السماعي، نحو: «أهلاً»، أي: أتيت مكانًا مأهولاً.

❖ (الاشتغال) وَمَا بَعْدَهُ:

عَامِلٌ عَمَلٍ فِي غَيْرِهِ^(١) - وَأَمَكَنَّ إِعْمَالُهُ أَوْ مُنَاسِبِهِ^(٢) - نَصَبًا^(٣)
لَفْظًا أَوْ مَعْنَى^(٤)، ك: «زَيْدًا حُبِسْتُ عَلَيْهِ»، أَوْ: مَرَرْتُ بِهِ^(٥).

وَنَصْبُهُ أَوَّلَى لَوْ عُطِفَ عَلَى فِعْلِيَّةٍ^(٦)، وَلَوْ ذَاتَ وَجْهَيْنِ
فُسَاوٍ^(٧)

(١) فيشمل ما عمل في ضميره، نحو: «زيداً أكرمته»، وما عمل في متعلق بضميره، نحو: «زيداً أكرمت أخاه».

(٢) أي: لوسلط العامل الذي بعد الاسم أو ما يناسب العامل على الاسم لنصبه، فإذا لم يمكن ذلك تعين الرفع، نحو: «زيدٌ ذهبَ بِهِ»؛ لأنّه بهذه الصيغة لا يعمل النصب.

(٣) «نصباً» مفعول «عمل»، أي: عمل في غيره النصب.

(٤) أي: أن نصب ما بعد العامل قد يكون لفظياً، نحو: «زيداً ضربتُ غلامه»، وقد يكون معنوياً «محلياً»، نحو: «زيداً مررتُ بِهِ».

(٥) مثل للمناسب بمثالين؛ ليعلم أنّه قد يكون مناسباً للمذكور في المعنى العام دون التعدي كالأول، إذ التقدير: لا بست، أو مناسباً للمذكور في المعنى الخاص دون التعدي كالثاني، إذ التقدير: جاوزت. أقول: وقد تكون المناسبة في المعنى العام والتعدي، نحو: «زيداً ضربت غلامه»، إذ التقدير: أهنّت، فإذا وافق المقدّر المذكور في المعنى الخاص والتعدي فهو من القسم الأول، وقد ترك مثاله لوضوحه، ومثاله: «زيداً أكرمته»، إذ التقدير: أكرمت. (٦) نحو: «قامَ زيدٌ وعمراً أكرمته»؛ للتناصب.

(٧) ولو كانت الجملة المعطوف عليها ذات وجهين: الاسمية بالنظر إلى المبتدأ، والفعلية بالنظر إلى الخبر، نحو: «زيدٌ قامَ وعمراً أكرمته في داره»، فالنصب مراعاة للخبر مساوٍ للرفع مراعاة لجملة المبتدأ.

أَوْ لَبَسَ (١) الْمُفَسِّرُ بِالصِّفَةِ (٢)

(١) عطف على قوله: «ولو عطف». فقوله: «أو لبس» الخ وما بعده من مواضع اختيار النصب، وقوله: «ولو ذات وجهين...» هذا موضع يستوي فيه النصب والرفع، وذكره هنا لمناسبته للموضع الأول من مواضع اختيار النصب.

(٢) التباس الفعل المفسر بالصفة لا يكون إلا في حالة رفع الاسم المشتغل عنه، والمعروف أن الفعل بعد الاسم المرفوع لا يكون مفسراً، بل يكون خبراً، ويحتمل أن يكون صفة كما سيأتي في الآية الكريمة، وبالتالي فقوله: «المفسر» تجوز باعتبار حالة النصب. فإن قيل: لماذا يختار النصب عند التباس المفسر بالصفة؟

أقول وبالله التوفيق: الجواب عن ذلك يتضح ببيان المثال المشهور عند النحاة على هذه المسألة، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [الفَر الآية ٤٩]. فالمعنى عند أهل السنة والجماعة: أن الله ﷻ خلق كل شيء ولا خالق غيره، وأن كل ما يجري من خير وشر وكفر وإيمان ومعصية وطاعة شاءه الله وقدره، فالخلق رتبة من رتب الإيمان بالقضاء والقدر. الوجيز في عقيدة السلف الصالح «أهل السنة والجماعة» (ص: ٩٠).

إذا تقرر هذا فأقول: هذا المعنى المقصود يكون بقراءة النصب محكماً؛ لأنَّ ﴿كُلَّ﴾ حيثُ منصوبة بفعل مقدر يفسره ما بعده، فيكون التقدير: وخلقنا كل شيء، فيثبت عموم خلق الله لكل الممكنات الموجودة بقدر خيراً كانت أو شراً.

بخلاف قراءة الرفع، فإنَّ ﴿خَلَقْنَا﴾ تحتل أمرين:

الأول: أن يكون ﴿خَلَقْنَا﴾ خبراً لـ ﴿كُلَّ﴾، فيكون المعنى: على عموم خلق الله لكل الممكنات الموجودة، وهو المعنى الذي ذكره أهل السنة والجماعة.

والثاني: أن يكون ﴿خَلَقْنَا﴾ صفة لـ ﴿شَيْءٍ﴾، ويقدر خبر ﴿كُلَّ﴾، والتخصيص بالصفة يفهم أن ما لا يكون موصوفاً بها لا يكون بقدر، والصفة هي المخلوقة المنسوبة له، فالمخلوقة التي لا تكون منسوبة له كالشر لا تكون بقدر. وهذا المعنى يوهم أن ثم مخلوقاً لغيره تعالى، وهو مذهب المعتزلة.

فلما احتل الرفع هذا المعنى الثاني اختار النحاة من أهل السنة والجماعة النصب هنا.

فإن قيل: لماذا لم يحتل النصب المعنى الثاني؟ الجواب: لأنَّ الفعل المفسر هنا لا يلبس بالصفة؛ إذ لا يصح أن يكون ﴿خَلَقْنَا﴾ صفة لـ ﴿كُلَّ شَيْءٍ﴾؛ لأنَّه في التقدير عامل في المنصوب، والصفة لا تعمل في الموصوف، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

أَوْ بَعْدَهُ أَمْرٌ أَوْ نَهْيٌ أَوْ هُوَ بَعْدَ النَّفْيِ وَالِاسْتِفْهَامِ وَ«حَيْثُ»
وَ«إِذَا» لِلشَّرْطِ^(١).

وَيَجِبُ^(٢) بَعْدَ التَّحْضِيضِ وَالشَّرْطِ.

وَالرَّفْعُ أَوَّلَى فِي غَيْرِهَا^(٣)، أَوْ وُجِدَ أَقْوَى^{ب/٦} مِنْهَا^(٤)، ك:
«إِذَا» لِلْمُفَاجَأَةِ^(٥) وَ«أَمَّا» لَغَيْرِ الطَّلَبِ^(٦).



(١) نحو: «حَيْثُ زَيْدًا تَجَدُّهُ فَأَكْرِمُهُ» و«إِذَا زَيْدًا أَكْرَمْتَهُ أَكْرَمَكَ». وإنما لم يجبِ النصبُ
بعدهما لعدمِ تمخُّصهما للشَّرْطِ، بخلافِ: «إِنْ» و«لَوْ» الشرطيتين.

(٢) في «هـ»: ويجب النصب.

(٣) أي: المذكوراتِ مِمَّا اخْتِيرَ فِيهِ النصبُ أَوْ وَجِبَ أَوْ سَاوَى.

(٤) أي: وَجِدَ قَرِينَةً مَرْجُوحَةً لِلرَّفْعِ أَقْوَى مِنْهَا، أي: من المذكوراتِ المَرْجُوحَةِ لِلنصبِ
أَوِ الْمَسْوُوءَةِ،

(٥) نحو: «قَامَ زَيْدٌ وَإِذَا عَمَرُو يَضْرِبُهُ بِكَرٍّ»؛ لِأَنَّ غَلَبَةَ وَقُوعِ الْاسْمِيَّةِ بَعْدَ «إِذَا» لِلْمُفَاجَأَةِ
أَقْوَى مِنْ تَنَاسُبِ الْعُطْفِ الْمَرْجَحِ لِلنصبِ.

(٦) يعني: الْأَمْرَ وَالنَهْيَ وَالِدَعَاءَ، نحو: «قَامَ زَيْدٌ وَأَمَّا عَمَرُو فَأَكْرَمْتُهُ»، فَغَلَبَتْ دُخُولُهَا عَلَى
الْمُبْتَدَأِ أَقْوَى مِنْ رِعَايَةِ التَّنَاسُبِ الْمَرْجَحِ لِلنصبِ، وَأَمَّا مَعَ الطَّلَبِ فَالنصبُ مَخْتَارٌ؛ لِأَنَّ
وَقُوعَهُ خَبَرًا بِتَأْوِيلِ بَعِيدٍ، نحو: «أَمَّا زَيْدًا فَاضْرِبْهُ» أَوْ «فَلَا تَضْرِبْهُ» أَوْ «فَغَفَرَهُ لِلَّهِ».

❖ وَمَا حُذِّرَ مِمَّا بَعْدَهُ:

و«ذَا»^(١) بِالْوَاوِ وَ«مِنْ»، وَيُحَذَفُ، ك: «إِيَّاكَ أَنْ تَحْذِفَ»،
وَبَابُهَا مَعَ «أَنْ» وَ«أَنَّ» قِيَاسًا^(٢) وَمَا حُذِّرَ مِنْهُ لَوْ كُرِّرَ^(٣)،
وَعَامِلُهُمَا: بَعْدُ^(٤).



❖ وَمَا أُغْرِيَ بِهِ مُكَرَّرًا:
ك: أَخَاكَ أَخَاكَ.



(١) أي: وهذا الذي بعد المفعول - وهو المحذر منه - قد يكون بالواو نحو: «إياك والأسد»،
أو بـ«من» نحو: «إياك من الأسد».

(٢) أي: وتحذف «من» جوازًا، ثم استطراد وذكر أن حروف الجر تحذف قياسًا مع «أن»
و«أن».

(٣) أي: ويجب حذف العامل في الإغراء إذا كرر ما حذر منه، نحو: «الطريق الطريق».

(٤) أي: عامل قسمي التحذير المكرر وغير المكرر: بَعْدُ، وعند ابن الحاجب: اتَّقِ. الكافية

(ص: ٩٩). وتقدير: «بَعْدُ» في نحو: «الطريق الطريق» غير مناسب؛ لأنَّ المعنى على
الاتقاء عن الطريق، لا على تبعيده. فالصواب أن يقال: بتقدير: «بَعْدُ» أو «اتَّقِ» أو نحوها
على حسب ما يقتضيه السياق. ينظر: شرح لب الأبواب للبركلي (ص: ١٧٩).

❖ وَمَا نَصِبَ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ:

ك: «نَحْنُ الْعَرَبَ نَفْعَلُ كَذَا»، وَمِنْهُ مَا نَصِبَ عَلَى الْمَدْحِ
وَالذَّمِّ وَالتَّرْحِمِ^(١)، وَقَدْ يُنْكَرُ^(٢).



❖ وَمَا نُودِي بِحَرْفِ النَّدَاءِ:

وَيُحَذَفُ هُوَ^(٣)، وَالْحَرْفُ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ، وَالْإِشَارَةُ، وَالْمُسْتَعَاثُ،
وَالْمَنْدُوبُ^(٤).

وَيَجِبُ فِي «اللَّهُمَّ»^(٥) وَلَا يُوصَفُ^(٦).

(١) أي: ومِمَّا نَصِبَ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ: مَا نَصِبَ عَلَى الْمَدْحِ وَالذَّمِّ وَالتَّرْحِمِ، وَالْمَشْهُورُ أَنَّ هَذِهِ الْأَرْبَعَةَ مُتَبَايِنَةٌ، وَالْمَصْنُفُ جَعَلَهَا بَابًا وَاحِدًا؛ لِاشْتِرَاكِهَا فِي جَوَازِ تَقْدِيرِ: أَخْصُ؛ تَقْلِيلًا لِلْأَقْسَامِ وَتَسْهِيلًا لِلضَّبْطِ.

(٢) أي: الْأَصْلُ فِي الْمَنْصُوبِ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً كَالْمِثَالِ الْمَذْكُورِ، وَقَدْ يَكُونُ نَكْرَةً، نَحْوُ: «نَحْنُ عَرَبًا نَكْرُمُ الضَّيْفَ».

(٣) أي: الْمَنَادَى جَوَازًا عِنْدَ الْقَرِينَةِ، مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: (أَلَا يَا اسْجُدُوا) فَيَمْنُ قَرَأَ بِالتَّخْفِيفِ الْمَبْسُوطِ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ (ص: ٢٧٩)، أَيْ: أَلَا يَا قَوْمَ اسْجُدُوا.

(٤) أي: وَيُحَذَفُ حَرْفُ النَّدَاءِ جَوَازًا، إِلَّا فِي الْمَوَاضِعِ الْأَرْبَعَةِ الْمَذْكُورَةِ فَلَا يَحذفُ فِيهَا.

(٥) أي: وَيَجِبُ حَذْفُ حَرْفِ النَّدَاءِ فِي «اللَّهُمَّ»؛ لَوُقُوعِ الْمِيمِ الْمَشْدَدَةِ عَوَضًا عَنْهُ.

(٦) أي: وَلَا يُوصَفُ لَفْظُ «اللَّهُمَّ»، وَهُوَ مَذْهَبُ سَيِّبَوِيهِ، وَجَعَلَ الْمِيمَ مَانِعًا، وَجَعَلَ «مَالِكُ الْمُلْكِ» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمُلْكِ﴾ [آلْ عِمْرَانُ الْآيَةُ ٢٦]. مَنَادَى لَا وَضْفًا. الْكِتَابُ (٢/ ١٩٦). وَذَهَبَ الْمَبْرَدُ إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ. الْمُقْتَضِبُ (٤/ ٢٣٩).

وَيُبْنَى عَلَى رَفْعِهِ لَوْ مُفْرَدًا^(١) مَعْرِفَةً^(٢)، ك: «يَا رَجُلَانِ»^(٣)
و«زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو»^(٤) أُولَى^(٥)، وَجُرَّ بِلَامِ الاسْتِغَاثَةِ، وَفُتِحَ بِأَلِفِهَا
وَلَا لَامَ^(٦).

وَيُنْصَبُ: الْمُضَافُ وَشَبْهُهُ^(٦)، وَالتَّكْرَةُ^(٧).

(١) المفرد في باب النداء يقابله: المضاف والشبيه بالمضاف.

(٢) قوله: «معرفة» يشمل ما كان معرفة قبل النداء كالعلم وما كان كذلك بعد النداء، نحو:
«يا رجل»، ويسمى بالتكثرة المقصودة.

(٣) هذا المثال فيه إشارة إلى أمرين: أحدهما: أن المفرد هنا لا يقابله المثنى والجمع؛ بدليل
أنه مثل على المفرد بالمثنى، والثاني: أن المعرفة هنا تشمل التكثرة المقصودة؛ بدليل أنه
مثل بالتكثرة.

(٤) في «هـ»: أولى من رفعه. بين المصنف هنا أن المختار في العلم المفرد الموصوف
بأبن أو ابنة مضافين إلى علم نحو: «يا زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو» و«يا هَذَا ابْنَ عَمْرٍو» الفتح مع جواز
الضم.

(٥) أي: ولا لام فيه، نحو: «يا زيدا». وظاهر العبارة أنها قيد لفتح المنادى المستغاث به
إذا اتصل بالألف، وليس كذلك، بل هو بيان بأن المستغاث به إذا اتصل بالألف لا يقترون
باللام، قال الرضي: «فكل واحد من اللام والألف يعاقب صاحبه في الاستغاثة والتعجب
ولا يجتمعان». شرح الرضي لكافية ابن الحاجب «القسم الأول» (١/٤١٩).

(٦) أراد به: ما اتصل به شيء من تمامه معمول له، نحو: «يا حَسَنًا وَجْهَهُ» و«يا خَيْرًا مِنْ
زَيْدٍ»، ونَعَتْ لَهُ جُمْلَةً، نحو: «يا حَلِيمًا لَا تَعْجَلْ».

(٧) أي: التكثرة غير المقصودة، وأما المقصودة فهي داخلية في المعرفة، فهي مبنية.

وَتَابِعُ الْمَبْنِيِّ سِوَى التَّأْكِيدِ اللَّفْظِيِّ^(١)، وَمَعْطُوفٍ يَدْخُلُ
«يَا» عَلَيْهِ^(٢)، وَالْبَدَلِ لَاسْتِقْلَالِهِمَا إِنْ مُفْرَدًا وَلَوْ حُكْمًا لِنَصْبِ
الْمُضَافِ^(٣) يُرْفَعُ^(٤) وَيُنْصَبُ^(٥).

(١) فَإِنْ حَكَمَهُ حَكْمُ الْمُؤَكَّدِ إِعْرَابًا وَبِنَاءً، نَحْوُ: «يَا زَيْدُ زَيْدٌ» و«يَا عَبْدَ اللَّهِ عَبْدَ اللَّهِ».

(٢) الْمَعْطُوفُ الَّذِي يَدْخُلُ عَلَيْهِ حَرْفُ النِّدَاءِ هُوَ مَا كَانَ مُجْرَدًا مِنْ «أَلْ»، وَهَذَا حَكَمُهُ حَكْمُ
الْمُنَادَى الْمُسْتَقِلِّ كَالْبَدَلِ، فَيَنْبَغِي فِي نَحْوِ: «يَا زَيْدُ وَبِشْرٌ»، وَيُنْصَبُ فِي نَحْوِ: «يَا زَيْدُ وَأَبَا
عَبْدَ اللَّهِ». وَخَرَجَ بِهَذَا الْقَيْدِ الْمَعْطُوفِ الْمُقْتَرَنُ بِ«أَلْ»، نَحْوِ: «يَا زَيْدُ وَالْحَسَنُ»، فَإِنَّهُ يَبْقَى
عَلَى الْأَصْلِ فِي تَابِعِ الْمُنَادَى الْمَبْنِيِّ، وَهُوَ جَوَازُ الرِّفْعِ وَالنَّصْبِ.

(٣) عِلَّةٌ لِلْإِشْرَاطِ أَيُّ: يَشْتَرِطُ فِي جَوَازِ رَفْعِ وَنَصْبِ تَابِعِ الْمُنَادَى الْمَبْنِيِّ أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا
حَقِيقَةً، أَيُّ: غَيْرُ مُضَافٍ وَلَا شَبِيهِ بِالْمُضَافِ، أَوْ حُكْمًا بِأَنْ كَانَ التَّابِعُ مُضَافًا لَفْظِيًّا، نَحْوُ:
«يَا زَيْدَ الْحَسَنِ الْوَجْهَ»، فَحَكَمَهُ حَكْمُ الْمَفْرَدِ، فَيَجُوزُ فِيهِ الْوَجْهَانِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ مُضَافًا
مَعْنَوِيًّا نَحْوِ: «يَا زَيْدُ ذَا الْمَالِ» فَلَا يَأْخُذُ حَكْمُ الْمَفْرَدِ، بَلْ يَجِبُ نَصْبُهُ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ:
«لِنَصْبِ الْمُضَافِ»، أَيُّ: الْمُضَافِ الْمَعْنَوِي.

(٤) الرِّفْعُ يَكُونُ حَمَلًا عَلَى لَفْظِ الْمُنَادَى، وَالْأَشْبَهُ أَنْ هَذَا الرِّفْعُ مِثْلُ جَرِّ (الْجَوَارِي)
وَرَفْعِ (لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا)، عَلَى قِرَاءَةِ أَبِي جَعْفَرٍ؛ لِلْمَشَاكِلَةِ وَالْإِتْبَاعِ، وَلَيْسَ بِإِعْرَابٍ وَلَا
بِنَاءٍ، وَالتَّسْمِيَةُ بِالرِّفْعِ وَالْجَرِّ مُجَازٌ. يَنْظُرُ: شَرْحُ لِبِ الْأَلْبَابِ (ص: ١٩٠). وَتَنْظُرُ الْقِرَاءَةُ فِي:
الْمَبْسُوطِ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ (ص: ١١٦).

(٥) حَمَلًا عَلَى مُحَلِّ الْمُنَادَى؛ لِأَنَّ الْمُنَادَى فِي الْأَصْلِ مَفْعُولٌ بِهِ.

وَيَجِبُ: أَيُّهَذَا أَوْ أَتَيْتُهَا أَوْ هَذَا مَعَ ذِي اللَّامِ، سِوَى اللَّهِ،
وَيُرْفَعُ مَعَ تَابِعِهِ^(١).

وَيُضَمُّ وَيُنْصَبُ «يَا تَيْمُ تَيْمُ عُدَيَّ»^(٢).
وَجَازَ^(٣) «يَا غَلَامِي» و«غَلَامِي» و«غَلَامًا» و«بَاهَاءٍ وَقَفًّا»^(٤).
وَكَذَا^(٥) «يَا ابْنَ أُمِّ» و«يَا ابْنَ عَمِّ»، وَجَازَ حَذْفُ أَلِفِهِمَا^(٦).

(١) أي: ويرفع ذو اللام المذكور وجوبًا في نحو: «يا أيها الرجل» مع أنه تابع لمفرد مبني وهو «أَيَّ»، فهذا تخصيص لقوله: «وتابع المبني»، إلى آخره، وقوله: «مع تابعه»، أي: ويجب أيضًا رفع تابع ما فيه «أل»، نحو: «يا أيها الرجل الطريف»، فيجب رفع الرجل والطريف.
(٢) جزء بيت لجريز، وتمامه:

«يَاتِيمُ تَيْمُ عُدَي لَا أَبَا لَكُمْ لَا يَلْقَيْنَكُمْ فِي سُوءِ عَمْرٍ»

وهو من شواهد الكتاب (٥٣/١)، والأصول في النحو (٣٤٣/١).

يريد: المندى المكرر إذا أضيف الثاني جاز في الأول الضم بناءً والنصب إعرابًا، فوجه الأول ظاهر، والثاني جعله مضافًا إلى محذوف مثل المذكور أو إليه، والثاني تأكيد فاصلاً.
(٣) أي: في المندى المضاف إلى ياء المتكلم.

(٤) أي: يجوز في هذه الوجوه الأربعة أن تكون في حالة الوقف بالهاء وبلاهاء، فتقول: «يا غلاميه» و«غلاميه» و«غلامه» و«غلاماه».

(٥) أي: ويجوز في المندى المضاف إلى ياء المتكلم مثل ما جاز في المندى المضاف، وهذا مخصوص بنحو: «ابن أم» و«ابن عم»، وأما غيرهما فالياء ثابتة لا غير، نحو: «يا ابن أخي» و«يا ابن خالي».

(٦) أي: إذا قلبت ياء المتكلم ألفًا -وهو أحد الوجوه الأربعة الجائزة- جاز حذف ألفهما وإبقاء الفتحة لكثرة الاستعمال.

وَيَا أَبَتِ «وَيَا أُمَّتِ»، وبِالْأَلِفِ.
وَأَتَى غُلَامَ، وَبِالضَّمِّ^(١)، فِيمَا غَلَبَ^(٢) إِضَافَتُهُ إِلَيْهَا^(٣).
وَيُرْخَمُ، وهو: حَذَفُ آخِرِهِ، وَغَيْرُهُ ضَرُورَةٌ^(٤)، وَقَدْ يُغَيَّرُ
ك: «يَا كِرَا»^(٥).
وَشَرْطُهُ: الْعَلَمِيَّةُ زَائِدًا عَلَى الثَّلَاثَةِ، أَوِ الثَّاءُ^(٦) وَلَا
يَكُونُ مُضَافًا وَمُسْتَعَاثًا وَمَنْدُوبًا وَجُمْلَةً.

(١) أي: المضاف إلى ياء المتكلم جاء شاذًا بحذف الألف وبقاء الفتح، وجاء أيضًا شاذًا بحذف الياء وضم الميم.

(٢) قوله: «فِيمَا غَلَبَ» الخ متعلق بقوله: «جَازَ يَا غَلَامِي» الخ، أي: أَنَّ الحذف والقلب في المضاف إلى ياء المتكلم لا يكون إلا فيما غلب إضافته إليها، لا في كُلِّ منادى مضاف إليها، فلا يجوز في «يَا عَدُوِّي» الحذف والقلب، وإنما يجوز فيه الإسكان والفتح فقط كما في غير المنادى. قال البركلي في قول المصنف: «فِيمَا غَلَبَ إِضَافَتُهُ إِلَيْهَا»: «وهذه زيادة لازمة». شرح لب الأبواب (ص: ١٩٣). أي: قيد لازم في الوجوه الجائزة، زاده المصنف، ولم يذكره ابن الحاجب في الكافية.

(٣) أي: ويرخم غير المنادى في الضرورة، لا في سعة الكلام.

(٤) يريد: أَنَّ الأكثرَ البقاء على ما كان، فيقال: «يَا حَارِ» بكسرِ الحاءِ، والأقلُّ تغييرُهُ وجعلُهُ اسمًا برأسِهِ، فيضم، ومن ذلك: «يَا كَرَا»، أصلُهُ: كَرَوَانُ، فَلَمَّا رُخِمَ قِيلَ: يَا كَرَوَ عَلَى الأكثرِ، وَيَا كَرَا عَلَى الأقلِّ؛ لكونِهِ بعدَ الحذفِ مثلَ عَصَا.

(٥) أي: إذا كان المنادى مختومًا بقاء التانيث فإنه يرخم مطلقًا، فلا يشترط فيه العلمِيَّةُ ولا الزيادةُ، نحو: «يَا ثُبَّ» في: ثُبَّة.

فَلَوْ مُرَكَّبًا^(١) حُذِفَ الْأَخِيرُ^(٢).

وَلَوْ فِي آخِرِهِ صَحِيحٌ بَعْدَ مَدَّةٍ أَوْ زَائِدَتَانِ فِي حُكْمٍ
وَاحِدٍ^(٣) زَائِدًا عَلَى أَرْبَعَةٍ^(٤) ك: «أَسْمَاء»^(٥) وَ«مَنْصُورٍ» حُذِفَا،
وَأَلَّا فَحَرْفٌ^(٦).

(١) أي: مركبًا تركيبًا مزجيًا، نحو: «يَا بَعْلَ» في: بَعْلَبَكْ، لنزوله منزلة تاء التانيث؛ نظرًا
إلى الأصل، أما التركيب الإضافي والإسنادي فقد تقدم أنهما لا يرخمان.
(٢) أي: الاسم الأخير من المركب، لا الحرف الأخير.
(٣) بمعنى: أنهما زيدتا معًا، نحو: «الألف والنون في «عثمان»، والألف والهمزة في
«أسماء».

(٤) زائدا على أربعة أي: الحرف الأخير يحذف مع ما قبله إذا كان زائدا على أربعة أحرف،
 ويفهم منه: أن ما قبله يحذف بثلاثة شروط: أن يكون حرف مد، وزائداً، ورابعاً.
(٥) أسماء إن كان أصله: «وسماء» على ما ذهب إليه سيويه - الكتاب (١/ ٢٥٦) - كان
مثالاً للثاني، وإن كان أفعالاً جمع اسم من السُّمُو كما هو مذهب غيره كان مثالاً للأول،
وأما «منصور» فمثال على الأول قطعاً.

(٦) فلا يحذف ما قبل الأخير في نحو: «سعيد» و«مختار»؛ لأن الأخير في الأول غير زائد
على أربعة، وفي الثاني أصلي وليس بزائد.

❖ وَمَا نُدِبَ وَهُوَ:

الْمُتَفَجِّعُ عَلَيْهِ مَعْرُوفًا^(١)، أَوْ بِهِ^(٢) بـ «وا» أَوْ «يا».
وَهُوَ كَالْمُنَادَى، وَصَحَّ زِيَادَةُ الْأَلِفِ فِيهِ أَوْ فِيمَا أُضِيفَ
إِلَيْهِ، لَا الصَّفَةِ^(٣).

فَلَوْ التَّبَسَّ زَيْدٌ مَدَّةً مُنَاسِبَةً، كـ: «وَا غَلَامِكِيهِ»^(٤).
وَالِهَاءِ^(٥)، وَقَدْ تَحَرَّكَ^(٦).



(١) معروفًا أي: علمًا أو غيره، ولو كان علمًا غير مشهور لا يُندب، ولو كان نكرة مشهورة تُندب.

(٢) أَوْ بِهِ عطفٌ على: عليه؛ ليدخل نحو: «يَا حَسْرَتَاه».

(٣) خِلَافًا لِيُؤَسَّسَ، فلا يقال: وا زيد الطويله، إلا عنده. الكتاب (٢/ ٢٢٦).

(٤) في غلامٍ للمخاطبة، فلو زيد الألف لالتبسَتْ بالمخاطبِ.

(٥) في «و»: والهاء لو وقف عليه. وقوله: «والهاء» بالكسر عطفٌ على الألف في قوله: «وصحَّ زيادةُ الألفِ فيه»، أي: وصحَّ زيادةُ الهاء في آخر المندوب وقفًا.

(٦) في «و»: وقد تحرك للضرورة. يريد: أن أصلَ الهاء السكون، ويجوز تحريكها للضرورة الشعرية بالكسر للساكنين، أو بالضمة بعد الألف والواو تشبيهاً بهاء الضمير، أو بالفتحة بعد الألف لمناسبتها.

★ الْمَفْعُولُ لَهُ:

١٨/٢ مَّا هُوَ بَاعِثٌ عَلَى الْفِعْلِ.

وَشَرْطُهُ: تَقْدِيرُ اللَّامِ^(١)، وَجَازَ لُجُودِهِ مَعَهُ، وَفَاعِلُهُمَا
وَاحِدٌ^(٢).



(١) أي : وشرط المفعول له: تقدير اللام، فإن لم تقدر فلا يكون مفعولاً له باتفاق، وإن ظهرت فلا يكون مفعولاً له عند الجمهور، بل مفعولاً به غير صريح، خلافاً لابن الحاجب، فإنه يرى أنه مفعول له أيضاً؛ لذا قال في الكافية (ص: ١٠١): «وشرط نصبه: تقدير اللام»، ولم يقل: وشرطه: تقدير اللام.

(٢) أي : ويجوز تقدير اللام بشرطين : أحدهما: اتحاد المفعول له مع عامله في زمن الوقوع، وأشار إليه بقوله : «وجاز لوجوده معه»، والثاني : اتحادهما في الفاعل، فإذا تخلف شرط وجب الجبر باللام، نحو: «تأهبت للسفر»؛ لاختلاف الزمن، و«جتتك لمحبتك إياي»؛ لاختلاف الفاعل.

وقوله: «وجاز» فيه إشارة إلى أن ما تحقق فيه الشرطان يجوز نصبه ويجوز جره باللام.

★ المَفْعُولُ فِيهِ:

مَا فِيهِ الْفِعْلُ^(١).

وَشَرْطُهُ: تَقْدِيرُ «فِي»^(٢)، وَيَقْبَلُ الزَّمَانُ مُطْلَقًا، وَالْمَكَانُ مُبْهَمًا، وَهُوَ مَا سُمِّيَ بِخَارِجٍ^(٣)، إِلَّا مَا بَعْدَ دَخَلَتْ وَمَا بِمَعْنَاهُ^(٤).

(١) أي: منصوب وقع في مدلوله الحدث، فخرج نحو: «فَضَّلَ لِلَّهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ».

(٢) أي: وشرط المفعول فيه: تقدير اللام، فإن لم تقدر فلا يكون مفعولاً له باتفاق، وإن ظهرت فلا يكون مفعولاً فيه عند الجمهور بل مفعولاً به بواسطة حرف الجر، خلافاً لابن الحاجب، فإنه يرى أنه مفعول فيه أيضاً؛ لذا قال في الكافية (ص: ١٠٠): «وشرط نصبه: تقدير «في»، ولم يقل: وشرطه: تقدير «في»».

(٣) أي: المكان المبهم هو ما كان خارجاً عن مُسمَّاهُ، فإن تسمية الشيء أماماً مثلاً بوقوعه إزاء وجه إنسانٍ أو نحوه، فيشمل الجهات الستَّ وعندَ ولدى ووسطَ -بالسكون- وإزاء وتلقاء وبين، ونحو هذا: «فرسخٌ» و«ميلٌ». والمؤقت ما ليس كذلك، ك: «الدار» و«المسجد».

(٤) أي: معنى دخلت، وهو: سكنت ونزلت، مستثنى من مفهوم الكلام، يعني: لا يقبلُ المكانُ المعينُ النصبَ بتقدير «في» إلا ما بعد، إلى آخره، نحو: «دخلت الدار» و«سكنت البلد» و«نزلت الخان».

وَالْمُضْمَرُ لَوْ اتَّسَعَ فِيهِ^(١)، وَجَازَ فِي الْإِلَازِمِ وَمَا لَمْ يَتَعَدَّ إِلَى ثَلَاثَةٍ^(٢).
وَيُحَذَفُ عَامِلُهُ، وَيَجِبُ لَوْ فُسِّرَ^(٣).
وَيَتَقَدَّمُ، وَيَجِبُ لَوْ تَضَمَّنَ الصَّدْرَ^(٤).



- (١) برفع «والمضمر» عطفٌ على الزمانِ أو المكانِ، أي: ويقبل الضمير تقدير «في» لو اتَّسَعَ فِيهِ، يحذفها ونصبه على التشبيه بالمفعول به.
- (٢) أي: وجازَ التوسُّعُ في المضمرِ في الفعلِ اللازمِ، نحو: «يَوْمَ الْجُمُعَةِ صُمْنَتْهُ»، وفعلٌ لم يتعدَّ إلى ثلاثةِ مفاعيلٍ، نحو: «يَوْمَ الْجُمُعَةِ ضَرَبْتُهُ زَيْدًا» أو «أَعْطَيْتُهُ زَيْدًا دِرْهَمًا»، ولا يقال: يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَعْلَمْتُهُ زَيْدًا عَمْرًا فَاضِلًا؛ إذ معنى التوسُّعِ جعلُهُ كالمفعولِ بِهِ، فيكونُ كالمتعدِّي إلى أربعةٍ، وهذا لا أَصْلَ لَهُ.
- (٣) أي: يحذف عامله جوازًا للدليل، ك: «يَوْمَ الْجُمُعَةِ» لِمَنْ قَالَ: مَتَى سِرْتُ؟ ويجب في نحو: «يَوْمَ الإِثْنَيْنِ صُمْنَتْهُ».
- (٤) نحو: «كَمْ يَوْمًا أَوْ يَوْمٍ سِرْتُ» و«أَيَّ يَوْمٍ سِرْتُ سِرْتُ».

★ الْمَفْعُولُ مَعَهُ:

مَا صَاحَبَ مَعْمُولًا بِالْوَاوِ وَلَوْ عَامِلُهُ لَفُظًا، وَأُمَكَّنَ
الْعَطْفُ جَازًا^(١)، وَإِنْ مَعْنَى وَأُمَكَّنَ وَجِبَ^(٢)، وَإِلَّا فَالْتَّصُبُ،
ك: «جِئْتُ وَزَيْدًا» وَ«مَا لَكَ وَعَمْرًا»^(٣).
وَلَا يَتَقَدَّمُ^(٤)، وَأَتَى مُنْفَصِلًا^(٥).



- (١) أي : جَازَ العطفُ، والنصبُ على المفعوليَّةِ مَعَهُ، نحو: «جِئْتُ أَنَا وَزَيْدٌ، أَوْ عَمْرًا».
- (٢) أي : وَجِبَ العطفُ لضعفِ العاملِ، نحو: «مَا لَزِيدٌ وَعَمْرُو». والمراد بالعامل المعنوي هنا: أن يكون العامل معنًى مستنبطاً من اللفظِ، فقولنا: «مَا لَزِيدٌ وَعَمْرُو» بمعنى: مَا يَصْنَعُ زَيْدٌ وَعَمْرُو.
- (٣) أي : وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ العطفُ فِي الصَّوْرَتَيْنِ فَالنَّصْبُ عَلَى المفعوليَّةِ مَعَهُ وَاجِبٌ، ك: «جِئْتُ وَزَيْدًا»، وَهَذَا مِثَالٌ لِلْعَامِلِ اللَّفْظِيِّ مَعَ عَدَمِ إِمْكَانِ العطفِ، وَ«مَا لَكَ وَعَمْرًا» مِثَالٌ لِلْعَامِلِ الْمَعْنَوِيِّ مَعَ عَدَمِ إِمْكَانِهِ أَيْضًا.
- (٤) فِي «ج» وَ«د»: وَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَى عَامِلِهِ.
- (٥) أي : يَجُوزُ كَوْنُهُ ضَمِيرًا مُنْفَصِلًا، نَحْو: «جِئْتُ وَإِيَّاكَ»، لَا مُتَصِلًا.

الحال:

نَكِرَةٌ تَوْضُحُ كَيْفِيَّةَ الْعَامِلِ، مُشْتَقًّا أَوْ غَيْرُهُ، ك: «هَذَا بُسْرًا أَطِيبَ مِنْهُ رُطْبًا»^(١).

وَتَقَعُ مَصْدَرًا سَمَاعًا، ك: «أَتَيْتُهُ رَكْضًا».

وَلَا تَتَقَدَّمُ الْمَعْنَوِيَّ^(٢) وَالْمَجْرُورَ^(٣)، إِلَّا لَوْ ظَرْفًا^(٤).

وَتَتَقَدَّمُ ذَاهَا^(٥)، وَهُوَ الْفَاعِلُ أَوِ الْمَفْعُولُ بِهِ، أَوْ كِلَاهُمَا.

(١) هذا مثال على مجيء الحال جامدًا، فـ«بُسْرًا» و«رُطْبًا» حالان جامدان من فاعل «أَطِيبَ» مع جمودهما، والعامِلُ في «رُطْبًا» «أَطِيبُ» بالاتفاق، وفي «بُسْرًا» أيضًا في الصحيح، لا اسمُ الإشارة، فـ«أَطِيبُ» باعتبار أصل الطيبِ عاملٌ في «رُطْبًا»، وباعتبار زيادة الطيبِ عاملٌ في «بُسْرًا»، كأنه قيل: هذا زادَ طيبُهُ بُسْرًا على طيبِهِ رُطْبًا. وتقدّم معمولُ التفضيل مع ضعفه في العمل لأنه إذا تعلّق بشيء واحدٍ حالان باعتبارين يلزم أن يلي كل منهما متعلّقه، فالبسريّة تعلّقت بالمفضّل، وهو هذا، فوجب أن يليه، والرطبيّة تعلّقت بالمفضّل عليه، وهو ضميرُ «منه»، فوجب أن يليه.

(٢) أي: لا تتقدم عاملها المعنوي. والعامِلُ المعنوي هو: ما يستنبط من فحوى الكلام من غير تصريح، كالإشارة، نحو: «هذا زيد قائمًا»، وكالظرف والجار والمجرور، نحو: «زيد في الدار قائمًا».

(٣) أي: ولا تتقدم الحال صاحبها المجرور بالحرف أو بالإضافة.

(٤) قوله: «إلا لو ظرفًا» أي: إلا لو كان العامل المعنوي ظرفًا، قيد لقوله: «ولا يتقدم المعنوي».

فكان ينبغي ألا يفصل بينهما. وعبارة ابن الحاجب في الكافية (ص: ١٠٤) أدق، حيث قال: «ولا يتقدم على العامل المعنوي، بخلاف الظرف، ولا على المجرور في الأصح».

(٥) «ذاها» أي: صاحبها المرفوع والمنصوب، وأما المجرور فقد تقدم حكمه.

وَيُعْرَفُ غَالِبًا^(١)، وَيَجِبُ لَوْ نَكِرَةً صِرْفَةً^(٢).
وَتَكُونُ خَبَرِيَّةً مَعَ الضَّمِيرِ، وَضَعْفٌ لَوْ اسْمِيَّةً^(٣) أَوْ الْوَائِ
أَوْ كِلَيْهِمَا، سِوَى الْمُضَارِعِ الْمُثْبِتِ، فَإِنَّهُ بِالضَّمِيرِ^(٤).
وَلَزِمَ الْمَاضِي الْمُثْبِتُ «قَدْ»^(٥)، وَقَدْ يُقَدَّرُ^(٦).

(١) أي : صاحب الحال.

(٢) أي : ويجب تقديم الحال على صاحبها لو كان صاحبها نكرة صِرْفَةً؛ لئلا تلتبس بالصفة في ذي الحال المنصوب، نحو: «أكرمت قائماً رجلاً»، ثم قدّمت في سائر المواضع طُرْداً للباب، فإن اختصّت بوصفٍ أو غيره لم يجب تقديمها عليه؛ لقربها من المعرفة، وهو المقصود بقوله: «نكرة صرفة»، أي : غير مختصة.

(٣) أي : وضعف وقوع الجملة حالاً مع الضمير وحده لو كانت اسمية.

(٤) أي : المضارع المثبت يقع حالاً، ويكون ربطه بالضمير وحده، ولا يجوز دخول الواو عليه.

(٥) وجه اللزوم: أن الفعل إذا وقع قيد الشيء يعتبر كونه ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً بالنظر إلى ذلك المقيّد، فإذا قيل مثلاً: «جاء زيدٌ ركباً» يفهم منه: أن الركوب كان متقدّماً على المجيء، فلا بدّ من «قد»؛ حتّى يقربه من زمان المجيء.

(٦) نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءَ وَكُم حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء الآية ٩٠].

وَيُحَذَفُ عَامِلُهَا وَيَجِبُ فِي الْمُؤَكَّدَةِ ^(١) لَوْ قَرَرْتَ اسْمِيَّةً،
ك: «زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا» ^(٢).

وَتَقَعُ اسْمِيَّةٌ ^(٣)، وَلَا ^{أ/٩١} تُصَدَّرُ بِالْوَاوِ.



(١) المراد بالحال المؤكدة هنا: الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها، لا المؤكدة لعاملها ولا المؤكدة لصاحبها.

(٢) احترازٌ عما يؤكَّد مضمون جملة فعلية، فإنه لا يجب حذف عاملها، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْتَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة الآية ٦٠]، وك: «زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا»، أي: أحقه بفتح الهمزة، أي: أبوته لك، بمعنى: تحققته وصرت منه على يقين، أو بضم الهمزة بهذا المعنى، وبمعنى: أثبته لك.

(٣) أي: وتقع الحال المؤكدة جملة اسمية كما تقع مفرداً وفعلية، ولا تصدّر تلك الاسمие المؤكدة بالواو، بل بالضمير وحده، نحو: «هو الحقُّ لا شكَّ فيه».

التمييز:

نَكْرَةً تُزِيلُ الْإِبْهَامَ الْوَضْعِيَّ عَنْ ذَاتِ مَذْكُورَةٍ أَوْ مُقَدَّرَةٍ.
فَالأَوَّلُ عَنْ مُفْرَدٍ^(١)، مِقْدَارٍ غَالِبٍ^(٢) مِنَ الْعَدَدِ، وَسَيَّأَتِي،
وَالكَيْلِ وَالْوِزْنِ وَالْمِسَاحَةِ وَالْمِقْيَاسِ^(٣).
فَيُفْرَدُ^(٤) لَوْ قُصِدَ بِهِ الْجِنْسِيَّةُ^(٥)، وَإِلَّا فَيُطَابِقُ^(٦).

(١) أي: ليس بجمله ولا شبهها.

(٢) «غالبًا» احتراز من نحو: «خاتمٌ حديدًا»، وهو: كل نوع أضيف إلى جنسه، فإنه من الذات المفردة لكنه غير مقدار، والمقدار هو: ما كان له قدر معروف. والمقادير خمسة، ذكرها المصنف من قوله: «من العدد»، إلى «والمقياس».

(٣) مثال العدد: «عشرون درهمًا»، والكيل نحو: «قفيزان بُرًّا»، والوزن نحو: «رطلٌ زيتًا»، والمساحة نحو: «ذراعٌ ثوبًا» و«قدرٌ راحةٍ سحابًا»، والمقياس نحو قوله تعالى: ﴿مِثْلُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ [آل عِمْرَانَ الآية ٩١].

(٤) أي: التمييز المفرد، فلا يجمع ولا يثنى.

(٥) مثل: «سمنًا» و«عسلًا» و«زيتًا»، ونحو ذلك مما يسمى باسم الجنس الإفرادي، وهو يطلق على الكثير والقليل، فلا حاجة إلى تثنيته وجمعه.

(٦) أي: وإن لم يقصد به الجنسية، كأن يقصد به الأنواع، فيجوز المطابقة لبيان الأنواع، نحو: «عندي أرطال زيوتًا».

وَلَوْ بِالتَّنْوِينِ أَوْ نُونِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ جازَتْ الإِضَافَةُ^(١).

وَعَنْ غَيْرِهِ ك: «خَاتِمِ فَصَّةً»^(٢)، وَالْجُرُّ أَكْثَرُ^(٣).

وَالثَّانِي عَنْ نِسْبَةٍ، ك: «طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا» وَ«يُعْجِبُنِي طَيْبُهُ

أَبًا»^(٤).

(١) أي: ولو كان المميّز بالتنوين، نحو: «رَطُلٌ عَسَلًا»، أو بنون التثنية، نحو: «منوان عَسَلًا»،

جاز إضافة المميّز إلى التمييز، فتقول: «رَطُلٌ عَسَل» و«منوا عَسَل».

وأما قوله: «والجمع» ففيه نظر، فقد قال البركلي: «والواو بمعنى: أو ومثّل، بنحو:

﴿بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَلًا﴾ [الكهف الآية ١٠٣]، و«حَسَنُونَ وجوها».

ورّد: بأنّ التمييز بعد نون الجمع إنّما يكون عن نسبة في شبه جملة. وهذا هو الحق. ويمكن

أن يراد بنون الجمع: نون شبه الجمع، نحو: «عشرين»، فإنه يجوز إضافته على قلّة. شرح

لب الأبواب (ص: ٢١٣).

أقول: ولهذا الإشكال في نون الجمع لم يذكرها ابن الحاجب في «الكافية»، بل اقتصر

على ما فيه تنوين أو نون تثنية؛ فقال: «ثم إن كان بالتنوين أو بنون التثنية جازت الإضافة،

ولا فلا». الكافية (ص: ١٠٧).

(٢) أي: عن مفرد غير مقدار، فهو قسيم لقوله السابق: «عن مفرد مقدار غالبًا». فتحصل أن

الذات المفردة تكون مقدارًا، وهو الغالب، وقد تكون غير مقدار.

(٣) في «ج» و«ه»: أكثر استعمالاً. أي: والجر في المفرد غير المقدار أكثر.

(٤) أشار بالمثالين إلى أنّ النسبة أعمّ ممّا في الجملة وشبهها، وأنّ منه نسبة الإضافة، كما

في المثال الثاني، فلا يحتاج إلى إفرادها بالذكر، كما في كافية ابن الحاجب (ص: ١٠٧).

وَمَا صَلَحَ لَدَيْهِ صَلَحَ لِمُتَعَلِّقِهِ^(١)، سِوَى الصِّفَةِ فَإِنَّهَا لَدَيْهَا،
فَتْطَابِقُهُ^(٢)، وَتَحْتَمِلُ الْحَالَ^(٣).

(١) أي: تمييز النسبة الذي يصلح أن يكون هو عين صاحبه فإنه يصلح أن يكون لمتعلقه إذا كان التمييز اسمًا، نحو: «أبَا» في «طاب زيد أبَا»، فيجوز أن يراد به زيد نفسه، فالتمييز هنا هو عين زيد، ويجوز أن يكون المراد أبو زيد، فالتمييز هنا متعلق بزيد وليس هو عين زيد، والذي يحدد المراد ويعينه هو القرائن، وحيث يطابق التمييز فيهما ما قصد من الأفراد والثنية والجمع، فنقول إذا جعلته عين صاحبه: «طاب زيد أبَا» و«الزيدان أبوين» و«الزيدون آباء»، وإذا جعلته لمتعلقه فإن قصدت أباه وحده أفردت «أبَا»، وإذا قصدت أبوي زيد ثنيت «أبَا»، فنقول: «طاب زيد أبوين»، وإن قصدت آباءه جمعته، فنقول: «طاب زيد آباء».

(٢) أي: إذا كان تمييز النسبة صفة فإنه يتعين أن يكون لصاحبه، ولا يكون لمتعلقه. فإذا قلت: «طاب زيد والدًا» كان الوالد هو زيدًا لا غير، بخلاف الاسم، نحو: «أب». وقوله: «تطابقه» أي: توافقت الصفة صاحبها في الأفراد وضديه، فنقول: «لله دره فارسًا» و«لله درهمًا فارسين» و«لله درهم فرسانًا».

(٣) وتحتمل الصفة المذكورة الحال نحو: «طاب زيد فارسًا»، و«فارسًا» تمييزًا باعتبار اشتماله على الفروسيّة التي تُزيل الإبهام عن شيء منسوب إلى زيد، وحالًا باعتبار تبين هيئة زيد، وأكثر النحاة على أنه تمييز. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب «القسم الأول» (٢/ ٧١٠).

وَمَا لَمْ يَصْلُحْ لَصَاحِبِهِ فَلَهُ^(١).
وَذَانِ^(٢) فِيهِمَا^(٣) كَمَا ذُكِرَ^(٤).
وَلَا يَتَقَدَّمُ^(٥).

(١) أي: تمييز النسبة الذي لا يصلح أن يكون لصاحبه فإنه يتعين أن يكون لمتعلقه، نحو: «طاب زيدٌ علمًا».

(٢) أي: ما صَلَحَ وما لم يصلح.

(٣) أي: في الأفراد إذا كان جنسًا، نحو: «طاب زيد علمًا»، فلا يشئ ولا يجمع، والمطابقة إذا قصدت الأنواع، نحو: «طاب زيد علمًا».

(٤) أي: كما ذكر في تمييز المفرد، حيث قال: «يفرد لو قُصِدَ به الجنسية، وإلا فيطابق».

(٥) أي: ولا يتقدَّم التمييزُ على عاملِهِ مطلقًا، أي: سواء كان العامل فعلاً كما في تمييز النسبة، أو غير فعل كما في تمييز المفرد، فأما تمييز المفرد فلا يتقدم اتفاقًا، وأما تمييز النسبة فممنعه سيبويه. (الكتاب ١/ ٢٠٥)، وأجازه المازني والمبرد. (المقتضب ٣/ ٣٦).

☆ الْمُسْتَثْنَى:

مُتَّصِلٌ، وَهُوَ: مَا عُلِمَ دُخُولُهُ، ^{١/٩} وَخَرَجَ بَبَابِ «إِلَا».
وَمُنْفَصِلٌ ^(١)، وَهُوَ: مَا بَعْدَهُ ^(٢) وَعُلِمَ عَدَمُهُ ^(٣)، وَإِلَّا
فَصِفَةٌ ^(٤).

(١) جعل قسيم المتصل المنفصل، ولم يجعله المنقطع كما هو عند جمهور النحاة؛ ليشمل ما خرج باعتبار المفهوم، وهو كون المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، كـ: «جاءني القوم إلا حماراً»، أو ما خرج باعتبار المراد، وهو كون المستثنى مخرج من المستثنى منه قبل الإسناد، كـ: «جاءني القوم إلا زيداً» مُشِيرًا إلى جماعة خالية عن زيد، والجمهور على أن «زيداً» في «جاءني القوم إلا زيداً» داخل في المستثنى منه، وعلل الرضي ذلك فقال: «لإجماع أهل اللغة على أن الاستثناء مخرج، ولا إخراج إلا بعد الدخول». شرح الرضي للكافية «القسم الأول» (٢/٧١٨).
(٢) أي: ما بعد «إِلَا».

(٣) أي: أي عدم دخول مدلوله في المستثنى منه باعتبار المفهوم، كـ: «جاءني القوم إلا حماراً»، أو المراد، كـ: «جاءني القوم إلا زيداً» مُشِيرًا إلى جماعة خالية عن زيد.
(٤) أي: وإن لم يُعْلَمَ دخول ما بعد باب «إِلَا» فيما قبله ولا عدم دخوله، بل يكون على الاحتمال، ولم نفسّر بدخول المستثنى في المستثنى منه فصِفَةٌ، أي: فباب «إِلَا» صِفَةٌ، فتكون «إِلَا» بمعنى: «غير»؛ لتعذر الاستثناء بقسميه، كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلُ اللَّهِ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء الآية ٢٢]، فـ﴿إِلَّا﴾ هنا صفة لـ﴿آلِ اللَّهِ﴾، كأنه قال: لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا. ووجه تعذر الاستثناء: لأنه يؤدي إلى إثبات آلهة، والله مستثنى منهم، وذلك فاسد. ولا يصح أن يقال: رفع الجلالة على البدل من ﴿آلِ اللَّهِ﴾؛ لأن البدل هو المقصود، والمبدل منه في حكم الساقط، فيؤدي ذلك إلى أن يكون المعنى: لو كان فيهما آلهة لفسدتا. وهذا أشنع القول، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، فلم يبق إلا أن تكون ﴿إِلَّا﴾ صِفَةٌ، فيستقيم المعنى. ينظر: مصباح الراغب شرح كافية ابن الحاجب (ص: ٢٦٤).

وَقَدْ يُحَذَفُ^(١).

وَيُنْصَبُ^(٢) لَوْ مُقَدَّمًا أَوْ مُنْقَطِعًا، وَقَدْ يُرْفَعُ فِي تَمِيمٍ^(٣)، أَوْ بَعْدَ
«لَيْسَ» وَ«لَا يَكُونُ» وَ«مَا خَلَا» وَ«مَا عَدَا» وَ«خَلَا» وَ«عَدَا»، وَقَدْ
يُجَرُّ بِهِمَا^(٤).

(١) أي : المستثنى، كـ: «جاءني القومُ ليسَ إلا»، أي : ليسَ الجائِي إلا زَيْدًا.

(٢) أي : ينصب المستثنى بـ«إلا» وجوبًا في المواضع التالية.

(٣) أي : الاستثناء المنقطع.

(٤) أي : بـ«خلا» و«عدا» غير المسبوقتين بـ«ما» المصدرية، أما المسبوقتان بها فيجب فيهما
النصب كما في المثالين المتقدمين.

أَوْ فِي مُوجِبٍ ذَكَرَ فِيهِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ^(١)، فَلَوْ فِي غَيْرِهِ
مَعَهُ^(٢) فَالْبَدَلُ أَوَّلَى مِنَ النَّصْبِ^(٣)، وَلَوْ تَعَذَّرَ فَعَلَى مَحَلِّهِ كَ:
«لَا أَحَدَ فِيهَا إِلَّا زَيْدٌ»^(٤).

(١) ويسمى الاستثناء حينئذ: تامًّا موجبًا، وحكمه كما ذكر وجوب النصب.

(٢) أي: فلو كان في غير الموجب معه، أي: مع المستثنى منه، والاستثناء حينئذ يسمى:
تامًّا منفيًّا، وسيأتي حكمه.

(٣) في «ج» و«هـ»: أولى من النصب على الاستثناء.

(٤) أي: لو تعذر البديل على لفظ المستثنى منه فعلى محله، نحو: «لَا أَحَدٌ فِيهَا إِلَّا زَيْدٌ»، ف«زيد» لا
يصح أن يكون بدلًا من «أحد»، بل من محل اسم «لا»، وهو الرفع بالابتداء. قال ابن الحاجب: «وأما
امتناع البديل على اللفظ في قولك: «لَا أَحَدٌ فِيهَا إِلَّا زَيْدٌ»... فلأن العامل في هو «لا» و«لا» إنما عملت
لكونها نفيًّا، فإذا أبدل من معمولها على اللفظ وجب تقديرها بعد الإثبات، وهي عملت للنفي، فكيف
تعمل مع انتقاض ما عملت لأجله؟ وأيضًا فإنه يؤدي إلى باطل؛ لأن «إلا» تقتضي إثبات ما بعدها،
و«لا» تقتضي نفيه، فيصير مثبتًا منفيًّا في حال واحدة». شرح المقدمة الكافية له (٥٥٠ / ٢).

وَمَعَ عَدَمِهِ يُعَرَّبُ بِإِعْرَابِهِ مَا لَمْ يُكَرَّرْ، فَيُنْصَبُ
أَحَدُهُمَا^(١)، وَيَكُونُ فِيهِ لَوْ يُفِيدُ^(٢).
وَيُجَرَّبُ «سَوَى» وَ«سَوَاءً»، وَهُمَا ظَرْفَانِ مَنْصُوبَانِ^(٣).
وَ«حَاشَا»، وَقَلَّ النَّصْبُ فِيهِ.

(١) أي : ومع عَدَمِهِ -أي : المستثنى منه- يعرَّبُ المستثنى بإِعْرَابِهِ، أي : المستثنى منه، ما لم يتكرَّر المستثنى، فإذا كُرِّرَ ينصبُّ أحدهما، والآخر قد ينصبُّ أيضًا وقد لا ينصبُّ، نحو : «جاءَ المكيُّونَ إلَّا قريشًا إلَّا هاشمياً إلَّا عقيلًا»، فقد جاءَ من المكيِّين غيرُ قريشٍ مع جميع بني هاشمٍ إلَّا عقيلًا، وفي غير الموجِبِ : «ما جاءَ المكيُّونَ إلَّا قريشٌ إلَّا هاشمياً إلَّا عقيلٌ»، فقد جاءَ من المكيِّين مع عقيل جميعُ قريشٍ إلَّا هاشمياً. ينظر : شرح لب الألباب للبركلي (ص : ٢٢٤).

(٢) أي : ويكونُ عَدَمُ المستثنى منه فِيهِ -أي : في الموجِبِ- لو يفيدُ الكلامُ بأنَّ يكونَ الحكمُ ممَّا يصحُّ أن يثبتَ على سبيلِ العمومِ، نحو : «يحرِّكُ الفلكُ الأسفلَ عندَ الأكلِ إلَّا التماسحَ»، وعدمُ الإفادةِ في غيرِ الموجِبِ، نحو : «ما ماتَ إلَّا زيدٌ» نادرٌ، والإفادةُ في الموجِبِ نادرٌ، فالأصلُ في الاستثناءِ المفرغِ -وهو الذي لم يذكر فيه المستثنى منه- أن يكونَ منفيًا، ويجوز أن يكونَ مثبتًا إذا أفاد، كما ذكر.

(٣) أي : ظرفانِ منصوبانِ أبدًا؛ لأنَّهما في الأصلِ بمعنى : مكانٍ، ثمَّ استُعيرَا للاستثناءِ.

و«لَا سِيَّما»^(١)، وَجَاَزَ الرَّفْعُ، وَقَلَّ النَّصْبُ^(٢).
و«غَيْرُ»، وَهُوَ صِفَةٌ، وَيُعْرَبُ فِيهِ كإِغْرَابِهِ^(٣) عَلَى
التَّفْصِيلِ.



(١) قال البركلي: «ولا سِيَّما» عطفٌ على: «سوى»، أيضًا لإضافة «سَيِّ» إليه، و«ما» زائدة أو إلى ما، وهي نكرةٌ غيرُ موصوفةٍ، والاسمُ بعدها بدلٌ منها، والسَيِّ بمعنى: المثل، ولا لنفِي الجنسِ، وخبرُها محذوفٌ، والواوُ الداخلةُ عليها في بعضِ المواضعِ اعتراضٌ، فمعنى: «جاءني القومُ ولا سِيَّما زيدٌ»: ولا مثلَ زيدٍ موجودٍ في القومِ الَّذِينَ جاءوا، أي: هوَ أخصُّ لي، وأشدُّ إخلاصًا بالمجيءِ». شرح لب الألباب (ص: ٢٢٧).

(٢) أي: وجازَ الرفعُ فيما بعدَ «لا سِيَّما»، وهوَ أقلُّ من الجرِّ، على أَنَّهُ خبرٌ محذوفٌ، و«ما» بمعنى: الَّذي أو نكرةٌ موصوفةٌ بجملةٍ اسميةٍ، وَقَلَّ النَّصْبُ بعدَ «لا سِيَّما»، على أَنَّ «ما» نكرةٌ غيرُ موصوفةٍ، و«أعني» مقدَّرٌ.

(٣) أي: «غير» في أصلٍ وضعه لدلالته على ذاتٍ مبهمَةٍ باعتبارِ معنى معيَّن، هوَ المغايرةُ، ويعرب فيه، أي: في باب الاستثناء إعراب المستثنى بـ«إلا» بالتفصيل المذكور سابقًا.

✽ خَبَرُ بَابِ كَانَ:

المُسْنَدُ إِلَى اسْمِهِ، وَهُوَ كَالْخَبَرِ^(١).
وَيُحَذَفُ عَامِلُهُ، ك: «إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ»، وَفِيهِ وَجُوهٌ^(٢).
وَيَجِبُ، ك: «أَمَّا وَإِنَّمَا أَنْتَ»، أَيْ: لِأَن كُنْتُ^(٣).



(١) قال البركلي: «أَي: خبر المبتدأ في أقسامه وأحكامه وشرائطه المذكورة، وجواز تقديمه معرفة مشروط بـ: وجود الإعراب اللفظي في أحد المعمولين، وهو قرينة هاهنا؛ لاختلاف إعرابيهما، بخلاف خبر المبتدأ؛ لاتحاد إعرابيهما، فلا بد في الجواز هاهنا من قرينة أخرى، فلا مخالفة بين الخبرين. وابن الحاجب لما غفل عن الاستثناء في خبر المبتدأ ظن مخالفتها في هذا الحكم، فقال في الكافية (ص: ١١٣): «ويتقدم على اسمها معرفة». المرجع السابق (ص: ٢٢٩).

(٢) الوجوه هي:

- نصب الأول ورفع الثاني، أي: إِنْ كَانَ عَمَلُهُ خَيْرًا فَجَزَاؤُهُ خَيْرٌ. وهذا أقوى؛ لقلة الحذف وقوة المعنى.

- وعكسه، أي، وَإِنْ كَانَ فِي عَمَلِهِ خَيْرٌ فَكَانَ جَزَاؤُهُ خَيْرًا، وهذا أضعف لضدي علتي الأول.

- وجزهما بتقدير حرف الجر ليس بقياس.

(٣) أي: بفتح الهمزة وكسرها، أي: «لَأَن كُنْتُ» تفسير للمفتوحة، حُذِفَ اللام الجارة قياساً ثُمَّ حُذِفَ «كَانَ» اختصاراً، فانقلب المتصل منفصلاً، وزيدت «ما» عوضاً عن «كَانَ»، فأدغم. وأصل المكسورة: «إِنْ كُنْتُ» بلا لام، ففعل به ما مر.

❖ اسْمُ بَابٍ إِنَّ:

مَعْمُولُهُ^(١) الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ.

وَلَا يُحَذَفُ إِلَّا لِلضَّرُورَةِ.



❖ الْمَنْصُوبُ بِ«لَا» الَّتِي لَتَفِي الْجِنْسِ:

الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ يَلِيهَا نَكْرَةٌ مُضَافًا أَوْ مُشَبَّهًا بِهَا.

فَلَوْ مُفْرَدًا بُنِيَ عَلَى نَصْبِهِ.

وَلَوْ مَفْضُولًا أَوْ مَعْرِفَةً، وَإِنْ مُفْرَدًا رُفِعَ وَكُرِّرَ.

وَكَثُرَ حَذْفُهُ فِي: «لَا عَلَيْكَ»^(٢).

وَفِي: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ» وَجُوهٌ^(٣).

(١) الضمير عائدٌ إلى الباب.

(٢) أي: لا بأس عليك.

(٣) قال البركلي: «أي فيما عطفَ مع تكريرٍ لا نكرتين مفردتين متصلتين وجوه: فتحهما على الأصل المذكور، عطف مفرد أو جملة بتقدير خبر الأول، ونصب الثاني عطفًا على لفظ الأول منويًا لإعرابه، ورفع عطفًا على محله، و«لا» زائدٌ فيهما، ورفعهما بالابتداء؛ لتطابق السؤال، ورفع الأول على أن «لا» بمعنى: «ليس»، أو إلغاء العمل للتكرير». المرجع السابق (ص: ٢٣٢).

وَلَا تُغَيِّرُ الْهَمْزَةُ تَأْثِيرَهَا، بِخِلَافِ الْجَارِ^(١)، وَتُفِيدُ الْاسْتِفْهَامَ^(٢)
وَالْتَمَنِّي^(٣) وَالْعَرَضَ^(٤).
وَنَعْتُ الْمَبْنِيِّ مُفْرَدًا يَلِيهِ^(٥) يُبْنَى وَيُرْفَعُ وَيُنْصَبُ^(٦)،
وَالْأَلِ^(٧) فَاِلْإِعْرَابُ^(٨).
وَيُعْطَفُ عَلَى لَفْظِهِ وَمَحَلِّهِ^(٩).
وَالْبَوَاقِي كِتَابِيعُ الْمُنَادَى^(١٠).

(١) نحو: «أَدَيْتَنِي بِلا جُرْم».

(٢) نحو: «ألا رجل في الدار».

(٣) نحو: «ألا ماء أشربُهُ حين لا يَرُجى ماء».

(٤) نحو: «ألا تَزُولَ عِنْدِي».

(٥) شرطان لجواز الوجوه الثلاثة التالية في نعت اسم «لا» المبني، وهما: أن يكون النعت

مفردًا، وأن يكون تاليًا للاسم، أي: لا يوجد فاصل بين النعت واسم «لا».

(٦) نحو: «لا رجلٌ ظريفٌ وظريفًا في الدار». البناء على أن النعت مركب مع «لا» واسمها،

والرفع على محل «لا» واسمها، وهو الرفع على الابتداء، والنصب على محل اسم «لا».

(٧) أي: إذا لم يتحقق الشرطان فإنه ينتفي البناء، ويتعين الإعراب رفعًا ونصبًا، نحو: «لا رجل

طالعًا وطالعٌ جبلاً»؛ لانتفاء الأفراد، و«لا رجل جالسٌ ظريفٌ وظريفًا»؛ لوجود الفاصل.

(٨) العطف على لفظ اسم «لا» يكون بالنصب، وإن كانت حركة الاسم حركة بنائية إلا أنها تشبه

حركة النصب، والعطف على محل اسم «لا» يكون بالرفع؛ إذ هو مرفوع في الأصل. والمشهور

عند النحاة أن الرفع والنصب كلاهما باعتبار المحل، فأما النصب فباعتبار محل اسم «لا»، وأما

الرفع فباعتبار محل «لا» واسمها، ويمتنع البناء هنا؛ لوجود الفاصل، وهو حرف العطف.

(٩) قال البركلي: «أي: غير النعت والمعطوف، كتابيع المنادى، فيبنى البدل إن كان مفردًا،

وكذا التأكيد اللفظي، ويجوز الرفع والنصب في عطف البيان». المرجع السابق (ص: ٢٣٤).

وَجَازَ «لَا أَخَا لَهُ» بِلَا فَضْلٍ بَيْنَهُمَا^(١)، لَا فِيهَا^(٢)؛
لِلتَّشْبِيهِ^(٣)، وَشَاعَ الْبِنَاءُ^(٤).



- (١) ولو فَضَّلَ نحو: «لَا أَخَ فِي الدَّارِ لَكَ» لم يَجُزْ إثباتُ الألفِ.
- (٢) أي: لا يجوز إثبات الألف في «أخا» إذا كان الجار بعده «في»، فلا يقال: «لَا أَخَا فِيهَا» بإثبات الألف، بل بحذفها، فيكون مفردًا مبنيًا.
- (٣) هذه علة جواز إثبات الألف في «أخا» في مثل قولنا: «لَا أَخَا لَهُ»، وهي تشبيهه بالمضاف؛ لمشاركته له في أصل معناه، وذلك أَنَّ أصل معنى المضاف الذي هو «أخوك» أصله: أخ لك، ففيه تخصيص الأخ بالمخاطب فقط، ثم لما حذف اللام وأضيف صار المضاف معرفة، ففي «أخوك» تخصيص أصلي وتعريف حادث بالإضافة، و«أَخَ لَكَ» شارك «أخوك» في التخصيص الذي هو أصل معناه، ولهذه العلة امتنع إثبات الألف في «لَا أَخَا فِيهَا»؛ لِأَنَّ الحرف «في» لا يفيد التخصيص. ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب «القسم الأول» (٢/ ٨٤٨).
- والقول بإثبات الألف في «أخا» في مثل قولنا: «لَا أَخَا لَكَ» تشبيهاً بالمضاف وليس بمضاف على الحقيقة هو قول ابن الحاجب. الكافية (ص: ١١٨). ومذهب سيبويه أَنَّهُ مضاف، واللام للتأكيد. الكتاب (٢/ ٢٧٦).
- (٤) أي: أَنَّ الكثير أن يقال: «لَا أَخَ لَهُ» بالبناء، وما عدا ذلك قليل، ولكن لا إلى حد الشذوذ، كما قال الرضي في شرح الكافية «القسم الأول» (٢/ ٨٤٥).

❖ خَبُرُ «مَا» وَ«لَا» الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِ«لَيْسَ»:

الْمُسْنَدُ إِلَى اسْمِيهِمَا.

وَلَا يَعْمَلَانِ فِي تَمِيمٍ.

وَيَنْطَلُ عَمَلُهُمَا بِتَقْدُّمِهِ، وَزِيَادَةِ «إِنْ»^(١)، وَانْتِقَاضِ النَّفْيِ
بِ«إِلَّا».

وَلَوْ عُطِفَ^(٢) بِمَوْجِبٍ رُفِعَ^(٣)، وَإِلَّا نُصِبَ أَوْ جُرَّ^(٤).



(١) في «هـ» و«و» زيادة: إن مع ما.

(٢) في «هـ» و«و»: ولو عطف على خبرهما بموجب، الخ.

(٣) أي: ولو عُطِفَ على خبرهما بموجب - بكسر الجيم -، أي: عاطف يفيد الإيجاب، وهو «بل» و«لكن» رُفِعَ المعطوف؛ حملاً على محلّ الخبر أو على أنّه خبرٌ مبتدأٌ محذوف، ولا ينصب؛ لانتقاض النفي.

(٤) أي: وإن لم يعطف بموجب بل بغيره نُصِبَ؛ حملاً على لفظه، أو جرَّ على توهم تقدير الباء في الخبر، ويجوزُ الرفعُ أيضاً بتقديرِ المبتدأ فقط.

المَجْرُورَاتُ

✽ المُضَافُ إِلَيْهِ:

مَا نُسِبَ إِلَيْهِ بِالْجَارِ الْمُقَدَّرِ ^(١) الْمُؤَثِّرِ ^(٢).

وَشَرْطُهَا: كَوْنُ الْمُضَافِ بِلَا تَنْوِينٍ وَلَوْ مُقَدَّرًا ^(٣)، وَمَا يَقُومُ مَقَامَهُ بِهَا ^(٤).

وَهِيَ لَفْظِيَّةٌ لَوْ صِفَةٌ مُضَافَةٌ إِلَى مَعْمُولِهَا، وَالتَّخْفِيفُ تَفِيدٌ ^(٥)، فَتَوْصَفُ التَّكْرَةُ بِهَا.

(١) «المقدر» احتراز من الجار المملووظ، فإنَّ ما بعده يكون مجرورًا به، فلا يكون من باب الإضافة. وعبارة ابن الحاجب: «والمضاف إليه: كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف الجر لفظًا أو تقديرًا مرادًا». الكافية (ص: ١٢١). ويفهم من كلامه: أنَّ مصطلح المضاف إليه عنده يشمل المجرور بالحرف والمجرور بالإضافة، فإذا نسب إلى الاسم بالجار المملووظ فهو مجرور بالحرف، وإذا نسب إليه بالجار المقدر فهو المجرور بالإضافة. وهو مصطلح سيويه. الكتاب (١/ ٤١٩). والمشهور عند النحاة هو ما أشار إليه البيضاوي من أنَّ المضاف إليه: «ما نسب إليه بالجار المقدر». وهنا ندرك براعة البيضاوي في اختصار الكافية.

(٢) «المؤثر» هو: الجار الذي حذف وعمله باقٍ، وهو الجر. واحترز بذلك عن المفعول له وفيه؛ فإنَّ الحرف فيهما مقدر إلا أنَّه غير مؤثر.

(٣) «مقدَّرًا» بمعنى: أنَّه لو كان فيه تنوينٌ لحُذِفَ لأجل الإضافة، نحو: «كَمَ رجل».

(٤) «وما» عطْفٌ على: تنوين. و«يقومُ مقامه» أي: التنوين، وهو نونُ التثنية والجمع. و«بها» أي: بسبب الإضافة، متعلِّقٌ بكون.

وَصَحَّ «الضَّارِبَا زَيْدٌ»^(١)، دُونَ الضَّارِبِ^(٢)، إِلَّا لَوْ مُتَّصِلًا أَوْ ذَا اللَّامِ
أَوْ مُضَافًا إِلَيْهِ^(٣).

وَالَّا فَمَعْنَوِيَّةٌ، وَشَرْطُهَا: تَنْكِيرُ الْمُضَافِ، وَتُفِيدُ:
تَعْرِيفَهُ بِالْمَعْرِفَةِ إِلَّا «مِثْلَ» وَ«غَيْرَ» وَشِبْهَهُمَا^(٤)، مَا لَمْ
يَشْتَهَرْ^(٥).
وَتَخْصِيصُهُ بِالنَّكِرَةِ.

(١) لحصول التخفيف بحذف النون.

(٢) يعني: لم يصح المفردُ المعرَّفُ باللامِ المضاف؛ لعدم التخفيف؛ إذ سقط التنوين
باللام السابق.

(٣) استثناء من الحكم السابق المفهوم من الأمثلة، وهو عدم صحة إضافة الوصف المفرد.
وعليه: فتصح إضافة الوصف المفرد في المواضع الثلاثة المذكورة، وهي: كون المضاف
إليه ضميرًا متصلًا، نحو: «الضاربك»، وكونه مقترنًا بـ«أل»، نحو: «الضارب الرجل»،
وكونه مضافًا لما فيه «أل»، نحو: «الضارب ذي المال».

(٤) فإنها لا تعرف بالإضافة؛ لتوغلها في الإبهام، فتوصف بها النكرة، لا المعرفة، نحو:
«مررت برجل غيرك».

(٥) فإذا اشتهر المضاف إليه بمماثلة المخاطب وبمغايرته في شيء من الأشياء كالعلم
والشجاعة نحو: «جاء مثلك» كان معرفة إذا قصد الذي يماثلك في الشيء الفلاني أو
كان له ضد واحد نحو: «عليك بالحركة غير السكون»، وقوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ
عَلَيْهِمْ﴾ [الْفَاتِحَةِ آيَةُ ٧]، صفة ﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الْفَاتِحَةِ آيَةُ ٧]، فالمنعم
عليهم هم غير المغضوب عليهم، فتعرفت «غير» حينئذ، وصح وصف المعرفة بها.

وَتُقَدَّرُ «مِنْ» لَوْ صَدَقَ عَلَيْهِ^(١)، وَإِلَّا فَ«الْلَامُ»^(٢).

وَلَا تُضَافُ صِفَةٌ إِلَى مَوْصُوفِهَا، وَبِالْعَكْسِ، وَلَا الشَّيْءُ
إِلَى مِثْلِهِ، وَأَوَّلُ: «أَخْلَاقُ ثِيَابٍ» وَ«مَسْجِدُ الْجَامِعِ» وَ«قَيْسُ
قُقَّةٍ»^(٣).

وَلَا يَجُوزُ إِضَافَةُ الْمُضَافِ، وَلَا تَقْدِيمُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ،
وَالْفَضْلُ بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالظَّرْفِ لِلضَّرُورَةِ.

(١) أي: إذا صدق إطلاق المضاف إليه على المضاف أو العكس؛ لوجود علاقة بينهما،

نحو: «خاتم فضة»، فالقطعة التي تلبس يصدق عليها اسم «الخاتم» وكذلك «الفضة».

(٢) أي: وإن لم يصدق كلٌّ منهما على الآخر، فاللام مقدرة، أو يُقَدَّرُ اللام، نحو: «غلام
زيد»، فغلام لا يصدق على زيد، والعكس صحيح.

(٣) تأويل المثال الأول: أن أصله: ثياب أخلاق بالوصف، فحذف الموصوف وصارت
الصفة كالاسم، فالتبس، فأضيف للبيان، لا من حيث إنه موصوف، والثاني: أن أصله:
مسجد الوقت الجامع، فحذف المضاف إليه «الوقت» وأقيمت الصفة «الجامع» مقام
المضاف إليه، والثالث: على أنه أضيف المدلول «وهو المسمى» إلى الدال «وهو
الاسم»، والاسم لفظ والمسمى غيره، وإنما وضع عليه.

وَيُحَذَفُ هُوَ^(١)، وَالْمُضَافُ وَيُعْرَبُ بِإِعْرَابِهِ عِنْدَ عَدَمِ
اللَّبْسِ^(٢)، وَتَجْمُوعُهُمَا^(٣).^{ب/١١}

وَيُكْسَرُ الصَّحِيحُ وَمَا لِحَقُّهُ^(٤) بِالْيَاءِ^(٥)، وَهِيَ مَفْتُوحَةٌ أَوْ سَاكِنَةٌ^(٦).
وَتَثْبُتُ الْأَلِفُ، وَهَذِيلُ تَقْلِبُ يَاءً إِلَّا الثَّانِيَّةُ^(٧).
وَتُدْغَمُ الْيَاءُ وَالْوَاوُ فِيهَا، وَتُفْتَحُ^(٨).



(١) أي: المضاف إليه، ويُبنى المضاف كما في الغايات، وقد يُترك على حاله بغير تنوين، وهذا في
الغالب إذا عُطِفَ على ذلك المضاف مضاف آخر إلى مثل ذلك المحذوف، نحو: «خُذْ نَصْفَ
وَرُبْعَ مَا حَصَلَ»، ومن غير الغالب قراءة بعضهم قوله تعالى: (فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ). المبسوط في
القراءات العشر (ص: ١١٧)، أي: فلا خوف شيء عليهم. وفيما عداها يبقى على إعرابه. ويردُّ
تنوينه: نحو قوله تعالى: ﴿وَكَلَّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأُمُتِلَ﴾ [الفرقان الآية ٣٩].

(٢) أي: ويحذف المضاف ويعرب المضاف إليه إعرابه، نحو: «(واسأل القرية) بالفتح،
والأصل: أهل القرية. وقد يُترك على إعرابه، كقراءة بعضهم قوله تعالى: (وَأَلَّهَ يُرِيدُ
الْآخِرَةَ) بالجر. إعراب القراءات الشواذ (١/ ٦٠٥).

والأصل: عمل الآخرة، فحذف المضاف (عمل)، وبقي المضاف إليه على حاله.

(٣) أي: المضاف والمضاف إليه، كما يُقال: هو مني فرسخان، أي: مقدار مسافة فرسخين.

(٤) في «ب» و«و»: والملحق به...

(٥) أي: ويكسر المضاف الصحيح، يعني: ما ليس في آخره حرفٌ علّةٌ، والملحقُ به يعني:
مَا آخِرُهُ حَرْفٌ عَلَّةٌ، سَكَنْتَ مَا قَبْلَهَا بِإِضَافَتِهِمَا إِلَى الْيَاءِ، أي: ياء المتكلم.

(٦) أي: ياء المتكلم.

(٧) أي: إذا كان الاسم المضاف إلى ياء المتكلم مختموم بالألف فإنها تثبت، فتقول:
«عصاي». وهذيل تقلب الألف ياء وتدغمها في ياء المتكلم، فتقول: «عصي»، إلا إذا
كانت الألف ألف الثانية فتثبت عندهم كما تثبت عند غيرهم، فيقال: «معلماي».

(٨) أي: تدغم الياء في المثني والجمع - حالة الجر - في ياء المتكلم، نحو: «مررت بمعلمي
وبمعلمي»، وتدغم الواو في الجمع فيها، أي: في ياء المتكلم وتفتح الياء المدغمة.

التَّوَابِعُ

★ التَّابِعُ:

مَا تَبَعَ سَابِقَهُ فِي الإِغْرَابِ، وَلَا يَتَقَدَّمُ إِلَّا الْعَطْفُ لِلضَّرُورَةِ^(١).
وَهُوَ:

★ نَعْتُ:

لَوْ دَلَّ عَلَى مَا فِيهِ^(٢).

وَتَبِعَهُ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ، وَالْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ،
وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ، أَوْ فِي مُتَعَلِّقِهِ^(٣)، وَتَبَعَ فِي الْأَوَّلَيْنِ وَكَالْفِعْلِ
فِي الْبَاقِي.

وَيُخَصَّصُ أَوْ يُوضَّحُ، وَيَأْتِي لِمُجَرَّدِ الثَّنَاءِ وَالذَّمِّ وَالتَّأْكِيدِ.

وَالْمَنْسُوبُ وَ«ذُو» نَعْتُ مُطْلَقًا^(٤).

(١) أي: ولا يتقدم التابع إلا العطف بالحرف؛ للضرورة الشعرية، كقول الأحوص:

«عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ»

ديوان الأحوص (ص: ١٩٠)، وجمع الهوامع (٣/ ٣٩).

(٢) أي: ما دل على معنى ثابت في المتبوع دلالة التزامية. وهو النوع الأول من نوعي

النعت، وهو النعت الحقيقي، نحو: «جاء زيد الكريم».

(٣) أي: أو ما دل على معنى ثابت في متعلق المتبوع دلالة التزامية. وهو النوع الثاني من

نوعي النعت، وهو النعت السببي، نحو: «جاء زيد الكريم أبوه».

(٤) أي: في جميع الاستعمالات؛ إذ وضعهما للدلالة على ذات مبهمه ومعنى فيها، فكانا

كالصفات المشتقة.

وَأَيُّ لَنَكِرَةٍ لَمَدَحِهَا^(١).

وَالْجِنْسُ لِهَذَا^(٢).

وَهَذَا لَعَلِّمٍ أَوْ مُضَافٍ إِلَى عَلَمٍ أَوْ صَمِيرٍ أَوْ مِثْلِهِ^(٣) أَوْ^(١٢) خَاصًّا^(٤).

وَتُوصَفُ التَّنَكُّرَةُ بِالْخَبَرِيَّةِ بَعَائِدٍ^(٥).

(١) اللامُ الأولى للتخصيص، والثانية للتعليل، نحو: «مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ»، أي: كاملٍ في الرجوليَّة.

(٢) أي: اسمُ الجنس يكون نعتًا للفظٍ «هذا»، نحو: «هذا الرجل مبدعٌ».

(٣) أي: اسم الإشارة يكون نعتًا للأنواع الأربعة المذكورة: العلم، والمضاف للعلم،

والمضاف للضمير، والمضاف لمثل اسم الإشارة. مثال الأول: «جاء زيد هذا»، والثاني:

«جاء غلام زيد هذا»، والثالث: «زيد غلامك هذا»، والرابع: «جاء غلام هذا هذا».

(٤) أي: حال كون كلٍّ من «أيٍّ» إلى الآخر خاصًّا بما ذُكِرَ، لا مطلقًا.

(٥) أي: وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية، لا الإنشائية، بشرط: وجود عائد

من الجملة على النكرة مذكور أو مقدّر، كقوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ أَيَّامًا لَا تَحْزَنُونَ﴾

[البقرة الآية ٤٨]، أي: فيه.

وَالْمُضْمَرُ لَا يَقَعُ صِفَةً وَلَا مَوْصُوفًا، وَذَا أَعْرِفُ أَوْ مُسَاوٍ^(١).
وَوُصِفَ بَابُ هَذَا بِذِي اللَّامِ؛ لِإِبْهَامِهِ^(٢).
وَيُحَذَفُ الْمَوْصُوفُ وَيَجِبُ ك: «الْفَارِسِ» و«الصَّاحِبِ»^(٣).



(١) قال البركلي: «أي: يجب أن يكون الموصوفُ أزيدَ تعريفًا من الصفةِ أو مساوياً لها، ولا يجوزُ أن يكونَ أنقصَ منها؛ لئلا يلزم للفرع مزيةٌ على الأصل. والمنقولُ عن سيويه والجمهور أن أعرفها المضمرة، ثم الأعلام، ثم اسمُ الإشارة، ثم المعرفُ باللام، والموصولاتُ، فبينهما مساواةٌ، وتعريفُ المضافِ مساوٍ لتعريفِ المضافِ إليه عندَ الجمهور». شرح لب الألباب (ص: ٢٥٩).

(٢) هذه العبارة جواب لسؤال مقدر مفاده: إذا كان الاسم يوصف بمساوٍ له أو بما هو دونه في الرتبة فلماذا التزم وصف اسم الإشارة بذِي اللام دون سائر ما دونه من المعارف وما يساويه منها؟ فقال مجيباً: «لإِبْهَامِهِ»، أي: لأنَّ اسم الإشارة مبهم، فلا يوصف بمثله ولا بما هو دونه من المعارف كالموصولات؛ لأنَّ هذه الأشياء مبهمة، والمبهم لا يرفع الإبهام، فتعين ذو اللام؛ ليرفع الإبهام.

(٣) أي: ويحذفُ الموصوفُ جواراً إذا عُلِمَ، نحو قوله تعالى: ﴿أَنْ أَعْمَلَ سَبِيحَتٍ﴾ [سَبِيحُ الْآيَةِ ١١]، أي: دُرُوعاً سابغاتٍ. ويجبُ حذفه نَسِيّاً فيما غلبَ عليه الاسمِيَّةُ، ك: «الفارسِ» و«الصاحبِ»، أي: الرجلِ.

وَعَطَفَ:

لَوْ مَعَ عَاطِفَةٍ^(١).

وَيُعْطَفُ عَلَى الْمَجْرُورِ بِلا فاصِلٍ، وَالضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ
بِالْجَارِ، وَالْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ بِفَاصِلَةٍ وَلَوْ بَعْدَهَا^(٢)، إِلَّا لِلضَّرُورَةِ،
وَمَعْمُولِي عَامِلَيْنِ لَوْ قُدِّمَ الْمَجْرُورُ عَلَيْهِمَا^(٣) فِيهِمَا^(٤).

وَهُو فِي حُكْمِهِ^(٥)، فَلَا يَصِحُّ «مَا زَيْدٌ قَائِمًا أَوْ بَقَائِمٍ وَلَا ذَاهِبًا
عَمْرُو»، إِلَّا بَرَفْعِهِ^(٦).



(١) أي: والتابع يكون عطفاً لو كان مع حروف عاطفة.

(٢) أي: فاصلة بينه وبين المعطوف تأكيداً أو غيره ولو وجدت تلك الفاصلة بعدها، أي: العاطفة، نحو قوله تعالى: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ [الأنعام الآية ١٤٨].

(٣) أي: المرفوع والمنصوب؛ لدلالة المجرور عليهما، أي: على أحدهما، على حذف المضاف.

(٤) أي: في المعطوف والمعطوف عليه، ومعنى قوله: «ومعمولي عاملين» الخ أي: ويصح العطف على معمولي عاملين، بشرط: أن يتقدم المجرور على المرفوع أو المنصوب الموجود في المعطوف والمعطوف عليه، نحو: «في الدار زيدٌ والحجرة عمرو»، وجوازُهُ لورود السماع، وعدم جواز غيره على الأصل من أن الحرف الواحد لا يقوى أن يقوم مقام عاملين. ومثال المنوع: «مرّ زيدٌ بخالدٍ ومحمّدٌ صالحٍ». والمعتاد عند النحاة أن يأتوا بالحكم الأصلي أو لا ثم ما خالفه من السماع، على خلاف ما صنعه المصنف هنا.

(٥) أي: المعطوف حكمه حكم المعطوف عليه فيما يجوزُ ويمتنعُ من الأحوال العارضة.

(٦) أي: «ذاهبٌ» على أن يكون خبراً مقدماً لـ «عمرو»، إذ لو نُصِبَ أو جرَّ عطفاً على «قائمٍ» لكان خبراً عن «زيدٍ»، وهو ممتنع؛ لخلوِّه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد إلى اسم ما.

❖: وَتَأْكِيدُ:

لَوْ يُثْبِتُهُ^(١).

وَهُوَ لَفْظِيٌّ: لَوْ كُرِّرَ الْأَوَّلُ^(٢) أَوْ أَتَى بِمُرَادِفِهِ^(٣)، وَجَرَى
فِي كُلِّ لَفْظٍ^(٤).

وَهُوَ مَعْنَوِيٌّ: لَوْ كَانَ الْمُؤَكَّدُ نَفْسَهُ وَعَيْنَهُ، وَهُمَا بِاخْتِلَافِ
الصَّبِيغِ، وَالضَّمِيرِ^(٥).

وَيُؤَكَّدُ الْمُتَّصِلُ^(٦) بِهِمَا لَوْ أُكِّدَ بِمُنْفَصِلٍ^(٧).
وَكُلُّهُ^(٨)، وَهُوَ بِالضَّمِيرِ^(٩).

(١) أي: ويكون التابع تأكيداً لو كان يثبت، أي: يقرّر المتبوع عند السامع بأن يدلّ صريحاً
على ما دلّ عليه التأكيد، فيه يحصل التقرير، ثمّ قد يكون ذلك هو المقصود الأصلي وقد
يُجعل ذريعة إلى دفع التجوّز أو السهو أو عدم الشمول.

(٢) أي: المتبوع، نحو: «جاء زيد زيد».

(٣) نحو: «ضربت أنت».

(٤) أي: التأكيد اللفظي يكون في الاسم والفعل والجملة.

(٥) لاختلاف المتبوع بالتذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع؛ كذ: «نفسه» و«نفسهما»
و«أنفسهما» و«أنفسهم» و«أنفسهن»، وكذا «عينه»، إلى آخره.

(٦) في «و»: ويؤكد المرفوع المتصل.

(٧) أي: يؤكد الضمير المرفوع المتصل بارزاً كان أو مستكنّاً بهما - أي: بأحدهما - لو أُكِّدَ
ذلك المتصل أولاً بمنفصل، نحو: «ضربت أنت نفسك»؛ إذ لو لا ذلك لالتبس بالفاعل
في المستكنّ، وحمل عليه البارز؛ طرداً للباب. وأمّا غير المرفوع المتصل فلا يجب فيه
التأكيد أولاً بمنفصل؛ لعدم اللبس، نحو: «ضربتك نفسك» و«مررت بك نفسك».

(٨) معطوف على: نفسه وعينه. فهو من ألفاظ التأكيد المعنوي.

(٩) أي: متصل بالضمير المناسب للمؤكّد، نحو: «كلّه» و«كلّها» و«كلّهم» و«كلّهنّ».

وَأَجْمَعُ^(١) وَأَكْتَعُ وَأَبْتَعُ وَأَبْصَعُ، وَهَنْ بِالصَّيْغِ^(٢)، وَالثَّلَاثَةُ لَا تُذَكَّرُ
بِدُونِهِ وَلَا تَتَقَدَّمُ^(٣).

وَيُؤَكَّدُ بِ«كُلٍّ» وَ«أَجْمَعُ» مَا يَفْتَرِقُ وَلَوْ حُكْمًا^(٤)، غَيْرَ الْمُشْتَى.
وَ«كِلَا» وَ«كِلْتَا»^(٥)، وَهُمَا لَهُ^(٦).

وَلَا تُؤَكَّدُ التَّنْكِيرُ بِهِمَا^(٧)، وَالْمُظْهَرُ بِالْمُضْمَرِ^(٨)، وَيُؤَكَّدُ الْمُضْمَرُ
بِهِمَا^(٩).



(١) معطوف على: نفسه وعينه. فهو وما بعده من ألفاظ التأكيد المعنوي.

(٢) نحو: «أجمع» و«جمعاء» و«أجمعين» و«جمع»، وكذا البواقي.

(٣) أي: لا تذكر بدون «أجمع»، ولا تتقدم عليه إذا ذكرت معه.

(٤) أي: ويؤكد ب«كلٍّ» و«أجمع» ما يفترق أجزاءه حسًّا، كـ: «القوم»، ولو كان ذلك الافتراق

حكمياً أو محكوماً من الشرع أو غيره، نحو: «اشتريت العبد كله»؛ إذ الكليَّة والاجتماع لا
يُتصَوَّرَانِ إلَّا فِي ذِي أَجْزَاءٍ، فَإِذَا لَمْ يَصِحَّ افْتِرَاقُهَا لَمْ يَكُنْ فِي التَّأْكِيدِ بِهِمَا فَائِدَةٌ.

(٥) معطوفان على: نفسه وعينه. فهما من ألفاظ التأكيد المعنوي.

(٦) «له» أي: للمشتى، فهما يقعان تأكيداً للمشتى، نحو: «جاءني الرجلان كِلَاهُمَا» و«المرأتان
كِلَاتَاهُمَا».

(٧) الضمير في «بهما» يرجع إلى «كلا» و«كلتا»، ولا وجه لهذا التخصيص، بل يشمل

جميع المؤكدات المعنوية. قال البركلي: «ولو قيل بها - أي: بالمؤكدات المعنوية - أو به

- أي: بالمؤكد المعنوي - لكان أوجه. ولا يبعد أن يجعل «بهما» تصحيحاً من بها، وسهواً

من قَلَمِ النَّاسِخِ». شرح لب الأبواب (ص: ٢٦٨).

(٨) أي: لا يؤكد المظهر بالضمير، فلا يقال: «جاء زيد هو».

(٩) أي: بالضمير والمظهر، مثال الأول: «فَتَ أَنْتَ» و«أَكْرَمْتُكَ أَنْتَ» و«مررت بك أَنْتَ»،

ومثال الثاني: «أنا محمداً قلتُ كذا» و«مررت به زيد».

وَبَدَلٌ ﴿١﴾

لَوْ هُوَ الْمَقْصُودُ^(١).

وَهُوَ كُلٌّ: لَوْ عَيْنُهُ، وَبَعْضٌ: لَوْ جُزْءُهُ، وَاشْتِمَالٌ: لَوْ دَلَّ عَلَيْهِ إِجْمَالًا بغيره^(٢)، وَإِلَّا فَعَلَطٌ^(٣).

وَلَوْ أُبْدِلَ نَكِيرَةً مِنْ مَعْرِفَةٍ فَالْتَعَتْ^(٤)، وَلَا يُبَدَّلُ ظَاهِرٌ مِنْ مُضْمَرٍ كَلًّا إِلَّا مِنَ الْغَائِبِ^(٥).



- (١) أي: التابع يكون بدلاً لو كان هو المقصود بالذات من النسبة فقط، دون المتبوع.
(٢) أي: بغير كل واحد من العينية والجزئية، نحو: «سَلِبَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ»، فإنَّ الثوبَ دَلَّ عليه إجمالاً بسلب زَيْدٍ؛ إذ لا يسلب ذات الشيء، بل ما يحويه، مثل: الجلد والثوب.
(٣) أي: وإن لم يوجد أحد الثلاثة في البديل فبدل الغلط.
(٤) أي: نعتُ البديل لازمٌ؛ لثلاثيكون المقصودُ أنقص من غير المقصود من كل وجه، فأتوا فيه بصفة لتكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة، مثل قوله تعالى: ﴿بِالنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ﴾ [العلق من الآية ١٥ الى الآية ١٦].

(٥) أي: لا يبدل الظاهر من المضمّر إذا كان البديل «كلًّا»، أي: بدل كل، إلا من غائب؛ لأنَّ المضمّر المتكلم والمخاطب أقوى وأخصُّ دلالةً من الظاهر، فلو أُبدل الظاهر منهما بديل الكل يلزم أن يكون المقصود أنقص من غير المقصود مع كون مدلوليهما واحداً، بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط، فإنَّ المانع فيهما مفقود؛ لاختلاف المدلول، يقال: «اشتريتك نصفك» و«أعجبتني علمك» و«أعجبتك علمي» و«ضربتُك الحصان» و«ضربتني الحصان».

﴿وَعَطْفُ بَيَانٍ﴾

لَوْ يُوَضِّحُهُ غَيْرَ صِفَةٍ^(١).

وَيَظْهَرُ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا^(٢) فِي «يَا هَذَا زَيْدٌ» وَ«التَّارِكُ
الْبَكْرِيُّ بَشَرٌ»^(٣).



(١) أي : التابع يكون عطف بيان إذا كان يوضح متبوعه، فاشترك مع الصفة في ذلك، فاحتاج لاستثنائها، وهما وإن اشتركا في توضيح المتبوع إلا أنَّ بينهما فرقا، والفرق: أنَّ الصفة في الغالب تكون مشتقة، بخلاف عطف البيان، فإنه جامد.

(٢) «بينهما» أي : بين عطف البيان والبدل، وإنما احتاج للتفريق بينهما لاشتراكهما في الجمود، والفرق بينهما: أنَّ البدل على نية تكرار العامل، بخلاف عطف البيان، فليس كذلك. ويظهر أثر ذلك في المثالين المذكورين:

الأول: «يا هذا زَيْدٌ» بالتثنية مرفوعاً ومنصوباً إذا جُعِلَ عطف بيانٍ، وبالضمِّ إذا جُعِلَ بدلاً.
والثاني: «التَّارِكُ الْبَكْرِيُّ بَشَرٌ» إذا جُعِلَ بياناً لـ «البكريِّ» جازاً، وإن جُعِلَ بدلاً لم يجز؛ لأنَّه في حكم تكرير العامل، فيكون كـ: «الضارب زَيْدٌ»، وقد مرَّ امتناعه.

(٣) جزء من بيت للمرار الأسدي في ديوانه (ص: ٤٦٥)، والبيت بتمامه:

«أنا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا»

وهو من شواهد الكتاب (١/ ١٨٢).

المَبْنِيَّاتُ

✽ وَالْقَابَةُ^(١) :

ضَمٌّ، وَفَتْحٌ، وَكَسْرٌ، وَوَقْفٌ.

✽ الْمُضْمَرُ:

مَا وُضِعَ لِمُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ غَائِبٍ تَقَدَّمَ وَإِنْ مَعْنَى^(٢).
وَهُوَ مُنْقِصٌ: لَوْ اسْتَقَلَّ.

وَهُوَ مَرْفُوعٌ، ك: «أَنَا» إِلَى: «هُنَّ»، وَمَنْصُوبٌ ك: «إِيَّاي».

وَالَا فَمُتَّصِلٌ.

وَهُوَ مَرْفُوعٌ، ك: «ضَرَبْتُ»، وَيَسْتَتِرُ فِي الصِّفَةِ^(٣) مُطْلَقًا^(٤)،
وَالْمَاضِي لِلْغَائِبِ وَالْعَائِيَةِ، وَالْمُضَارِعُ لَهُمَا وَلِلْمُتَكَلِّمِ
وَالْمُخَاطَبِ^(٥) وَمَنْصُوبٌ، ك: «ضَرَبَنِي»، وَمَجْرُورٌ، ك: «لِي».

(١) أي: ألقابُ حركاتٍ أو آخرِ المبنِيِّ وسكونِهِ، ولم يقل: «أنواعُهُ» كما في الإعراب؛ لأنَّ معاني الحركاتِ الإعرابيةَ مختلفةٌ، فصارت حقائقً، وحركاتُ البناءِ وسكونُهُ متحدةٌ من حيثُ عدمُ دلالتها على شيءٍ.

(٢) أي: أو غائبٍ تقدَّمَ ذكرُهُ لفظاً، نحو: «ضرب زيدٌ غلامَهُ»، وإن كان ذلك التقدُّمُ تقدُّمَ معنى بأن يكون الأصلُ فيه التقدُّمُ، نحو: «ضرب غلامُهُ زيدٌ» و«في دارِهِ زيدٌ»، أو مدلولاً بسياقِ الكلام، كقوله تعالى: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ۚ﴾ [ص الآية ٣٢]؛ إذ العشيُّ يدلُّ على توارِي الشمسِ.

(٣) أي: اسمُ فاعِلٍ، ويلحق به: اسمُ المفعولِ والصفةُ المشبهةُ وأفعِلُ التفضيلِ.

(٤) أي: مفرداً ومثنًى ومجموعاً مذكراً ومؤنثاً إذا لم يسند إلى الظاهرِ.

(٥) المخاطب المفرد دون غيره.

وَيَنْفَصِلُ لَوْ قُدِّمَ أَوْ فُصِّلَ بـ «إلا» وَلَوْ مُقَدَّرًا أَوْ ^(١/٣) أُسْنِدَ
إِلَيْهِ مَا جَرَى عَلَى غَيْرِ صَاحِبِهِ ^(١)، وَلَوْ فِعْلًا جَارَ ^(٢)، أَوْ عَامِلُهُ
حَرْفًا وَهُوَ مَرْفُوعٌ ^(٣)، أَوْ مَعْنَوِيًّا ^(٤) أَوْ مُحذُوفًا ^(٥).

- (١) نحو: «زيدٌ عمروٌ ضاربُهُ هو»، فإنه لو لم يُذكر «هو» لتبادَرَ أَنَّ المستترَ راجعٌ إلى «عمرو»؛ لقربه، فلَمَّا انفصلَ على خلاف الظاهرِ عَلِمَ أَنَّ مرجعَهُ خلافُ الظاهرِ، وهو «زيدٌ»، وحُمِلَ عليه نحو: «هندٌ زيدٌ ضاربُهُ هي» وإن لم يلتبس؛ طردًا للبابِ والمرادُ بالجري: أن يكونَ خبرًا أو نعتًا، نحو: «مرّت هندٌ برجلٍ ضاربُهُ هي».
- (٢) أي: ولو كان المسند إلى الضمير فعلاً فإنه يجوز حينئذ الاتصال والانفصال، ولا يجب الانفصال سواء ألبس أم لم يلبس. قال الرضي: «وأما الفعل فقد اتفقوا كلهم على أنه لا يجب تأكيد ضميره». شرح الرضي لكافية ابن الحاجب «القسم الثاني» (١/١٤٩).
- (٣) نحو: «ما أنت قائمًا»؛ إذ المرفوع لا يتصل بالحرف، بخلاف المنصوب، نحو: «إنك».
- (٤) أي: أو كان عاملُ الضمير معنويًّا، نحو: «أنا زيدٌ»؛ لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى.
- (٥) أي: أو كان عاملُ الضمير محذوفًا، نحو: «إياك والشر»؛ لامتناع اتصال الملفوظ بالمحذوف.

وَلَوْ اجْتَمَعَا غَيْرَ مَرْفُوعَيْنِ^(١) فَلَوْ أَحَدُهُمَا أَعْرَفَ وَقُدِّمَ فَجَازَا
 فِي الْأَخِيرِ^(٢)، وَإِلَّا فَلَا نَفْصَالُ^(٣)، وَهُوَ أَوْلَى فِي خَيْرٍ «كَانَ»^(٤)،
 وَالْأَكْثَرُ: «لَوْلَا أَنَا» وَ«عَسَيْتُ»^(٥)، وَأَتَى: «لَوْلَايَ» وَ«عَسَايَ»^(٦).
 وَيَجِبُ نُونُ الْوَقَايَةِ مَعَ الْيَاءِ فِي الْفِعْلِ مُجَرَّدًا عَنْ نُونِ الْإِغْرَابِ.
 وَيَجُوزُ مَعَهَا، وَمَعَ «لَدُنْ» وَبَابٍ «إِنَّ».
 وَيُخْتَارُ فِي «لَيْتَ» وَ«مِنْ» وَ«عَنْ» وَ«قَدْ» وَ«قَطُّ» وَ«لَعَلَّ»، عَكْسُهَا.
 وَيَسْبِقُ الْجُمْلَةُ ضَمِيرُ الشَّانِ، وَهُوَ: غَائِبٌ يُفَسِّرُ بِهَا.

(١) قال البركلي: «الأولى أن يقول: غير مرفوع أحدهما؛ إذ لو كان لوجب الاتصال، نحو:

«ضربتُكَ»؛ إذ المرفوع كالجزء من الفعل، كأنه لم يتحقق الفصل».

(٢) «جازا» أي: الاتصال والانفصال، الاتصال في الضمير الأخير، نحو: «ضربتُكَ وضربتِ

إِيَّاكَ» و«أعطيتُكَ وأعطيتُكَ إِيَّاهُ»؛ فإنَّ ضمير المتكلم أعرف من المخاطب الأعرف من

الغائب.

(٣) أي: وإن لم يكن أحدهما أعرف أو لم يتقدم فالانفصال في الثاني لازم، نحو: «أعطاهُ

إِيَّاهُ» و«أعطيتُهُ إِيَّاكَ».

(٤) أي: الانفصال أولى في خير باب «كان»، أي: الأفعال الناقصة، نحو: «كان زيدًا قائمًا»

و«كنتُ إِيَّاهُ» و«كنتُهُ».

(٥) أي: والأكثر استعمالاً: «لولا أنا» الخ بانفصال الضمير؛ لكونه مبتدأ، و«عسيتُ» الخ

أيضاً باتصال الضمير؛ لكونه فاعلاً لفعلٍ مقارنٍ.

(٦) فسيبويه تصرّف في العامل، فجعل «لولا» في هذا الموضع حرف جرٍّ، و«عسى» بمعنى:

لعلّ؛ لتقاربهما في المعنى. فالضميران على أصلهما. الكتاب (٢/٣٧٦). والأخفش

تصرّف في الضمير، فجعلهما مستعارين للمرفوع، كما في قولهم: «ما أنا كأنت».

ف«لولا» و«عسى» على أصلهما. ينظر رأي الأخفش في المساعد لابن عقيل (٢/٢٩٤).

وَلَا يَقَعُ مَتَّبِعًا^(١).

وَيُخْتَارُ تَأْنِيثُهُ لَوْ فِيهَا مُؤَنَّثٌ عُمْدَةٌ^(٢).

وَاتِّصَالُهُ^(٣) وَاسْتِتَارُهُ وَغَيْرُهُمَا عَلَى حَسَبِ عَامِلِهِ^(٤).

وَقَلَّ حَذْفُ الْمَنْصُوبِ^(٥)، وَيَجِبُ مَعَ «أَنَّ»^(٦).

(١) لتلا يزول الإبهام المقصود منه؛ لأن ذكر الشيء مبهمًا ثم مفسرًا أوقع في النفس من ذكره أولًا مفسرًا.

(٢) أي : في الجملة المفسرة مؤنث عمدَةٌ؛ لتحصيل المناسبة، لا لأنه راجع إلى ذلك المؤنث؛ لأن تأنيثه باعتبار القصّة، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء الآية ٩٧]. والتذكير مع ذلك جائز؛ باعتبار الشأن.

(٣) «واتصاله» أي : ضمير الشأن، و«استتارُهُ وَغَيْرُهُمَا» أي : انفصاله، «على حسب عامله» أي : اقتضائه، فإن كان مبتدأً نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص الآية ١] كان منفصلاً، وإن كان اسم بابي «كان» و«كاذ» كان مستتراً، نحو قوله تعالى: ﴿كَاذِبِيعُ قُلُوبٍ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾ [التوبة الآية ١١٧]، وإن كان اسم باب «أَنَّ» وأوّل مفعولي باب «علمت» كان بارزاً، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ﴾ [الحج الآية ١٩] وقول الشاعر:

«وَعَلِمْتُهُ الْحَقُّ لَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ» مصباح الراغب (٣٩٤).

(٤) أي : ضمير الشأن المنصوب، ومن القليل قول الشاعر:

«إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكُنَيْسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَاذِرًا وَظَبَاءً»

البيت نسب إلى الأخطل، ولم أقف عليه في ديوانه، وهو في الأشباه والنظائر للسيوطي (٧٦٧ / ٨)، وخزانة الأدب (٢١٩ / ١).

(٥) المخففة من الثقيلة نحو قوله تعالى: ﴿وَعَاخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس الآية ١٠].

وَيَقَعُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ - وَلَوْ عَامِلٌ^(١) - ضَمِيرُ الْفَصْلِ.
 وَهُوَ مَرْفُوعٌ مُنْفَصِلٌ مُطَابِقٌ لَهُ^(٢)، وَالْخَبَرُ مَعْرِفَةٌ، أَوْ
 «أَفْعَلٌ مِنْ».
 وَهُوَ حَرْفٌ^(٣)، وَيَدْخُلُهُ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ، وَقَدْ يُخْبَرُ عَنْهُ
 بِمَا بَعْدَهُ^(٤).



(١) أي : ضمير الفصل يكون بين المبتدأ والخبر سواء لم يوجد قبلهما عامل أو وجد، نحو:
 «كَانَ زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ».

(٢) أي : للمبتدأ في الأفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، والغيبة والتكلم والخطاب.
 (٣) قال البركلي: «فلا يكون له حظ من الإعراب أصلاً، وتسميته بالضمير لكونه على
 صورته. وبعض البصريّة يجعله اسماً ملغى لا محلّ له، بمنزلة «ما» الملقاة في «إنما».
 وهذا بعيد؛ لعدم نظيره في الاسم. والكوفيون يجعلونه تأكيداً لما قبله، وقد سبق أن
 المظهر لا يؤكّد بالمضمير. شرح لب الأبواب (ص: ٢٨٨).

(٤) أي : ضمير الفصل بما بعده، فيجعل مبتدأ، كما جاء في غير السبعة: (كَأَنُوا هُمْ
 الظَّالِمُونَ). معاني القرآن للفراء (٣/ ٣٧). و(إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ)، برفع اللام. المرجع السابق
 (١٤٤/ ٢).

❖ أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ:

«ذَا» لِلْمُذَكَّرِ، وَ«ذَانِ» وَ«ذَيْنِ» لِمُثَنَّاؤُهُ، وَ«تَا» وَ«تِي» وَ«تِهِ» وَ«تَيْهِ» وَ«ذِهِ» وَ«ذِيهِ» وَ«ذِي» لِلْمُؤَنَّثِ، وَ«تَانِ» وَ«تَيْنِ» لِمُثَنَّاؤُهُ، وَ«أَوَّلَاءُ» لِحُمُوعِهِمَا، وَأَتَى مُثَنَّاؤُهُمَا بِالْأَلِفِ مُطْلَقًا^(١).

وَتَدْخُلُ الْهَاءُ مَا لَمْ يَلْحَقِ اللَّامُ، وَيَقَعُ بَيْنَهُمَا الْقَسَمُ^(٢) وَالضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ الْمُنْفَصِلُ^(٣)، وَقَلَّ غَيْرُهُمَا. وَيَتَّصِلُ حَرْفُ الْخِطَابِ، فَيَصِيرُ^(٤) خَمْسَةً وَعِشْرِينَ^(٥). وَجَاءَ إِفْرَادُهُمَا مُطْلَقًا^(٥).

وَهِيَ بِاللَّامِ وَالْكَافِ أَوِ التَّوْنِ الْمُشَدَّدَةِ فِي الثَّنِيَّةِ لِلْبَعِيدِ، وَبِالْهَاءِ وَالْكَافِ لِلْمُتَوَسِّطِ، وَبِغَيْرِهَا لِلْقَرِيبِ، وَ«ثَمَّةً» وَ«هَنَا» وَ«هَاهُنَا» لِلْمَكَانِ.



(١) «مطلقاً» أي: رفعاً ونصباً وجراً، قيل: ومنه قوله تعالى: (إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)، على قراءة تثقيب (إِنَّ). المبسوط في القراءات العشر (٢٤٩).

(٢) نحو: «ها بالله ذا».

(٣) نحو: ﴿هَآئِنْتُمْ أَوْلَآءُ﴾ [آل عِمْرَانَ الآية ١١٩].

(٤) قال البركلي: «إِذْ حُرِفَ الْخِطَابُ خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ لِاشْتِرَاكِ الثَّنِيَّةِ وَكَذَا اسْمُ الْإِشَارَةِ لِاشْتِرَاكِ الْجَمْعَيْنِ، فَتَضَرَّبُ الْخَمْسَةُ فِي الْخَمْسَةِ يَحْصُلُ مَا ذَكَرَ، مِثَالُهَا: «ذَالِكُ» .. «ذَالِكِ» .. «ذَاكُمَا» .. «ذَاكُم» .. «ذَاكُنَّ» وَ«ذَانَكُ»، إِلَى آخِرِهِ، وَ«أُولَئِكَ» إِلَى آخِرِهَا». شرح لب الأبواب (ص: ٢٩٢).

(٥) «إفْرَادُهُمَا» أي: اسم الإشارة وحرف الخطاب، «مطلقاً» أي: في جميع الأحوال سواء كان المشار إليه أو المخاطب مفرداً أو مثنى أو مجموعاً بتأويل ما ذكر.

★ المَوْصُولُ:

مَا لَا يَصِيرُ جُزْءًا إِلَّا بِخَبَرَةٍ^(١)، وَعَائِدٍ، وَحُذِفَتْ مِنْ «الَّتِي»
و«الَّتِي»^(٢)، وَكَثُرَ حَذْفُهُ مَفْعُولًا^(٣).

وَهُوَ: «الَّذِي» وَ«الَّتِي»، وَجَاءَ حَذْفُ الْيَاءِ وَحَرَكَةِ مَا
قَبْلَهَا^(٤).

و«الَّذَانِ» وَ«الَّتَانِ» بِالْأَلِفِ وَبِالْيَاءِ.
و«الْأَلَى»^(٥) وَ«الَّذِينَ»، وَهُمَا لِأَوَّلِي الْعِلْمِ، وَجَاءَ حَذْفُ
نُونِهَا، وَ«الَّذُونَ».

و«الَّلَاءِ» وَ«الَّلَايِ» وَ«الَّلَائِي» وَ«الَّلَوَاتِي»^(٦).
وَالْأَلِفُ^(٧) وَاللَّامُ وَصِلَتُهُ «اسْمُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ» يُسَبَّكَانِ
مِنَ الْفِعْلِيَّةِ^(٧).

(١) في «هـ»: إلا بجملته خبرية.

(٢) أي: وحُذِفَتِ الْخَبَرَةُ مَعَ الْعَائِدِ مِنْ «الَّتِي»، مُصَغَّرَ «الَّتِي»، وَالتِّي أي: الداهية الصغيرة والكبيرة، والمحذوفة من فضاغة أمرها.

(٣) أي: العائد، وقُلَّ مبتدأ ومجرورًا. قال البركلي: «وقد أصاب في زيادة الكثرة؛ إذ لولاها لأوهم اختصاص الجواز». شرح لب الألباب (٢٩٥).

(٤) ويجوز كسر ما قبلها بعد حذفها. قال ابن مالك في ياء «الذي» و«التي»: «أو تحذفان ساكنًا ما قبلهما أو مكسورًا». التسهيل (ص: ٣٣).

(٥) كالعلى، جمعُ «الَّذِي» مِنْ غَيْرِ لَفْظِهِ، وَقَدْ يَجِيءُ لَجْمُ الْمُؤَنَّثِ.

(٦) كُلُّهَا جَمْعُ «الَّتِي»، وَقَدْ تَسْتَعْمَلُ لِلْمَذَكَّرِ، وَ«الَّلَوَاتِي» لَجْمُ الْمُؤَنَّثِ.

(٧) «يسبكان» أي: يصاغانِ مِنَ الْجَمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ.

وَلَوْ أَخْبَرَ بِهَا^(١) صُدِّرَتْ، وَجُعِلَ ضَمِيرُهَا مَحَلَّ الْمُخْبِرِ
عَنْهُ، وَأُخِّرَ خَبَرًا^(٢).

وَلَوْ تَعَذَّرَ تَعَذَّرَ الْإِخْبَارُ^(٣) كَضَمِيرِ الشَّانِ^(٤) وَالْمَوْصُوفِ
وَالصِّفَةِ^(٥) وَالْمُضَافِ^(٦)، وَالْمَصْدَرِ الْعَامِلِ^(٧) وَالْحَالِ وَالْتَّمِيزِ^(٨)
وَالضَّمِيرِ لغيرِهَا، وَمَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ^(٩).

(١) أي : بالموصولات المذكورة عن لفظ في جملة، وعادة النحاة أن يذكروا هذه المسألة في

باب خاص يسمى : «باب الإخبار بالذي وبالألف واللام»، والهدف منه : تمرين المتعلم فيما تعلمه وتذكيره واختباره، فإنه سبب لتذكر كثير من مسائل النحو، وميزان يعلم به مراتب المتعلمين في الاستحضار وسرعة الانتقال. فأراد المصنف بيانه هنا؛ للمناسبة.

(٢) هذه طريقة الإخبار عن أي لفظ في الجملة بالاسم الموصول، فذكر ثلاث خطوات لها، مثال ذلك؛ أن يقال: أخبرني عن زيد في: «ضربتُ زيدًا» بالذي، فيقال: الذي ضربته زيد.

(٣) أي : ولو تعذَّر شيء من الخطوات الثلاث تعذَّر الإخبار بالموصولات، ثم ذكر أمثلة على أشياء يتعذر الإخبار عنها بالموصولات، بدأها بضمير الشأن.

(٤) لوجوب تقدُّمه على الجملة، فيتعذَّر تصدير «الذي» وتأخيره.

(٥) لامتناع جعل الضمير محلَّهما؛ لأنه لا يكون صفة ولا موصوفًا.

(٦) لامتناع جعل الضمير محلَّه؛ لأنَّ الضمير لا يضاف.

(٧) لتعذُّر عمل الضمير.

(٨) للزوم تنكيرهما، والضمير معرفة.

(٩) أي : لا يخبر عن ضمير لغير الموصول، نحو: «زيد ضربته»، ولا عن اسم مشتمل

على ضمير لغير الموصول، نحو: «زيد ضربت غلامه»؛ لامتناع جعل ضمير الموصول محلَّهما؛ لبقاء ذلك الغير بلا ضمير.

و«مَا»^(١) اسْتِفْهَامِيَّةٌ، وَيُحَذَفُ أَلِفُهَا مَعَ الْجَارِ^(٢)، وَتُقْلَبُ هَاءٌ، ك: «مَه»^(٣)، وَشَرْطِيَّةٌ^(٤) وَمَوْصُوفَةٌ^(٥) وَتَامَةٌ^(٦) وَصِفَةٌ^(٧).
و«مَنْ»: وَهِيَ ك: «مَا» إِلَّا فِي الثَّامِّ وَالصِّفَةِ، وَخُصَّتْ بِمَا يَعْلَمُ، وَ«مَا» لِمَنْ لَا يَعْلَمُ.
وَيَقَعَانِ عَلَى الْوَاحِدِ وَالْمُذَكَّرِ وَغَيْرِهِمَا، وَلَفْظُهُمَا مُذَكَّرٌ، وَالْحَمْلُ عَلَيْهِ أَكْثَرُ.
وَلَا يَقَعَانِ مَوْصُولَتَيْنِ وَمَوْصُوفَتَيْنِ^(٨).

(١) معطوف على قوله: «وهو الذي»، النخ.

(٢) نحو قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [التَّبَا الآية ١].

(٣) فيه نظر؛ لأن هذه الهاء هاء السكت، وليست منقلبة عن الألف.

(٤) نحو قوله تعالى: ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾ [فَاطِر الآية ٢].

(٥) نحو: «مررتُ بِمَا معجَبٍ».

(٦) أي: غير محتاجة إلى صفةٍ وموصوفٍ، نحو قوله تعالى: ﴿فَنِعْمًا هِيَ﴾ [البَقَرَة الآية ٢٧].

(٧) نحو قوله تعالى: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ﴾ [البَقَرَة الآية ٢٦]، أي: مثلاً عظيماً أو حقيراً أو نوعاً من أنواعه.

(٨) أي: ولا يقعان - أي: «من» و«ما» - موصولتين وموصوفتين معاً، بخلاف باب «الذي»، يقال: «مررتُ بِالَّذِي أكرمتُهُ الظريف»، ولا يقال: بِمَنْ أكرمتُهُ الظريف؛ لأنَّهُمَا معرفتان موصولتين ونكرتان موصوفتين، فيمتنع اجتماعهما.

وَأَيُّ^{١٥/ب} وَأَيَّةٌ، وَهُوَ ك: «مَنْ»^(١)، وَيُعْرَبُ مَا لَمْ
يُحْذَفْ صَدْرُ حَشْوِهِ^(٢)، وَلَا يَلِي الْفِعْلَ إِلَّا الْمُسْتَقْبَلُ^(٣).
و«ذَا» بَعْدَ «مَا» الِاسْتِفْهَامِيَّةِ، ك: «مَاذَا صَنَعْتَ»، وَهُوَ
إِمَّا بِمَعْنَى: مَا الَّذِي، فَالرَّفْعُ أَوَّلَى فِي جَوَابِهِ، أَوْ: أَيُّ شَيْءٍ،
فَالْتَّصُبُ أَوَّلَى.
و«ذُو» الطَّائِيَّةُ.
وَقَدْ يُعَيَّرُ فِي التَّذْكِيرِ وَالْإِفْرَادِ وَغَيْرِهِمَا^(٤).



- (١) «وهو» أي: كل واحد منهما. «كمن»: أي في ثبوت الأربعة وانتفاء الاثنين. فالموصولة نحو: «أضرب أيهم لقيت»، والاسفهامية نحو: «أيهم أخوك»، والشرطية نحو قوله تعالى: ﴿أَيُّمَا مَا تَدْعُونَ﴾ [الإسراء الآية ١١٠]، والموصوفة نحو: «أيها الرجل».
- (٢) «حشوه» أي: صلته، ف«أي» و«أية» يعرب كل واحد منهما، إلا إذا حذف صدر الصلة فإنهما ينيان، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهَمَ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ [مريم الآية ٦٩].
- (٣) أي: لا يأتي كل واحد من «أي» و«أية» بعد الفعل إلا الفعل المستقبل، فلا يأتيان بعد الماضي، فيقال: «لأضربن أيهم في الدار» و«سأضرب أيهم في الدار»، ولا يجوز: ضربت أيهم في الدار.
- (٤) أي: الأصل في «ذو» الطائية أن تكون مبنية، وتلزم الإفراد والتذكير، ويجوز فيها التصرف والإعراب؛ حملاً لها على «ذو» بمعنى: صاحب، نحو: هذان ذوا أعرف، وهؤلاء ذوو أعرف، أو ذوات أعرف.

✽ أسماء الأفعال:

«مَا» بِمَعْنَى الْأَمْرِ أَوْ الْمَاضِي، ك: «رُوِيَ» و«هَيَّات»^(١).
و«فَعَالٍ» مِنَ الثَّلَاثِيِّ بِمَعْنَى الْأَمْرِ قِيَّاسٌ.
و«فَعَالٍ» صِفَةً، وَمَصْدَرًا مَعْرِفَةً، وَعَلَمًا لِلأَعْيَانِ مُؤَنَّثًا مَبْنِيًّا^(٢).
و«ذَا» يُعْرَبُ فِي تَمِيمٍ، إِلَّا مَا آخِرُهُ رَاءٌ^(٣).



✽ الأصوات:

مَا حُكِيَ بِهِ صَوْتُ ك: «طَقَّ»^(٤)، أَوْ صَوْتُ اللَّبَّائِمِ ك: «هَنَجَّ»^(٥).



(١) قَسَمَ الْمُصَنِّفُ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ إِلَى قَسَمَيْنِ: بِمَعْنَى الْأَمْرِ، وَبِمَعْنَى الْمَاضِي، وَلَمْ يَجْعَلْ مِنْهَا مَا كَانَ بِمَعْنَى الْمَضَارِعِ، ك: «أَفَّ»، خِلَافًا لِلْجُمْهُورِ. وَالْمُصَنِّفُ فِي تَقْسِيمِهِ تَابِعٌ لِابْنِ الْحَاجِبِ فِي كَافِيَتِهِ (ص: ١٥٦). وَحُجَّةُ هَذَا الْقَوْلِ: أَنَّهُ لَوْ يَبْنَى بِمَعْنَى الْمَضَارِعِ لَكَانَ مُعْرَبًا؛ لِأَنَّ الْمَضَارِعَ مُعْرَبٌ. وَجَعَلَ نَحْوُ: «أَفَّ» وَ«أَوْهَ» مِنْ قِسْمِ الْمَاضِي، فَهِيَ بِمَعْنَى: تَضَجَّرَتْ وَتَوَجَّعَتْ، لَا بِمَعْنَى: أَتَضَجَّرُ وَأَتَوَجَّعُ. النِّجْمُ الثَّاقِبُ شَرَحَ كَافِيَةَ ابْنِ الْحَاجِبِ (١/ ٦٩٦).

(٢) أَيْ: وَمِمَّا يَبْنَى بِنَاءِ «نَزَالٍ» وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ: مَا أَتَى عَلَى وَزْنِ فَعَالٍ فِي حَالِ كَوْنِهِ صِفَةً، نَحْوُ: «يَا فَسَاقٌ» لِلْفَاسِقَةِ، أَوْ مَصْدَرًا مَعْرِفَةً، نَحْوُ: «يَا فَجَارٌ» عَلَمًا لِلْفَجْرَةِ، أَوْ عَلَمًا لِلأَعْيَانِ الْمُؤَنَّثَةِ، نَحْوُ: «قِطَامٌ» وَ«حِذَامٌ».

(٣) «وَذَا» أَيْ: فَعَالٌ إِذَا كَانَ عَلَمًا لِلأَعْيَانِ مُؤَنَّثًا فَإِنَّهُ يَأْتِي مُعْرَبًا عِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ، إِلَّا إِذَا كَانَ آخِرُهُ رَاءً فَإِنَّهُ يَكُونُ مَبْنِيًّا عِنْدَهُمْ، نَحْوُ: «حَضَارٍ».

(٤) بَفَتْحِ الطَّاءِ وَكَسْرِهَا وَسُكُونِ الْقَافِ، حِكَايَةً وَقَعَ الْحِجَارَةَ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ.

(٥) بَفَتْحِ الْهَاءِ وَسُكُونِ الْجِيمِ، لَزَجِرِ الْغَنَمِ. قَالَ الْبِرْكَلِيُّ: «قَالَ بَعْضُ النَّحَاةِ: هَذَا الْقِسْمُ دَاخِلٌ فِي أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ، وَارْتِضَاهَا الرِّضْيُ، وَأَرَى أَنَّهُ الْحَقُّ؛ لِدُخُولِهِ فِي حُدُودِهَا». شَرَحَ لِبِ الْأَلْبَابِ (ص: ٣١٠).

☆ المَرْكَبَاتُ:

١٦/أ ما رُكِّبَ بِلَا نِسْبَةٍ^(١).

فَلَوْ اشْتَمَلَ الْأَخِيرُ حَرْفًا يُنْيَا، كَبَابٍ «حَادِي عَشَرَ»، إِلَّا
«اثنِي عَشَرَ»^(٢)، وَإِلَّا أُعْرِبَ^(٣)، وَقَدْ يُعْرَبُ مُضَافًا إِلَى الثَّانِي
صُرِفَ أَوْ مُنِعَ^(٤).



(١) قوله: «بلا نسبة» أخرج المركب الإسنادي، نحو: «تأبط شرًّا»، والإضافي، نحو: «عبد الله»، فهما معربان، وليسا من المركبات المبنية.

(٢) «بنيا» أي: الجزء الأول والثاني من المركب بلا نسبة، لذا هو مبني على فتح الجزئين، ولا يكون ذلك إلا إذا تضمن الثاني حرفًا، كما في باب «حادي عشر»، وهو أحد عشر وإحدى عشرة إلى تسعة عشر وتسع عشرة، أو الواحد من المتعدّد، وهو حادي عشر إلى تاسعة عشر. فالثاني في هذا الباب متضمن حرف عطف؛ إذ المعنى: أحد وعشر. ولما كان هذا الباب منه ما هو معرب وهو العدد اثنا عشر استثناه؛ تنبيهًا عليه.

(٣) أي: وإن لم يشمل الأخير حرفًا بقي الأول مبنياً وأُعْرِبَ الجزء الثاني، ومنع من الصرف؛ لكونه كلمة واحدة، نحو: «بعلبك» و«حضر موت».

(٤) أي: وقد يُعْرَبُ المَرْكَبُ الَّذِي لم يتضمّن الحرف مضافًا جزؤه الأوّل إلى الثاني سواء صُرِفَ الثاني - كما في بعض اللغات - أو مُنِعَ منه في بعضها.

الكِنَايَاتُ: ❁

«كَيْتٌ» وَ«ذَيْتٌ» لِلْقِصَّةِ^(١)، وَ«كَذَا» وَ«كَمْ» لِلْعَدَدِ.
وَمُمَيِّزُ «كَمْ» الِاسْتِفْهَامِيَّةُ مَنْصُوبٌ مُفْرَدٌ، وَالْخَبَرِيَّةُ
مَجْرُورٌ مُفْرَدٌ وَمَجْمُوعٌ، وَقَدْ يُحْذَفَانِ^(٢).
وَيَدْخُلُ «مِنْ» فِيهِمَا، وَيَجِبُ لَوْ فُصِّلَ بِمُتَعَدِّ^(٣).

(١) أي : للكناية عن القصة، نحو: «قَالَ كَيْتٌ وَكَيْتٌ» و«كَانَ مِنَ الْأَمْرِ ذَيْتٌ وَذَيْتٌ».

(٢) أي : ممیز «كم» الاستفهامية، ومميز «كم» الخبرية لقريئة.

(٣) لئلا يلتبس المميز بمفعول، نحو قوله تعالى: ﴿كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ [الدُّخَانُ آيَةُ ٢٥].

وَيُصَدَّرَانِ^(١)، وَيَقَعُ كِلَاهُمَا مَجْرُورًا بِالْجَارِ^(٢) وَمَنْصُوبًا
بِفِعْلِ بَعْدَهُ قَدْ اشْتَغَلَ بِهِ^(٣)، وَجَازَ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ^(٤).
وَأَلَّا فَمَرْفُوعٌ^(٥) خَبَرٌ لَوْ ظَرْفًا^(٦)، وَأَلَّا فَمُبْتَدَأٌ^(٧).
وَكَذَا أَسْمَاءُ الاسْتِفْهَامِ وَالشَّرْطِ^(٨).



- (١) أي: «كم» الاستفهامية والخبرية لهما صدرُ الكلام؛ لأنَّهما للإِنْشاء.
- (٢) مجرورًا بِالْجَارِّ المضاف، نحو: «غلامَ كم رجلًا أو رجلٍ اشتريت»، أو الحرف، نحو: «بكم رجلًا أو رجلٍ مررت».
- (٣) أي: ويقع كلُّ منهما منصوبًا وجوبًا بفعل بعده إذا اشْتَغَلَ بِهِ، أي: عملٌ فيه، لا في ضميره ولا في متعلِّقِ ضميره، وعمله بحسبِ المميِّز، نحو: «كم يومًا وضربةً ورجلاً ضربت».
- (٤) أي: وَجَازَ النَّصْبُ عَلَى شَرْطِيَةِ التَّفْسِيرِ في مثل: «كم رجلًا ضربته». والرفعُ عَلَى أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ أو خَبَرٌ.
- (٥) أي: وإنَّ لَمْ يَكُنْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَجْرُورًا وَمَنْصُوبًا وَجُوبًا وَجَوَازًا فَمَرْفُوعٌ؛ لَكُونِهِ مَجْرَدًا عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ حَيْثُئِذٍ.
- (٦) أي: لو كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا ظَرْفًا؛ لَكُنْ مَمَيِّزٌ ظَرْفًا، نحو: «كم يومًا سَفَرُكَ».
- (٧) أي: وإنَّ لَمْ يَكُنْ ظَرْفًا فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَبْتَدَأٌ، نحو: «كم مَالُكَ».
- (٨) «وكذا» أي: مثلُ «كم» في وجوهِ الإعرابِ: أَسْمَاءُ الاسْتِفْهَامِ وَالشَّرْطِ، لَكِنْ لَا يَتَأَنَّى الِرفْعُ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ فِي «مَنْ» و«مَا» الاسْتِفْهَامِيَّتَيْنِ؛ لِامْتِنَاعِ ظَرْفِيَّتِهِمَا، وَكَذَا فِي أَسْمَاءِ الشَّرْطِ؛ إِذْ لَا يَقَعُ بَعْدَهَا إِلَّا الْفِعْلُ، وَهُوَ لَا يَصْلُحُ لِلْإِبْتِدَاءِ.

الظُرُوفُ

وهو: مُسْتَقَرٌّ، لَوْ تَعَلَّقَ بِعَامٍّ حُذِفَ، وَإِلَّا فَلَعُو^(١).

مِنْهَا: مَا قُطِعَ إِضَافَتُهُ، ك: «قَبْلُ»، وَمِثْلُهُ^(٢) «لَا غَيْرُ» و«لَيْسَ غَيْرُ» و«حَسْبُ».

وَمِنْهَا: «حَيْثُ»، وَيُضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ أَكْثَرُ.

وَإِذَا» لِلْمُسْتَقْبَلِ، وَلَوْ دَخَلَ غَيْرُهُ^(٣)، وَيَأْتِي لَهُ^(٤)، وَفِيهَا مَعْنَى الشَّرْطِ، وَلِذَا اخْتِيرَ مَعَهَا الْفِعْلُ، وَقَدْ يَتَجَرَّدُ لِلظَّرْفِيَّةِ^(٥)، وَيُسْتَعْمَلُ اسْمًا^(٦)، وَجَاءَ لِلْمُقَاجَاةِ، فَيَدْخُلُ الْمُبْتَدَأُ غَالِبًا^(٧).

(١) أي: الظرف نوعان:

- مستقر، وهو: ما استقرَّ فيه معنى عامِّله وانتقل إليه عمله وضميرُه وإعرابه، فيقعُ ركنًا كالخبر، وفضلةً كالحال، وذلك إذا تعلق الظرف بعامٍ حُذِفَ، ك: «الكائن» و«الحاصل» و«الموجود» و«المستقرَّ»، فإنَّها عامَّةٌ لكلِّ الموجودات.

- ولغو: إذا لم يتعلَّقَ بعامٍّ حُذِفَ، سواءً تعلقَ بخاصٍّ، نحو: «زيدٌ أكلٌ عندك»، أو عامٍّ ملفوظٍ، نحو: «زيدٌ موجودٌ عندك». وحيثُذِيكون فضلةٌ مستغنى عنه أبدًا، لا ينتقلُ إليه شيءٌ من الثلاثة المذكورة، ولا له إعرابٌ في نفسه.

(٢) أي: مثل الظرف المقطوع عن الإضافة في البناء على الضم: «لا غير» و«ليس غير» و«حسب».

(٣) أي: هي للمستقبل ولو دخلت غير المستقبل، يعني: الماضي، نحو: «إذا طلعت الشمس».

(٤) «ويأتي له» الضمير في «له» راجعٌ إلى «غيره»، أي: الماضي. والمعنى: أن «إذا» تأتي

للماضي كما تأتي للمستقبل، نحو: ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَيْنِ﴾ [الكهف الآية ٩٣].

(٥) كقوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَنسَرِ﴾ [الفجر الآية ٤].

(٦) بلا تقدير «في»، فيرفع ويَجَرُّ، نحو: «إذا يقوم زيدٌ إذا يقعد عمرو»، أي: وقت قيام زيد وقت قعود

عمرو. ومنعه الرضي؛ لعدم الشاهد. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب «القسم الثاني» (١/ ٤٣٦).

(٧) قال البركلي: «وتأويله بالغلبة تعسف». شرح لب الأبواب (٣٢٣).

وَإِذْ لِلْمَاضِي، وَإِنْ دَخَلَ غَيْرُهُ^(١)، وَيَدْخُلُ الْجُمْلَتَيْنِ^(٢)،
وَأَتَى لِلْمُفَاجَأَةِ، فَيَدْخُلُ الْمَاضِي^(٣).
وَ«أَيْنَ» وَ«أَنَّى» اسْتِفْهَامًا أَوْ شَرْطًا لِلْمَكَانِ.
وَ«مَتَى» فِيهِمَا.
وَ«أَيَّانَ» اسْتِفْهَامًا لِلزَّمَانِ.
وَ«كَيْفَ» اسْتِفْهَامًا لِلْحَالِ.
وَ«مُذُّ» وَ«مُنْذُ»، إِمَّا بِمَعْنَى^(٤) : أَوَّلِ الْمُدَّةِ، فَيَلِيهِمَا الْمُفْرَدُ
الْمَعْرِفَةُ^(٥)، أَوْ جَمِيعُهَا^(٦)، فَالْمَقْصُودُ^(٦).

(١) أي : الماضي، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ﴾ [الأنفال الآية ٣٠].

(٢) الاسميَّة والفعلية على السواء؛ لعدم معنى الشرط.

(٣) نحو: «بينما عند فلانٍ إذ طلع رجلٌ». فيدخل حيثنَّ الماضي لو كانت الجملة بعده فعلية.

(٤) نحو: «ما رأيت هذا منذ يوم الجمعة» و«منذ يوم الجمعة».

(٥) أي : أو بمعنى : جميع المدَّة.

(٦) أي : فليهما الزمانُ المقصودُ ببيانهِ مفردًا أو مشنًى أو مجموعًا، نحو: «ما رأيت منذ يومان»

و«منذ يومان»، أي : جميع المدة التي انتفت فيها الرؤية يومان.

وَقَدْ يَدْخُلَانِ الْفِعْلَ وَالْمَصْدَرَ «أَنْ» وَ«أَنَّ»^(١)، فَيُقَدَّرُ
زَمَانٌ^(٢)، وَهُوَ مُخْبِرٌ عَنْهُ بِمَا بَعْدَهُ^(٣).

وَمِنْهَا «لَدَى» وَ«لَدُنْ»، وَأَتَى: «لَدُنْ» وَ«لَدِنْ» وَ«لَدِنْ» وَ«لُدْ» وَ«لَدْ».
وَ«قَطَّ» لِلْمَاضِي، وَ«عَوَّضُ» لِلْمُسْتَقْبَلِ الْمَنْفِيِّينَ.
وَجَاَزَ الْفَتْحُ فِي الظُّرُوفِ مَعَ الْجُمْلَةِ، وَ«إِذْ»^(٤).
وَكَذَا «مِثْلُ» وَ«غَيْرُ» مَعَ «مَا» وَ«إِنْ» وَ«أَنَّ»^(٥).



(١) مثال الفعل: «ما رأيته مذ سافر»، والمصدر نحو: «مذ سفره»، و«أَنْ» مخففة نحو: «مذ
أَنْ سافر»، و«أَنَّ» مثقلة نحو: «مذ أَنَّهُ سافر».

(٢) أي: يقدر بعدهما زمان مضاف محذوف، ويقام المضاف إليه مقامه، أي: مذ زمان سفره.

(٣) «وهو» أي: كل واحد من «مذ» و«منذ» مخبر عنه بما بعده، فيكون إعرابهما: مبتدأ وما
بعدهما خبر، وإنما أعربا مبتدئين لأنهما بمعنى: أول المدة أو جميعها، كما مر، والمراد
الإخبار عنهما، لا بهما.

(٤) أي: وجاز البناء على الفتح في الظروف غير المبنية إذا أضيفت إلى الجملة، نحو قوله
تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [الْمَائِدَةِ آيَةُ ١١٩]، عِنْدَ مَنْ قَرَأَ بِالْفَتْحِ، وَإِذَا
أُضِفَتْ إِلَى «إِذْ»، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمٍ إِذْ﴾ [هُودِ آيَةُ ٦٦]، عِنْدَ مَنْ قَرَأَ بِفَتْحِ الْمِيمِ.
(٥) أي: يجوز في «مثل» و«غير» الإعراب بحسب العوامل والبناء على الفتح وإن لم يكونا
ظرفين، وذلك كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَّا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ﴾ [الذَّارِيَاتِ آيَةُ ٢٣].
فَلِكِ فِي إِعْرَابِ ﴿مِثْلُ﴾ الرفع على الصفة، وفتحه على البناء.

وَأُمَثِّلْتُهُمَا مَعَ «مَا» وَ«أَنْ» وَ«أَنَّ»: «قيامي مثل ما قام زيدٌ» و«مثل أن يقومَ» و«مثل أنك
تقومَ»، و«أقولُ غيرَ ما تقولُ» و«غير أن تقولَ» و«غير أنك تقولَ».

المَعْرِفَةُ والتَّكْرَرُ

✽ المَعْرِفَةُ:

مَا فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى مُعَيَّنٍ.

وَهِيَ: الْمُتَكَلَّمُ، فَالْمُخَاطَبُ، فَالْغَائِبُ، فَالْأَعْلَامُ، فَالْمُبْهَمَاتُ،
فَالْمُعَرَّفُ بِاللَّامِ وَبِالتَّدْءِ، وَالْمُضَافُ إِلَى أَحَدِهَا كَهُو^(١).

✽ الْعَلَمُ:

مَا لَا يَتَنَاوَلُ غَيْرُهُ بَوَضْعٍ^(٢).

وَهُوَ بِاللَّامِ^(٣) لَوْثِي^(١٧/ب) أَوْ جُمِعَ أَوْ سُمِّيَ بِهَا غَيْرَ صِفَةٍ
وَمَصْدَرٍ^(٤)، أَوْ غُلِبَ بِهَا^(٥).

(١) يريد: أنَّهما متساويان في التعريف، وما دخله الفاءُ فتعريفُهُ أنقصُ ممَّا قبله، وما فيه الواوُ فمساوٍ.

(٢) قوله: «بوضع» دخل به الأعلامُ المشتركة، فإنَّ تناولها بأوضاعٍ، بخلاف تناول نحو: «أنا» و«هذا» و«من»، فإنَّه بوضعٍ واحدٍ عامٍّ.

(٣) أي: يجب اقتران العلم باللام في المواضع التالية.

(٤) أي: أَوْ جُعِلَ الاسمُ المقترن باللام علمًا بها، أي: باللام، ك: «النجم»، بشرط: ألا يكون صفةً أو مصدرًا، فإن كان فيجوز، كما سيأتي.

(٥) أي: أَوْ صار الاسمُ المقترن باللام علمًا بالغلبة على شيء معين، ك: «البيت» للكعبة.

وَجَازَ لَوْ سُمِّيَ بِهَا أَوْ بِدُونِهَا صِفَةً وَمَصْدَرًا^(١).
وَلَوْ جُعِلَ مَبْنِيٌّ عَلَّمًا لَهُ فَالْحِكَايَةُ، وَقَدْ يُعْرَبُ^(٢)، وَلِغَيْرِهِ
فَالْإِعْرَابُ^(٣).

❖ وَالتَّكْرَةُ:

مَا سِوَاهُ.

(١) أي : وجاز في المقترن باللام المسمى به أن يكون بها - أي : باللام - أو بدونها - أي : بدون اللام - حالة كونه صفة، كـ: «الحسن»، أو مصدرًا، كـ: «الفضل». وتمتنع اللام في غير مواضع الوجب والجواز.
(٢) نحو قولنا: «لَيْتَ تَنْصُبُ».

(٣) أي : فالإعراب واجبٌ، كما إذا سُمِّيَ رجلٌ بـ: «لَيْتَ».

المؤنث والمذكر

★ المؤنث:

مَا فِيهِ التَّاءُ وَلَوْ مُقَدَّرًا، وَالْأَلِفُ مَقْصُورَةً أَوْ مَمْدُودَةً.

★ والمذكر:

مَا عَدَاهُ.

وَهُوَ حَقِيقِيٌّ لَوْ بَيَّازِيهِ ذَكَرٌ مِنَ الْحَيَوَانِ، وَإِلَّا فَلَفْظِيٌّ^(١).
وَلَوْ أَسْنَدَ الْمُشْتَقَّ^(٢) إِلَى ضَمِيرِ الْمُؤنَّثِ مُطْلَقًا^(٣)، سِوَى
نَحْوِ: «طَلْحَةٌ»^(٤)، أَوِ الْحَقِيقِيِّ^(٥) بِلَا فَضْلِ^(٦) فَالتَّاءُ^(٧).

(١) «وهو» أي: المؤنث «حقيقي لو كان بيازائه»، أي: بإزاء مسماه «ذكر من الحيوان»، كـ: «امرأة» بإزائه رجلٌ و«ناقة» بإزائه جملٌ، و«إلا» أي: وإن لم يكن في مقابليته ذكرٌ من الحيوان فالْمُؤنَّثُ لفظيٌّ، كـ: «الشمس» و«العين».

(٢) فعلاً أو غيره.

(٣) «مطلقاً» أي: سواء كان مؤنثاً حقيقياً أو لفظياً.

(٤) أي: علم المذكر، فإنه لا يجوزُ التاءُ في المسندِ إلى ضميره، لا يقال: طلحةٌ جاءت.

(٥) عطفٌ على ضميرِ المؤنث، أي: أُسْنَدَ الْمُشْتَقُّ إِلَى نَفْسِ الْمُؤنَّثِ الْحَقِيقِيِّ غَيْرِ الْجَمْعِ.

(٦) أي: بينَ المشتقِّ والحقيقي. احترازٌ عن نحو: «جاءَ القاضي اليومَ امرأةً».

(٧) أي: فالتاءُ لازمةٌ في المشتقِّ، نحو: «الشمسُ طلعتْ» و«جاءتْ هندٌ».

وَجَازَ فِي غَيْرِهِ سِوَاهُ^(١)، وَكَذَا ظَاهِرُ الْجَمْعِ مُطْلَقًا^(٢).

سِوَى الْمَذْكُورِ السَّالِمِ^(٣).

وَضَمِيرُ جَمْعِ الْمَذْكُورِ^(١٨/١) الْعَاقِلِ سِوَاهُ^(٤) «فَعَلَتْ» و«فَعَلُوا»^(٥).

وَالْمَذْكُورُ غَيْرُهُ، وَالْمُؤَنَّثُ: «فَعَلَتْ» و«فَعَلْنَ»^(٦).



(١) أي: وجازَ التاءُ في غيره، أي: في مؤنَّثٍ غير ما ذُكِرَ من ضمير المؤنَّثِ والحقيقي بلا فصل، «سِوَاهُ»، أي: سِوَى نحو: «طلحة»، استثناءً من «غيره»؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّاءُ فِي مَسْنَدِهِ. أَمْثَلُهُ: «طَلَعَ الشَّمْسُ» أَوْ «طَلَعَتْ»، و«جاءَ الْيَوْمَ هُنْدٌ» و«جاءَتْ».

(٢) أي: سواء كان واحده مذكرًا أو مؤنثًا حقيقيًا أو لفظيًا، نحو: «جاءَتِ الرِّجَالُ»، وكقولهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [يُوسُفُ الْآيَةِ ٣٠].

(٣) فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهِ التَّاءُ إِلَّا أَنْ يُشَبِّهَ الْمَكْسَرُ، كـ: «بنونَ»، فيجوزُ فِيهِ التَّاءُ، كقولهِ تَعَالَى: ﴿عَآمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَءِيلَ﴾ [يُوسُفُ الْآيَةِ ٩٠].

(٤) أي: سِوَى الْمَذْكُورِ السَّالِمِ، فَإِنَّ ضَمِيرَهُ الْوَائِلَ لَا غَيْرَ، نَحْوُ: «الزَّيْدُونَ جَاءُوا».

(٥) نَحْوُ: «الرِّجَالُ جَاءَتْ» أَوْ «جَاءُوا».

(٦) أي: وَضَمِيرُ جَمْعِ الْمَذْكُورِ غَيْرُهُ، أي: غَيْرُ الْعَاقِلِ، وَضَمِيرُ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ يَكُونُ بِالتَّاءِ وَيَكُونُ بِنُونِ النِّسْوَةِ، نَحْوُ: «الْأَيَّامُ وَالنِّسْوَةُ ذَهَبَتْ» أَوْ «ذَهَبْنَ».

❖ أَسْمَاءُ الْعَدَدِ:

أُصُولُهَا: وَاحِدٌ إِلَى عَشْرَةٍ، وَتَمِيمٌ تَكْسِيرُ شَيْنِهَا، وَمِائَةٌ وَأَلْفٌ.
وَثَلَاثَةٌ إِلَيْهَا^(١) بِالتَّاءِ لِلْمَذَكَّرِ، وَبِدُونِهَا لِلْمُؤَنَّثِ.

وَثَلَاثَةٌ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةِ عَشَرَ لِلْمَذَكَّرِ، وَثَلَاثَ عَشْرَةٍ إِلَى
تِسْعِ عَشْرَةٍ لِلْمُؤَنَّثِ^(٢).

وَبَابُ عِشْرِينَ فِيهِمَا^(٣)، وَيُعْطَفُ الْأَكْثَرُ^(٤) عَلَى الْأَقْلِ^(٥)
إِلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ.

وَمِائَةٌ وَأَلْفٌ وَمِائَتَانِ وَأَلْفَانِ فِيهِمَا، وَهُوَ بَعْكُسِهِ^(٦).

(١) «إليها» أي: إلى العشرة، فالأعداد المفردة من ثلاثة إلى عشرة حكمها من حيث التذكير والتأنيث مخالفة المعدود.

(٢) أي: الأعداد من ثلاثة إلى تسعة إذا ركبت مع «عشر» فإنها تخالف المعدود كما هو حالها حالة الإفراد، وأما «عشر» فإنها في التركيب توافق المعدود.
وهذا كله واضح من المثالين المذكورين.

(٣) أي: المذكر والمؤنث.

(٤) أي: الزائد على تسعة عشر، يعني: العقود الثمانية.

(٥) يعني: الأحد إلى التسعة، فالمعطوف عليه حكمه حكم الأعداد المفردة، وأما المعطوف -وهو ألفاظ العقود- فلا تتغير، تقول: «ثلاثة وعشرون» و«ثلاث وعشرون».

(٦) «وهو»، أي: هذا العدد. يريد: مائة وما زاد، «بعكسه»، أي: عكس ما سبق في العطف في باب العشرين.

يريد: أنه يعطف الأقل على الأكثر، تقول: «مائة وواحد» و«ألف ومائة وواحد».

وَلَوْ اللَّفْظُ مُذَكَّرًا دُونَ الْمَعْدُودِ أَوْ بِالْعَكْسِ فَالْأَحْسَنُ رِعَايَتُهُ^(١).
وَفِي ثَمَانِي عَشْرَةَ الْفَتْحُ وَالسُّكُونُ وَالْحَذْفُ^(٢)، وَضَعُفٌ^{١٨/ب}
مَعَ فَتْحِهَا.

وَلَا مُمَيِّزَ لَوَاحِدٍ وَاثْنَانِ^(٣).

وَمُمَيِّزُ الثَّلَاثَةِ إِلَيْهَا^(٤) مَخْفُوضٌ وَمَجْمُوعٌ وَإِنْ مَعْنَى^(٥)، إِلَّا فِي
ثَلَاثِمِائَةٍ إِلَى تِسْعِمِائَةٍ^(٦).

وَأَحَدَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ مَنْصُوبٌ مُفْرَدٌ.
وَمِائَةٌ وَأَلْفٌ وَتَثْنِيَّتُهُمَا، وَجَمْعُهُ^(٧) مَجْرُورٌ مُفْرَدٌ.

(١) قال البركلي شارحاً هذه العبارة: «ولو كان اللفظ مذكراً كشخصٍ دون المعدودِ بأن أُريدَ به المرأةُ مثلاً أو كاناً ملاسِينِ بالعكسِ بأن كان اللفظُ مؤنثاً ك: «نفسٍ» والمعدودُ مذكراً بأن أُريدَ به الرجلُ مثلاً فالأحسنُ رِعَايَتُهُ، أي: رِعَايَةُ الْفَتْحِ وَإِنْ كَانَ رِعَايَةُ الْمَعْنَى أَيْضاً جَائِزَةً، تَقُولُ: «ثَلَاثَةُ أَشْخَصٍ» و«أَرْبَعُ أَنْفُسٍ». وَهُوَ الْأَقْيَسُ وَالْأَكْثَرُ فِي كَلَامِهِمْ، وَيَجُوزُ: «ثَلَاثُ أَشْخَصٍ» و«أَرْبَعَةُ أَنْفُسٍ». شرح لب الألباب (ص: ٣٤١).

(٢) مع إبقاء الكسرة الدالة عليها.

(٣) «واثنان» بالرفع في جميع النسخ وكذلك في شرح البركلي، والقياس: و«اثنين» عطفاً على «واحد». والذي يظهر لي: أنه رفعها على الابتداء، وخبره مقدر، أي: واثنان كذلك لا مميز لها. وعبارة ابن الحاجب أوضح وأبعد عن اللبس؛ إذ قال: «ولا يميز واحدٌ واثنان». الكافية (ص: ١٦٨).

(٤) أي: إلى العشرة.

(٥) أي: وإن وجد الجمع من جهة المعنى دون اللفظ، نحو: «ثلاثة رهط».

(٦) وكان قياسها: مئات أو مئين.

(٧) «وجمعه» أي: ألف؛ فإن جمع المائة لا يستعمل مع المميز.

وَالْمُفْرَدُ مِنَ الْمُتَعَدِّدِ^(١) بِاعْتِبَارِ تَصْيِيرِهِ الثَّانِي إِلَى الْعَاشِرِ ك:
«ثَالِثِ اثْنَيْنِ».

وَحَالُهُ^(٢) الْأَوَّلُ إِلَيْهِ^(٣)، وَالْحَادِي عَشَرَ إِلَى التَّاسِعِ عَشَرَ، وَلَا
نِهَآيَةَ لَهُ^(٤) ك: «حَادِي عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ»^(٥) أَوْ «حَادِي أَحَدَ عَشَرَ»،
وَيُعْرَبُ الْأَوَّلُ^(٦).



(١) أي : يكون العدد المفرد من المعدود المتعدد على وزن «فاعل»، وله حينئذ استعمالان:
الأول: يأتي باعتبار التصيير، نحو: «ثالث اثنين»، أي : صيّر العدد اثنين إلى ثلاثة.
وحينئذ لا يصاغ إلا من اثنين إلى عشر لا غير.
والثاني: يأتي باعتبار حاله، أي : باعتبار أنه واحد من جملة العدد من مرتبته من المتعدد
من غير اعتبار التصيير، نحو: «ثاني اثنين»، أي : أنه واحد من الاثنين.
وحينئذ يقال: الأول والأولى إلى العاشر والعاشرة، والحادي عشر إلى التاسع عشر إلى
ما لا نهاية، نحو: «الثالث والعشرون».

(٢) أي : وباعتبار حاله.

(٣) أي : اسم الفاعل بهذا الاعتبار يبدأ من الأول إلى آخر ما ذكر. قال نور الدين الجامي:
«وإنما لم يقل: الواحد والواحدة لأنهما لا يدلان على المرتبة، فأبدل منهما: الأول
والأولى؛ للدلالة عليها. الفوائد الضيائية (١٦٥ / ٢).

(٤) أي : بل يتجاوز العشرين، ولكن بالواو، تقول: «الحادي والعشرون» و«الثاني والثلاثون»
و«الثالث والأربعون».

(٥) هذا مثال على العدد باعتبار حاله. والمعنى: أنه واحد من الأحد عشر. وإنما مثل على
هذا الاعتبار بإضافة المركب إلى المركب إشارة إلى أن العدد المركب إذا أضيف لمركب
فإنه يكون بهذا الاعتبار خاصة دون اعتبار التصيير.

(٦) أي : ويجوز بحذف الجزء الأخير من المركب الأول مع بقاء المعنى على حاله، ويعرب
الجزء الأول حينئذ؛ لانتفاء التركيب الموجب للبناء، ويبنى الجزء الباقي؛ لوجوده فيهما.

أَقْسَامُ الْأَسْمِ بِاعْتِبَارِ دِلَالَتِهِ عَلَى اثْنَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ وَعَدَمِهَا
الْمُثَنَّى: ﴿١﴾

مَا فِي آخِرِهِ أَلِفٌ أَوْ يَاءٌ، فُتِحَ مَا قَبْلَهَا وَتُونُ كُسِرَتْ؛ لِيُفِيدَ
أَنَّ مَعَهُ مِثْلَهُ، وَتُحَذَفُ تُونُهُ بِالْإِضَافَةِ، وَالتَّاءُ ^{١٩/١} فِي: «خِصْيَانٍ»
و«إِلْيَانَ» ^(١).

﴿٢﴾ الْمَجْمُوعُ:

مَا دَلَّ عَلَى أَفْرَادٍ بِحُرُوفٍ مُفْرَدَةٍ ^(٢) وَلَوْ اعْتِبَارًا ^(٣) بِتَغْيِيرٍ ^(٤)،
وَلَوْ تَقْدِيرًا، ك: «نِسْوَةٍ» وَ«فُلُكٍ» ^(٥).

(١) قوله: «والتاء» الخ أي: تحذف على خلاف القياس، والقياس بقاء التاء الموجودة في مفردهما.

(٢) قوله: «بحروف مفردة» أخرج اسم الجمع، نحو: «رَهْطٌ»؛ لأنه لا مفرد له بحروفه.

(٣) أي: ولو كان ذلك المفرد اعتبارًا، أي: اعتباريًا، لا مستعملًا؛ ليدخل نحو: «عباديد»،
يقدر له: عبدودٌ، و«نِسْوَةٍ»، يقدر له: كون نساءٍ مفردًا له، ك: «غُلامٌ» و«غُلَمَةٌ».

(٤) هذا التغير قد يكون ظاهرًا إما بالحرف، ك: «مسلمون»، أو بالحركة، ك: «أسد» جمع
أسد، أو بهما. فتبين أن التغير هنا يشمل المجموع الثلاثة. والفرق بينها: أن جمع المذكر
والمؤنث تغيرهما ليس في بنية مفردهما؛ لذا وصفا بالسالم؛ لسلامة مفردهما بعد الجمع،
بخلاف جمع التكسير، فتغيره في بنية مفرده؛ لذا سمي: «مكسرًا»؛ لتكسر بنية مفرده عند
الجمع. وسيسير المصنف إلى هذا تاليًا.

(٥) «نِسْوَةٍ» مثال على ما له مفرد تقديرًا لا حقيقة، و«فلك» مثال لجمع له تغييرٌ تقديريٌّ،
فضمَّة «فلك» مفردًا كضمَّة «فُقل»، وجمعًا كضمَّة «أُسْدٍ».

وَهُوَ مُكْسَّرٌ لَوْ غَيَّرَ وَاحِدُهُ^(١)، وَالْأ فَصَحِيحٌ:
 مُذَكَّرٌ: لَوْ فِي آخِرِهِ وَأَوْ أَوَّيَاءُ حُرَّكَ مَا قَبْلَهَا بِجِنْسِيهِمَا
 وَنُونٌ فُتِحَتْ؛ لِيُفِيدَ أَنَّ مَعَهُ أَكْثَرَ مِنْهُ.
 وَحَذَفَ نُونُهُ بِالْإِضَافَةِ.
 وَشَرْطُهُ اسْمًا: أَنْ يَكُونَ مُذَكَّرًا، عَلَمًا، عَالَمًا.
 وَصِفَةً: أَنْ يَكُونَ مُذَكَّرًا، عَالَمًا، وَأَلَّا يَكُونَ مُؤَنَّثًا
 «فَعَلَاءً»^(٢) وَ«فَعَلَى»^(٣)، وَلَا يَسْتَوِيَانِ فِيهَا، ك: «جَرِيحٌ»^(٤).

(١) «لو غيّر واحده» أخرج جمعي المذكر والمؤنث؛ إذ واحدهما لم يتغيّر، والتغير في
 «المُكْسَّر» يكون بالشكل، نحو: «أسد» جمع أسد، ويكون بالزيادة، نحو: «صنوان» جمع
 صنو، وبالنقص، نحو: «تخم» جمع تخمة، وبالشكل والزيادة، نحو: «رجال» جمع رجل،
 وبالشكل والنقص، نحو: «كتب» جمع كتاب، وبالثلاثة نحو: «غلمان» جمع غلام.
 (٢) نحو: «حمراء»، فإنه لا يقال: أحمرّون.

(٣) أي: ولا يكون مؤنثها «فعلى»، نحو: «سكرى»، لا يقال: سكرانّون.

(٤) «ولا يستويان»، أي: المذكر والمؤنث، «فيها» أي: في تلك الصفة، كأن تكون على زنة
 «فعليل» بمعنى مفعول، نحو: «جريح»، بمعنى: مجروح أو مجروحة.

وَمُؤَنَّثٌ^(١) لَوْ فِي آخِرِهِ أَلْفٌ وَتَاءٌ.
وَشَرْطُهُ لَوْ صِفَةٌ: أَنْ يُجْمَعَ مَذَكَّرُهُ بِالْوَاوِ وَالتَّوْنِ إِنْ كَانَ
لَهُ^(٢)، وَإِلَّا فَالتَّاءُ^(٣)، وَإِلَّا جُمِعَ^(٤).
وَالصَّحِيحُ^(٥)، وَأَفْعَالٌ وَأَفْعُلٌ وَأَفْعِلَةٌ^{ب/١٩} وَفِعْلَةٌ لِلْقَلَّةِ،
وَعَبْرُهَا لِلكَثَرَةِ.

(١) عطفٌ على: «مذكَّر»، والمراد به الاصطلاحُ أيضًا، فيدخلُ نحو: «طلحات».

(٢) «إِنْ كَانَ لَهُ» أي: إِنْ وَجَدَ لَهُ مَذَكَّرٌ، نحو: «مسلمة».

(٣) أي: وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ مَذَكَّرُهُ فَشَرْطُهُ: وَجُودُ التَّاءِ فِي مَفْرَدِهِ، كـ: «حائِضَةٌ» و«طَامِثَةٌ» لِمَنْ حَدَثَ لَهَا الْحَيْضُ وَالطَّمْثُ، فيقالُ: «حائِضَاتٌ» و«طَامِثَاتٌ»، بخلافِ الحائِضِ والطامِثِ، فَإِنَّهُمَا بِمَعْنَى مَنْ ثَبَتَ لَهُ أَحَدُهُمَا فِي الْجُمْلَةِ، أعني: البالِغَةِ، فجمعهما: حوائِضٌ وطوامِثٌ لا غيرُ.

(٤) أي: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ صِفَةً، جُمِعَ مطلقًا من غيرِ اعتبارِ شرطٍ. قال البركلي: «ولو زَادَ:

«سَمَاعًا» لَسَلِمَ من اعتِراضِ الرَضِيِّ بِعَدَمِ الاِطْرَادِ. شرح لب الألباب (ص: ٣٥٥).

(٥) أي: جمعي التصحيح المذكور والمؤنث.

الْأَسْمَاءُ الْعَامِلَةُ عَمَلَ الْفِعْلِ

❖ الْمَصْدَرُ:

يَعْمَلُ كَفِعْلِهِ مُطْلَقًا^(١) مَا لَمْ يَكُنْ مُطْلَقًا^(٢)؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ
لِفِعْلِهِ^(٣)، إِلَّا لَوْ بَدَلًا^(٤).

وَمَعْمُولُهُ يَتَقَدَّمُ لَوْ ظَرْفًا^(٥)، وَلَا يُضْمَرُ فِيهِ^(٦).
وَجَازَ حَذْفُ فَاعِلِهِ^(٧) وَإِضَافَتُهُ إِلَيْهِ وَإِلَى الْمَفْعُولِ.
وَقَلَّ إِعْمَالُهُ بِاللَّامِ^(٨).



(١) أي: غير مقيد بزمان، بخلاف اسم الفاعل والمفعول، فعملهما مقيد بزمان المضارع.

(٢) أي: ما لم يكن المصدر مفعولاً مطلقاً.

(٣) علة عدم عمل المصدر إذا كان مفعولاً مطلقاً.

(٤) أي: المصدر المفعول المطلق لا يعمل إلا إذا كان بدلاً من فعله، نحو: «ضرباً زيداً»؛ لأنَّ

العمل حينئذٍ للمصدر؛ لقيامه مقام الفعل، وليس للفعل.

(٥) نحو: قوله: «وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ» [التور الآية ٢].

(٦) أي: لا يضمَرُ فيه ضميراً مستتراً.

(٧) أي: لا يجب ذكر فاعل المصدر، بل يجوز ذكره، نحو: «أعجبني ضرب زيد بكرة».

ويجوز حذفه، نحو: «أعجبني ضرب زيداً»، ومنه قوله تعالى: «أَوْ إِطْعَمْتُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ

﴿[البكدة الآية ١٤]﴾.

(٨) وعمل المصدر مضافاً أكثر، وعمله مجرداً من «أل» والإضافة أقيس.

❖ اسمُ الفاعِلِ :

يَعْمَلُ كَفَعْلِهِ لَوْ بِمَعْنَى الْحَالِ أَوْ الْاسْتِقْبَالِ، وَاعْتَمَدَ عَلَى
الْمُبْتَدَأِ أَوْ ذِي الْحَالِ أَوْ الْمَوْصُوفِ أَوْ الْاسْتِفْهَامِ أَوْ حَرْفِ التَّنْثِي
أَوْ التَّنْدَاءِ^(١).

وَيُضَافُ مَعْنَى لَوْ بِمَعْنَى الْمَاضِي^(٢)، وَلَوْ مَعْمُولٌ قُدِّرَ فِعْلٌ^(٣).
وَبِالْلامِ الْجَمِيعُ^(٤).

وَكَذَا الْمُبَالَغَةُ واسمُ الْمَفْعُولِ^(٥)، وَالْمُثَنَّى وَالْمَجْمُوعُ^(٦)،
وَجَارَ حَذْفُ التَّوْنِ بِالْعَمَلِ لَوْ مُعَرَّفًا^(٧).^(١/٢٠)



(١) نحو: «يا طَالِعًا جَبَلًا».

(٢) أي: ويضاف اسم الفاعل لمعموله إضافة معنوية لو كان بمعنى الماضي؛ لامتناع نصبه.

(٣) أي: ولو وُجِدَ مَعْمُولٌ مُنْصُوبٌ -نحو: «زَيْدٌ مُعْطِي عَمْرٍو دِرْهَمًا أَمْسٍ» قُدِّرَ فِعْلٌ
ناصبٌ، نحو: «أَعْطَى».

(٤) أي: بسبب دخول اللام الموصولة دون المعرفة على اسم الفاعل يستوي الجميع، أي
جميع الأزمنة.

(٥) أي: ومثل اسم الفاعل في العمل والاشتراط صيغ المبالغة، وهي: «مِفْعَالٌ» و«فَعُولٌ»
و«فَعَّالٌ» و«فَعِيلٌ» و«فَعِلٌ». ومثله أيضًا اسم المفعول.

(٦) أي: اسم الفاعل المجموع والمثنى مثل المفرد في العمل والاشتراط.

(٧) أي: يجوز حذف نون المثنى والجمع من اسم الفاعل تخفيفًا -لا بسبب الإضافة-
بشرطين: العمل والتعريف، فلا بد من القيدتين للحذف تخفيفًا، ومنه في قراءة لقوله
تعالى: (والمقيم الصلاة) بنصب (الصلاة). إعراب القراءات الشواذ (١٣٨/٢).

☆ وَالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ^(١) :

تَعْمَلُ كَفِعْلِهَا^(٢) لَوْ اعْتُمِدَتْ^(٣).
وَهِيَ إِمَّا بِاللَّامِ أَوْ مُجَرَّدَةٌ.
وَالْمَعْمُولُ بِاللَّامِ أَوْ مُضَافٌ أَوْ مُجَرَّدٌ.
وَهُوَ مَرْفُوعٌ، أَوْ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّشْبِيهِ فِي الْمَعْرِفَةِ،
وَالْتَّمِيزِ فِي غَيْرِهَا، أَوْ مُجَرَّرٌ، فَيَصِيرُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ^(٤).

-
- (١) «المشبهة» أي : باسم الفاعل المتعدي إلى واحد في أنها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث، وإلا فالأصل أنها لا تعمل؛ لأنها تصاغ من اللازم، ولم يقولوا: مشبهة بالفعل؛ لعدم موازنتها المضارع في الغالب، بخلاف اسم الفاعل، فإنه مشبه بالفعل؛ لموازنته المضارع. وانظر الفرق بين اسم الفاعل وبين الصفة المشبهة في أوضح المسالك لابن هشام (ص: ٢٤٤).
- (٢) بل تزيد عليه؛ لأنها تنصب عند البصريين، لا فعلها.
- (٣) أي : تعمل من غير اشتراط زمان؛ لكونها بمعنى الثبوت، لا الحدوث المقتضي للزمان. ويشترط فيها الاعتماد كاسم الفاعل.
- (٤) وذلك بضرب الستة في ثلاثة، فأما الستة فهي حاصل ضرب اثنين - هما : «كون الصفة باللام أو مجردة» - في ثلاثة - وهي : «كون المعمول باللام أو مضافاً أو مجرداً» -، وأما الثلاثة فهي : «كون المعمول مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً».

وَأَمْتَنَعَ فِيهَا^(١) : «الْحَسَنُ وَجْهَهُ»^(٢) وَ«الْحَسَنُ وَجْهٌ»^(٣).
وَمَا فِيهِ ضَمِيرٌ أَحْسَنُ، وَضَمِيرَانِ حَسَنٌ، وَإِلَّا فَقَبِيحٌ^(٤).
وَلَوْ رُفِعَ بِهَا فَلَا ضَمِيرَ فِيهَا^(٥)، وَإِلَّا فَضَمِيرٌ مُطَابِقٌ
لِلْمَوْصُوفِ^(٦).
وَالْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ اللَّازِمَانِ وَالْمَنْسُوبُ كَهَيِّ^(٧).



- (١) أي : وامتنع من الثمانية عشر الصورتان التاليتان.
(٢) لعدم إفادة الإضافة خفةً؛ لأنها بحذف التنوين بسبب اللام.
(٣) لامتناع إضافة المعرفة إلى النكرة.
(٤) أي : بقية الصور من الثمانية عشر بعد إخراج الصورتين الممتنعين حكمهما كالتالي:
- ما فيه ضميرٌ واحد أحسن، نحو: «الحسن الوجه».. «الحسن الوجه».. «الحسن وجهًا».. «حسن الوجه».. «حسن وجهًا»..
- وما فيه ضميران حسن، نحو: «حسن الوجه».. «حسن وجهًا».. «حسن وجه»..
- وما لا ضمير فيه فقيح، نحو: «الحسن الوجه».. «حسن الوجه».. «حسن وجه».. «الحسن وجه»..
(٥) أي : لو رفع الصفة اسمًا ظاهرًا بالفاعلية فلا ضمير؛ لامتناع تعدد الفاعل.
(٦) أي : وإن لم يُرفع بها سواءً نصبت على التشبيه أو جرّت بالإضافة، ففي الصفة ضميرٌ؛ لامتناع خلو الصفة عن الفاعل كالفعل، مطابق ذلك الضمير للموصوف في التذكير والتأنيث، والتثنية والجمع كمطابقتها إيّاه.
(٧) أي : اسم الفاعل من الفعل اللازم، نحو: «قائم» من قام، و«جالس» من جلس، واسم المفعول اللازم، وهو: الذي لا يتعدى في نفسه إلا إلى مفعول واحد وقد أقيم مقام الفاعل، نحو: «مضروب» و«مقتول»، فيجوز ويمتنع فيهما وفي معمولهما ما جاز وامتنع في الصفة، ومثلهما: «المنسوب»، كما ذكر المصنّف. وهي من زيادته على الكافية.

❖ اسم التفضيل:

قياسه للفاعل، وقد جاء كـ: «أشهر»^(١).

وَيُسْتَعْمَلُ بِاللَّامِ فَيُطَابِقُ^(٢).

أَوْ بـ «مِنْ»^(٣) فَمُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ^(٤).

أَوِ الْإِضَافَةِ، فَلَوْ كَانَ لِلزِّيَادَةِ عَلَيْهِ -وَشَرْطُهُ: دُخُولُهُ فِيهِ-

جَازَ الْمُطَابَقَةُ وَالْإِفْرَادُ، وَالْأُفْضَلُ فَيُطَابِقُ^(٥).

(١) أي : الأصل في التفضيل أن يكون لتفضيل الفاعل على غيره في الفعل، لا لتفضيل

المفعول؛ إذ لو كان لهما كثر الاشتباه، فجعلوه قياساً في الأكثر، وهو الفاعل، وقد جاء

للمفعول، نحو: «أشهر»، بمعنى: مشهور، و«ألوم»، بمعنى: ملوم، و«أعذر»، بمعنى: معذور.

(٢) أي : يطابق موصوفه إفراداً وتثنيةً وجمعاً، وتذكيراً وتأنثياً؛ للزوم مطابقة الصفة

لموصوفها؛ لعدم المانع الذي سيجيء، كـ: «زيدٌ الأفضل».. «الزيدانِ الأفضلان»..

«الزيدونِ الأفضلون».. «هندُ الفضلى».. «الهندانِ الفضليان».. «الهنداتُ الفضليات».

(٣) نحو: «زيد» و«هند» و«الزيدان» و«الزيدون» و«الهندات»، فمع جميع هذه الأسماء

تقول في التفضيل: «أفضل من خالد».

(٤) أي : الاستعمال الثالث لاسم التفضيل أن يكون مضافاً، وله حيثنذ معنيان:

الأول: أن يقصد به التفضيل على المضاف إليه، وشرط هذا المعنى: أن يكون الموصوف

داخلاً في المضاف إليه، نحو: «زيدٌ أفضل الناس»، فيجوز حيثنذ في اسم التفضيل

المطابقة والإفراد، نحو: «الزيدون هم أفاضل الرجال» و«أفضل الرجال».

والثاني: ألا يقصد به التفضيل، وإنما الوصف فقط، فتجب حيثنذ المطابقة، نحو قولهم:

«الناقص والأشج أعدلا بني مروان».

وما ذكره المصنف خاص بالمضاف إذا أضيف لمعرفة، أما إذا أضيف إلى نكرة فيجب الإفراد

والتذكير، نحو: «الزيدان أفضل رجلين» و«الزيدون أفضل رجال» و«هند أفضل امرأة». ينظر:

أوضح المسالك لابن هشام (ص: ٢٥٧).

وَيَعْمَلُ فِي مُظْهَرٍ فِي نَحْوِ: «مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ
الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ^(١)، وَجَارَ «مِنْ عَيْنِ زَيْدٍ»^(٢)، وَ«كَعَيْنِ
زَيْدٍ أَحْسَنَ فِيهَا الْكُحْلُ»^(٣).



- (١) وضع ابن هشام ضابطاً لهذا المثال فقال: «ويطرده ذلك إذا حلّ محلّ الفعل، وذلك إذا سبقه نفي وكان مرفوعه أجنبيّاً مفضّلاً على نفسه باعتبارين، نحو: «ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُّ منه في عين زيد». المرجع السابق (ص: ٢٥٨).
- (٢) الأصل أن يقع الظاهر بين ضميرين: أولهما للموصوف - «الهاء في عينه»-، وثانيهما للظاهر - «الهاء في منه»-، وقد يحذف الضمير الثاني كما في هذا المثال: «ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من عين زيد».
- (٣) أي: وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشيء، كما في هذا المثال: «ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل».

بَابُ الْأَفْعَالِ

★ الْفِعْلُ الْمَاضِي:

مَا دَلَّ عَلَى مَا مَضَى.

وَبُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ مَا لَمْ يَلْحَقْهُ الْوَاوُ؛ لِأَنَّهُ يُضَمُّ،
وَالضَّمِيرُ الْمُتَحَرِّكُ؛ لِأَنَّهُ يُسَكَّنُ.

★ الْمُضَارِعُ:

مَا دَلَّ عَلَى الْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ.

وَهُوَ مُعْرَبٌ مِنْهُ^(١)، لَوْلَمْ يَتَّصِلْ بِهِ نُونُ التَّأْكِيدِ^(٢) وَجَمَعَ الْمُؤَنَّثُ.
وَإِعْرَابُهُ: رَفَعَ، وَنَصَبَ، وَجَزَمَ.

(١) أي: هو الفعل المعرب من بين أنواع الفعل لا غير؛ وذلك إذا لم يتصل بإحدى النونين المذكورتين.

(٢) ظاهر كلام المصنّف: أنّ الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد مبنيّ مطلقاً سواء اتصلت به النون اتصالاً مباشراً أم لم تتصل، والمسألة فيها ثلاثة أقوال، ثانيها: أنّه معرب مطلقاً، وثالثها: أنّه مبني إذا كان الاتصال مباشراً. ينظر الخلاف بالتفصيل في كتابي: المغني في مسائل الخلاف النحوي والصرفي (ص: ٢٢).

فَالصَّحِيحُ الْمَفْرَدُ^(١) - سِوَى الْحَاضِرَةِ^(٢) - بِالضَّمَّةِ^(٣) وَالْفَتْحَةِ
لَفْظًا، وَالسُّكُونِ^(٤).

وَبِغَيْرِهِ بِالنُّونِ وَحَذْفِهَا^(٥).

وَالْمُعْتَلُّ بِالْأَلِفِ بِالضَّمَّةِ وَالْفَتْحَةِ تَقْدِيرًا، وَبِالْحَذْفِ^(٦).

وَبِغَيْرِهِ بِالضَّمَّةِ تَقْدِيرًا، وَالْفَتْحَةِ لَفْظًا، وَالْحَذْفِ^(٧).

وَيُرْفَعُ لَوْ جَرَّدَ عَنِ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ.

وَيُنْصَبُ بِ«أَنَّ» الَّتِي بَعْدَ الْعِلْمِ مُحَقَّقَةً^(٨)، وَالظَّنُّ تَحْتَمِلُ
الْمُخَفَّفَةَ^(٩).

(١) «الصحيح» أي : غير معتل الآخر، و«المفرد» أي : لم يتصل به واو الجماعة ولا ألف الاثنين.

(٢) أي : المخاطبة، وهو الفعل المضارع المتصل بياء المخاطبة.

(٣) أي : بالضمة رفعًا، والفتحة نصبًا، والسكون جزمًا، نحو: «يضرب» و«لن يضرب» و«لم يضرب». وإنما قال بعد الضمة والفتحة: «لفظًا» لأن الضمة تكون مقدرة في المعتل مطلقًا، والفتحة في المعتل بالألف، وسيأتي بيان ذلك.

(٤) «وبغيره» أي : غير المفرد المستثنى منه الحاضرة صحيحًا أو معتلاً يكون بالنون رفعًا، وحذفها نصبًا وجزمًا، نحو: «يضربان» و«لم يضربا» و«لن يضربا».

(٥) أي : بالضمة رفعًا والفتحة نصبًا. «تقديرًا» أي : مقدرتين. و«الحذف» أي : حذف الآخر جزمًا، نحو: «يخشى» و«لن يخشى» و«لم يخش».

(٦) «وبغيره» أي : غير الألف، يعني: الواو والياء بالضمة رفعًا تقديرًا، والفتحة نصبًا لفظًا، والحذف جزمًا، نحو: «يغزو» و«يرمي» و«لن يغزو» و«لن يرمي» و«لم يغزو» و«لم يرم». (٧) فيجب رفع الفعل بعدها، كقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المزمل الآية ٢٠].

(٨) فيجوز فيما بعدها الرفع على أنها مخففة من الثقيلة، والنصب على أنها ناصبة، كقوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِئْتَةً﴾ [المائدة الآية ٧١]. قرئ في السبعة بالنصب والرفع. السبعة في القراءات لابن مجاهد (ص: ٢٤٧).

وَلَنْ، وَهِيَ لِتَفْيِ الْمُسْتَقْبَلِ.
وَإِذَنْ لَوْ مُسْتَقْبَلًا وَلَمْ يَكُنْ مَعْمُولًا لِمَا قَبْلَهَا^(١)، وَلَوْ كَانَتْ
بَعْدَ الْفَاءِ وَالْوَاوِ جَارَ^(٢)، وَصَحَّ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا خَاصَّةً^(٣).

وَكَيٍّ، وَهِيَ لِلْسَّبَبِيَّةِ^(٤).

وَأَنَّ مُقَدَّرَةً بَعْدَ:

«حَتَّى» لَوْ مُسْتَقْبَلًا بِالنَّظَرِ إِلَى مَا قَبْلَهَا، وَهِيَ بِمَعْنَى: «كَيٍّ» أَوْ
«إِلَى»، فَلَوْ قُصِدَ الْحَالُ وَلَوْ حِكَايَةً يُرْفَعُ، وَتَجِبُ^(٥) السَّبَبِيَّةُ.
وَلَامٌ «كَيٍّ» وَلَامٌ «الْجُحُودِ»، وَتَا لِلتَّأْكِيدِ بَعْدَ التَّفْيِ لَكَانَ^(٥).

(١) عبارة ابن الحاجب في كافيته (ص: ١٩٤) أدق، حيث قال: «وإِذَنْ» إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها. لذا قال البركلي: «لَمْ يُصَبِّ فِي تَبْدِيلِ الْاعْتِمَادِ بِالْعَمَلِ فِي قَوْلِهِ: «وَلَمْ يَكُنْ فَعْلُهُ مَعْمُولًا لِمَا قَبْلَهَا»؛ إِذْ لَا عَمَلٌ فِي نَحْوِ: «وَاللَّهِ إِذَنْ لَا أُخْرِجَنَّ»؛ لِلْاعْتِمَادِ مَعَ عَدَمِ الْعَمَلِ، كَمَا لَا عَمَلٌ فِي نَحْوِ: «أَنَا إِذَنْ أَكْرَمُكَ»، وَنَحْوِ: «إِنْ تَأْتِنِي إِذَنْ أَكْرَمُكَ»». شرح لب الألباب (ص: ٣٨١).

(٢) أي: جاز الإلغاء والإعمال، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَا يَلْبُثُونَ﴾ [الإِسْرَاءُ الآية ٧٦] في قراءة على الإعمال، وقرئت: ﴿وَإِذَا لَا يَلْبُثُوا﴾ على الإعمال. تنظر القراءتان في الدر المصون (٣٩٣/٧).

(٣) قال البركلي: «أَيُّ» بَيْنَ «إِذَنْ» وَمَعْمُولِهِ بِالْقَسَمِ، نَحْوِ: «إِذَنْ وَاللَّهِ أَكْرَمُكَ»، وَالِدَعَاءِ، نَحْوِ: «إِذَنْ رَحِمَكَ اللَّهُ أَكْرَمُكَ»، وَالنِّدَاءِ، نَحْوِ: «إِذَنْ يَا زَيْدُ أَكْرَمُكَ» لَا غَيْرَ؛ لِكثْرَةِ دَوْرِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ فِي الْكَلَامِ خَاصَّةً دُونَ أَخَوَاتِهَا. شرح لب الألباب (ص: ٣٨٢).

(٤) أي: سَبَبِيَّةٌ مَا قَبْلَهَا لِمَا بَعْدَهَا، نَحْوِ: «أَسْلَمْتُ كَيْ أَدْخَلَ الْجَنَّةَ».

(٥) «وَتَا» إِشَارَةٌ إِلَى لَامِ الْجُحُودِ، وَهِيَ زَائِدَةٌ لِلتَّأْكِيدِ بَعْدَ التَّفْيِ لَكَانَ، أَي: لِحَدِيثِهِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الْأَنْفَالُ الآية ٣٣].

وَالْفَاءُ لَوِ السَّبَبِيَّةِ، وَالْوَاوُ لَوِ الْجَمْعِيَّةِ، وَمَا قَبْلَهُمَا
أَمْرٌ أَوْ نَهْيٌ أَوْ تَمَنٍّ أَوْ عَرْضٌ أَوْ اسْتِفْهَامٌ.
و«أَوْ» لَوِ بِمَعْنَى: «إِلَى» أَوْ «إِلَّا».
وَالْعَاطِفَةُ لَوِ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ اسْمًا^(١).

وَجَارَ إِظْهَارُ «أَنْ» مَعَهَا، وَمَعَ «لَا» كَي^(٢)، وَيَجِبُ مَعَ «لَا» بَعْدُ
اللَّامِ^(٣).

وَيُجْزَمُ بـ«لَمْ» وَ«لَمَّا»، وَهُمَا لِلْقَلْبِ وَالتَّنْفِي، وَتَأْتِي لِالِاسْتِغْرَاقِ،
وَجَارَ حَذْفُ فِعْلِهَا^(٤).

(١) أي: وتقدر «أن» بعد الحروف العاطفة مطلقاً لو كان المعطوف عليه اسماً خالصاً، أي: ليس في تأويل الفعل؛ إذ لا يجوز عطف الفعل على الاسم، فيقدر «أن»، فيكون في تأويل الاسم، فيصح العطف، كقول ميسون بنت بحدل:

«لَلْبُسِّ عَبَاءَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي» الكتاب (٤٢٦/١)، والمقتضب (٢٧/٢).

(٢) أي: وجارَ إظهارُ «أن» معها، أي: مع العاطفة، كـ: «أعجبني قيامك وأن تذهب»، ومع لام كي، كـ: «جئتُك لأن تكرمني».

(٣) أي: ويجبُ إظهارُ «أن» مع لا الداخلة على المضارع بعد اللام بمعنى كي، كقوله تعالى: «لَسَاءَ يَعْلَمُ» [الحديد الآية ٢٩]، ويمتنع إظهارُ «أن» فيما عداهما.

(٤) و«تا» إشارة إلى «لَمَّا» للاستغراق، أي: استغراقِ أزمنة الماضي من وقت الانتفاء إلى وقت التكلم، ولا يجبُ الاستغراقُ في «لم». «وجارَ حذفُ فعلها» أي: «لَمَّا» عند القرينة دون لم، كـ: «شارفتُ المدينةَ ولَمَّا»، أي: لَمَّا أدخلها.

وَلَا مِ الْأَمْرِ، وَبِهِ يُطْلَبُ الْفِعْلُ، وَقَدْ يُحْذَفُ لِلضَّرُورَةِ، وَقَدْ
يُفْتَحُ، وَجَازَ السُّكُونُ بِالْوَاوِ وَالْفَاءِ، وَثُمَّ ^(١).
وَلَا التَّهْنِ، وَبِهِ يُطْلَبُ التَّرْكُ.

وَك: «لَمْ» الْمُجَازَاةُ، وَهِيَ:

«إِنْ» وَ«مَهْمَا» وَ«إِذَا» وَ«حَيْثُمَا» وَ«أَيُّ» وَ«أَيْنَ» وَ«مَتَى» ^(٢)
وَ«مَنْ» وَ«مَا» وَ«أَيُّ»، وَقَلَّ مَعَ «كَيْفَمَا» وَ«إِذَا».
وَبِ«إِنْ» مُقَدَّرَةٌ بَعْدَ الْأَفْعَالِ، سِوَى التَّهْنِ لَوْ قُصِدَ السَّبَبِيَّةُ ^(٣).
وَالكَلِمُ ^(٤) تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلَيْنِ لِسَبَبِيَّةِ الْأَوَّلِ وَمُسَبَّبِيَّةِ الثَّانِي،
وَسُمِّيَا: شَرْطًا وَجَزَاءً.

فَلَوْ مُضَارِعَيْنِ أَوِ الْأَوَّلُ فَالْجُزْمُ، وَلَوْ الثَّانِي فَوَجْهَانِ ^(٤).

(١) ذكر المصنف للام الأمر أربعة أحكام: دلالة الفعل بعده على الطلب، وحذفه للضرورة،
وورود فتحه، وهو لغة سليم، وجواز تسكينه بعد الفاء والواو بكثرة وبعد ثم بقلّة. ينظر:
مغني اللبيب (ص: ٢٢٦).

(٢) أي: ويجزم المضارع بـ«إِنْ» مقدرة بعد الأفعال، ويقصد بها: الأمر والنهي والاستفهام والتمني
والعرض، بشرط: قصد السببية، نحو: «أسلم تدخل الجنة» و«لا تكفر تدخل الجنة». واستثنى من
الأفعال ما كان منفيًا، فامتنع في نحو: «لا تكفر تدخل النار»، لأن التقدير: إن لا تكفر، فلا يصح
المعنى. ولو لم تقصد السببية لم يجز الجزم، بل يرفع، فيكون صفة، نحو: «فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ
وَلِيًّا» [يُرْتَبِي] [مَرَّيْمَ الْآيَةِ ٥ وَ الْآيَةِ ٦]، أو حالًا، نحو: «ذَرَهُمْ فِي حَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ» ^(٥)
[الأنعام الآية ٩١]، أي: لا عيين، ومنه: «وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ» ^(٦) [المدثر الآية ٦]، أي: مستكثرًا.

(٣) أي: والكلم الجازمة، أي: أدوات الجزم السابق ذكرها.

(٤) أي: جازَ الجزم والرفع في المضارع الجواب إذا كان الشرط ماضيًا.

وَلَوْ الْمُسَبَّبُ مَاضِيًا بِلا «قَدْ»^(١) لَفَظًا أَوْ مَعْنَى^(٢) لَمْ يَجْزِ
 الْفَاءُ، وَلَوْ مُضَارِعًا بِلا أَوْ مُثَبَّتًا فَيَجُوزُ^(٣)، وَإِلَّا فَوَاجِبٌ^(٤).
 وَيَقَعُ إِذَا مَعَ الْأَسْمِيَّةِ مَوْقِعَهَا^(٥).



- (١) «بلا قد» لفظًا وتقديرًا، فإن وجدت لفظًا وجبت الفاء، كقوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ﴾ [يُوسُفُ الآيَة ٧٧]، وكذلك لو تقديرًا، كقوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾ [يُوسُفُ الآيَة ٢٦]، أي: فقد صدقت.
- (٢) «لفظًا أو معنى» قيدانٍ للماضي، فيشمل نحو: «إِنْ ضَرَبْتَ لَمْ أَضْرِبْ».
- (٣) أي: يجوز اقتران الفاء بالجواب إذا كان مضارعًا منفياً بـ«لا»، نحو: «إِنْ يَضْرِبُكَ لَا يَفْلَحُ» أو «فَلَا يَفْلَحُ»، وإذا كان مثبتًا، نحو: «إِنْ تَأْتِنِي أَكْرَمُكَ» أو «فَأَكْرَمُكَ».
- (٤) وذلك إذا كان الجزاء ماضيًا بـ«قد» لفظًا أو تقديرًا، أو مضارعًا بـ«ما» أو «لن» أو «سوف» أو «السين» أو جملةً اسميةً أو أمرًا أو نهيًا أو تمنيًا أو عَرْضًا أو دعاءً، أو غير ذلك.
- (٥) أي: وتقع «إذا» التي للمُفَاجَأةِ مع الجملة الاسمية موقِعَهَا، أي: موقع الفاء الرابطة، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَمَا قَدَمْتُ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَنْقُطُونَ﴾ [الرُّومُ الآيَة ٣٦].

❖ الأَمْرُ بِالصِّيْغَةِ (١) :

مَا يُطْلَبُ بِهِ مَأْخُذُهُ (٢) مِنَ الْمُخَاطَبِ، يَحْذَفُ الثَّاءُ، وَيُنَى
عَلَى السُّكُونِ (٣).



❖ فِعْلٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ:
مَا نُسِبَ إِلَى الْمَفْعُولِ.



(١) أي : بصيغة «افعل»، فهو بهذه الصيغة قسمًا من الفعل مغايرًا للمضارع، بخلاف الأمر باللام، فهو من المضارع.

(٢) «مأخذه» أي : مصدره، وهو طلب حدوث الفعل من المخاطب، أي : من الفاعل المخاطب بصيغة المضارع بعد حذف تاء المخاطبة وتحويل المضارع إلى صيغة الأمر «افعل»، فأصلها: تفعل.

(٣) «على السكون» في المفرد الصحيح وجمع المؤنث، وحُرِّكَ عِنْدَ لُحُوقِ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ السَّاكِنِ بِحَرَكَةٍ تَجَانُسُهُ، وَأَمَّا حَذْفُ الْآخِرِ فِي الْمَعْتَلِّ فَلِلتَّخْفِيفِ.

❖ وَالْفِعْلُ: (١)

لَوْ تَوَقَّفَ تَعَقُّلُهُ عَلَى مُتَعَلِّقٍ فَمُتَعَدٍّ (٢)، وَإِلَّا فَغَيْرُهُ.

وَقَدْ (٣) يَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ، ك: «أَعْطَى» وَ«عَلِمَ»، وَإِلَى ثَلَاثَةٍ، ك: «أَعْلَمَ» وَ«أَرَى» وَ«أَنْبَأَ» وَ«نَبَأَ» وَ«أَخْبَرَ» وَ«حَدَّثَ»، وَالْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ لَهَا (٣)، ك: «أُعْطِيتُ» (٤)، وَالثَّانِي وَالثَّلَاثُ ك: «عَلِمْتُ» (٥).



(١) أي: من حيث التعدي واللزوم.

(٢) «لو توقف تعقله» أي: تعقل مضمونه على متعلق - وهو غير الفاعل في اصطلاح النحاة - فالفعل متعَدٍّ، ك: «ضربتُ زيدًا».

(٣) أي: لهذه الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل.

(٤) في جواز الاختصار عليه والاستغناء عنه، ونحوهما.

(٥) في وجوب ذكر أحدهما عند ذكر الآخر، وجواز تركيهما معًا، وغيرهما من الخصائص.

❖ أفعال القلوب:

«ظَنَنْتُ» وَ«حَسِبْتُ» وَ«خِلْتُ» وَ«زَعَمْتُ» وَ«عَلِمْتُ»
وَ«رَأَيْتُ» وَ«وَجَدْتُ» تَنْصِبُ جُزْئِي الْأَسْمِيَّةَ^(١).
وَخَصَّتْ بِأَنَّهُ إِذَا ذُكِرَ أَحَدُهُمَا ذُكِرَ الْآخَرُ، بِخِلَافِ
بَابِ «أَعْطَيْتُ».

وَجَوَازِ الْإِلْغَاءِ مَا لَمْ تَتَقَدَّمَ، وَهُوَ أَوَّلَى لَوْ تَأَخَّرَتْ، وَالْإِعْمَالُ
لَوْ تَوَسَّطَتْ، وَالتَّعْلِيْقُ قَبْلَ الْأَسْتِفْهَامِ وَالتَّنْفِي وَاللَّامِ.
وَبَجَوَازِ كَوْنِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ ضَمِيرَيْنِ لَوَاحِدٍ^(٢).
وَ«ظَنَنْتُ» وَ«عَلِمْتُ» وَ«رَأَيْتُ» وَ«وَجَدْتُ» بِمَعْنَى: «اتَّهَمْتُ»
وَ«عَرَفْتُ» وَ«أَبْصَرْتُ»^(٣) وَ«أَصَبْتُ»، تَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ^(٣).



(١) أي: المبتدأ والخبر على أن كل واحد مفعول به.

(٢) قال البركلي: «وَخَصَّتْ بِجَوَازِ كَوْنِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ ضَمِيرَيْنِ مُتَصِلَيْنِ رَاجِعَيْنِ لَوَاحِدٍ، كذ: «عَلِمْتُني مُنْطَلَقًا»، وَامْتَنَعَ نَحْو: «رَبُّنِي»، بَلْ يُقَالُ: «ضَرَبْتُ نَفْسِي»، لِأَنَّ الْمَغَايِرَةَ فِي غَيْرِ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ غَالِبَةٌ، فَإِذَا اتَّحَدَا زَادُوا النَفْسَ تَصْرِيحًا وَتَنْبِيْهًا عَلَى مَا عَسَى أَنْ يَغْفَلَ عَنْهُ بِسَبَبِ النَّدْرَةِ، بِخِلَافِ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ بِحَالِهِ أَعْلَمُ مِنْهُ بِحَالِ غَيْرِهِ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى زِيَادَةٍ. شرح لب الألباب (ص: ٤٠٠).

(٣) هذه العبارة فيها لف ونشر مرتب، والمعنى: أن «ظننت» بمعنى: اتهمت و«علمت» بمعنى: عرفت و«رأيت» بمعنى: أبصرت و«وجدت» بمعنى: أصبت تتعدى إلى مفعول واحد فقط.

★ الأفعال الناقصة:

مَا وُضِعَ لِاثْبَاتٍ أَمْرٍ لِفَاعِلِهِ، وَتَرَفَعُ الْأَوَّلُ وَتَنْصِبُ الثَّانِي.

«صَارَ» لِلِانْتِقَالِ^(١).

و«كَانَ»، وَهِيَ إِمَّا نَاقِصَةٌ لِتَحْقُوقِ الْحَبْرِ مَاضِيًا دَائِمًا^(٢) أَوْ مُنْقَطِعًا^(٣)، وَبِمَعْنَى: «صَارَ»، وَيَكُونُ فِيهَا ضَمِيرُ الشَّانِ^(٤)، أَوْ تَامَّةٌ بِمَعْنَى: «وُجِدَ»^(٥)، أَوْ زَائِدَةٌ^(٦).

و«أَصْبَحَ» وَ«أَضْحَى» وَ«أَمْسَى»، وَتَكُونُ تَامَّةً.

و«ظَلَّ» وَ«بَاتَ»، وَقَلَّ كَوْنُهُمَا تَامَّتَيْنِ؛ لِاقْتِرَانِ الْجُمْلَةِ بِأَوْقَاتِهَا^(٧) وَبِمَعْنَى: «صَارَ»^(٨).

(١) وإنما قدمها على «كان» لأنه سيحيل على معناها، كما سيأتي.

(٢) أي: من غير عدم سابق أو لاحق، نحو: «كَانَ اللَّهُ عَلِيمًا».

(٣) نحو: «كَانَ زَيْدٌ غَنِيًّا فَافْتَقَرَ».

(٤) قال البركلي: «وهذا ليس معنى لكان، بل استعمال متفرع على الأولين، فلو قال: فحينئذ يجوز فيها الشأن لكان أحسن وأظهر». شرح لب الألباب (ص: ٤٠٥).

(٥) كقوله تعالى: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة الآية ١١٧].

(٦) أي: تكون صلة للتأكيد ولا عمل لها، كقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم الآية ٢٩]. والمنصوب حال.

(٧) هذا سبب جواز مجيء الأفعال الخمسة المذكورة تامة، وليس خاصًا بـ«ظَلَّ» و«بَاتَ». ومعنى: «لاقتران الجملة بأوقاتها» أي: لاقتران المعنى المأخوذ من الجملة بأوقاتها، وهي: الصباح والمساء والضحى والظلول والبيتوتة.

(٨) أي: وتكون هذه الخمسة بمعنى: صار بلا دلالة على الأوقات المذكورة، وليس خاصًا بـ«ظَلَّ» و«بَاتَ»، كما يوهم اللفظ.

و«لَيْسَ» لِتَفْيِ الْجُمْلَةِ حَالًا.

و«مَا بَرِحَ» وَ«مَا زَالَ» وَ«مَا فَتَى» وَ«مَا انْفَكَ» لِدَوَامِ
خَبَرِهَا لِفَاعِلِهَا مُذْقَبْلَهُ^(١)، وَلَزِمَهَا التَّفْيُ^(٢).
و«مَا دَامَ» لِتَوْقِيتِ أَمْرِ بِمُدَّةِ ثُبُوتِ خَبَرِهَا لِاسْمِهَا، وَلِذَا
افْتَقَرَ إِلَى كَلَامٍ؛ لِأَنَّهُ ظَرَفٌ^(٣).

و«عَدَا» وَ«أَصَّ» وَ«عَادَ»^(٣/ب) وَ«رَاحَ» بِمَعْنَى: «صَارَ»^(٤).
وَأَنَّى «جَاءَ» وَ«قَعَدَ» مِنْهَا^(٥).

وَلَا يَتَقَدَّمُ الْأَخْبَارُ عَلَى مَا فِي أَوَّلِهِ مَا^(٦).



(١) قال البركلي: «أي: مذ زمان إمكان قبول فاعلها لمضمون خبرها. فمعنى: «ما زال زيد عالماً» مثلاً: دوام العلم له مذ زمان البلوغ أو المراهقة، فلا يضرب انتفاؤه في أوائل زمان الصِّبَا؛ لعدم إمكان القبول». شرح لب الألباب (ص: ٤٠٧).

(٢) لتكون ناقصة عاملة.

(٣) «ولِذَا» أي: لأجل كونها للتوقييت المذكور افتقر «ما دام» إلى كلام قبله؛ «لأنه» أي: ما دام مع اسمه وخبره ظرف وفضلة، فلا بد له من ناصب وعمدة، نحو: «اجلس ما دام زيد جالساً»، أي: مدة جلوسه.

(٤) هذه الأفعال الأربعة تكون ناقصة بمعنى: «صار»، وإنما آخرها لأنها ملحقات، والغالب كونها تامة.

(٥) أي: من الأفعال الناقصة، فأتى «جاء» بمعنى «كان»، كقولهم: «ما جاءت حاجتك»، و«قعد» بمعنى: «صار»، كقولهم: «قعدت كأنها حرة».

(٦) قال البركلي: «ومفهوم هذا الكلام جواز التقديم فيما عدا الماويات، فاكتفى به. ولم يذكر جواز تقديم الأخبار على الأسماء لظهوره، إذ لو نظر إلى الأصل فقد مرّ جواز تقديم الخبر على المبتدأ، ولو إلى الحال فقد علم جواز تقديم المفعول على الفاعل، فكذا شبهه». شرح لب الألباب (ص: ٤١٠).

❖ أفعالُ المُقَارَبَةِ: (١)

«عَسَى»، ك: «عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ»^(٢) أو «أَنْ يُخْرِجَ زَيْدٌ»^(٣)،
وَلَا يَتَصَرَّفُ، وَقَدْ يُحَدَفُ «أَنْ»، وَقَدْ يَقُومُ السَّيْنُ مَقَامَهُ^(٤).
و«كَادَ»، ك: «كَادَ زَيْدٌ يَضْرِبُ»، وَقَلَّ أَنْ، وَبِالتَّغْيِ مَنفِيٌّ^(٥).
و«طَفِقَ» وَ«جَعَلَ» وَ«كَرِبَ» وَ«أَخَذَ»، وَهِيَ كـ «كَادَ»^(٦).
و«أَوْشَكَ»، وَهِيَ كـ: «عَسَى» وَ«كَادَ»^(٧).



(١) جعل المصنف -تبعاً لابن الحاجب في كافيته- جميع الأفعال في هذا الباب للمقاربة، فهي كما قال ابن الحاجب (الكافية ص: ٢٠٩): «ما وضع لدنو الخبر رجاء أو حصولاً أو أخذاً». فهي تتفق في القرب، ويختص بعضها بـرجاء القرب، وبعضها بقرب الحصول، وبعضها بقرب الشروع، والمشهور أنها من حيث المعنى ثلاثة أنواع: أفعال للرجاء، وأفعال للمقاربة، وأفعال للشروع، وأمثلتها لا تخفى. وما ذكره المصنف تقسيم لها من حيث اقتران خبرها بـ«أَنْ» وعدمه.

(٢) فـ«زيد» هنا اسمها، و«أَنْ» مع الفعل المضارع في محل نصب بخبرتها، وهي هنا ناقصة.

(٣) فـ«أَنْ» هنا مع الفعل في تأويل المصدر المرفوع بفاعلية «عسى»، وهي هنا تامة، أي: قرب خروج زيد.

(٤) أي: مقام «أَنْ»؛ لاشتراكهما في الدلالة على الاستقبال، يقال: «عسى زيدٌ سيقوم».

(٥) أي: معناه كسائر الأفعال. وفيه ردُّ لقول مَنْ قال: نَفْيُهُ لِلإِثْبَاتِ مطلقاً، وَمَنْ قال: في الماضي للإثبات وفي المستقبل كالأفعال. والمسألة خلافية. وينظر فيها: المغني في مسائل الخلاف النحوي والصرفي (ص: ١٩٦).

(٦) «وهي» أي: هذه الأربعة كـ«كَادَ» في الاستعمال في كون خبرها المضارع بلا «أَنْ».

(٧) أي: «أَوْشَكَ» مثل «عسى» في كون خبرها مضارعاً مع «أَنْ»؛ إذ قد يستعمل في الطمع، ومثل «كَادَ» في كونه إِيَّاهُ بدونها. وعليه: فاقتران خبر «أَوْشَكَ» بـ«أَنْ» جائز، لا واجب، والأكثر الاقتران، كـ: «عسى». المتممة لمسائل الجرومية (ص: ٨٣).

﴿فِعْلُ التَّعَجُّبِ﴾

«مَا أَفْعَلُهُ» وَ«أَفْعِلْ بِهِ».

وَلَا يَتَصَرَّفَانِ، وَلَا يَجُوزُ التَّقْدِيمُ^(١) وَالْفَصْلُ^(٢).

وَ«مَا» مُبْتَدَأٌ نَكْرَةٌ^(٣)، خَبَرُهَا مَا بَعْدَهَا^(٤).

وَ«بِهِ» مَفْعُولٌ^(٥).



(١) أي: تقديم المفعول ونحوه عليهما.

(٢) أي: ولا يجوز الفصل بينهما وبين معموليهما، كـ: «ما أحسن في الدار زيدًا». وجاز الفصل بـ«كَانَ» وحدها بين «ما» و«أفعل»، نحو: «ما كان أحسن زيدًا». وهي مزيدة.

(٣) «نكرة» ساقطة في «أ».

(٤) الكلام في إعراب «ما أفعله»، وهمزة «أفعل» للتعدية، وفيه ضمير راجع إلى «ما»، والمنصوب بعده مفعوله. وهذا مذهب سيويه. الكتاب (٧٣ / ٤). واختاره المصنف.

(٥) أي: لـ«أفعل»، بمعنى: صيْرُهُ ذا فعل، على أن تكون همزة «أفعل» للصيرورة، والباء للتعدية، أو الباء زائدة والهمزة للتعدية، ففي الفعل ضمير هو فاعله، أي: اجعل أنت إياه ذا فعل أي صِفْهُ بِهِ. وفيه وجه آخر، وهو: أن «أفعل به» فعل لفظه لفظ الأمر ومعناه التعجب، وليس فيه ضمير، و«بزيد» فاعله. المرجع السابق (ص: ١٤٨).

❖ أفعال المدح والذم: «نعم» و«بئس».

وَفَاعِلُهُمَا مُعَرَّفٌ بِاللَّامِ أَوْ مُضَافٌ إِلَيْهِ أَوْ مُضَمَّرٌ مُمَيَّزٌ بِ«مَا»^(١)
أَوْ بِنَكِيرَةٍ مَنْصُوبَةٍ^(٢).
وَبَعْدَهُ الْمَخْصُوصُ مُبْتَدَأٌ أَوْ خَبَرٌ^(٣)، وَقَدْ يُحَذَفُ^(٤)، وَلَا بُدَّ مِنْ
مُطَابَقَتِهِ لَهُ^(٥).

(١) نحو قوله تعالى: ﴿فَنِعْمًا هِيَ﴾ [البقرة الآية ٢٧١]، أي: نعم شيئًا هي. قال البركلي:
«وعند سيبويه: «ما» معرفة تامة، بمعنى: الشيء، فيكون فاعلاً؛ لكونه بمعنى ذي اللام.
وهذا غير معهود؛ فلذا لم يختره المصنف». شرح لب الألباب (ص: ٤١٧).

(٢) نحو: «نعم رجلاً زيد».

(٣) «مبتدأ»، فيكون ما قبله خبراً مقدماً، «أو خبراً» لمحذوف: «هو»، فيكون جملتان.

(٤) وقد يحذف المخصوص عند القرينة، كقوله تعالى: ﴿نَعَمْ الْعَبْدُ﴾ [ص الآية ٣٠]، أي:
:أيوب عليه السلام.

(٥) أي: مطابقة المخصوص. «له» أي: للفاعل في الأفراد والتثنية والجمع، والتذكير
والتأنيث.

و«سَاءَ» كِبِشَسْ، وَ«حَبَّذَا» وَفَاعِلُهُ «ذَا»، وَلَا يَتَغَيَّرُ^(١)، وَمَخْصُوصُهُ
كَالْأَوَّلِ^(٢).

وَيَأْتِي قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ^(٣) حَالٌ أَوْ تَمْيِيزٌ عَلَى وَفْقِهِ^(٤).



(١) «وَلَا يَتَغَيَّرُ» أَيُ : «حَبَّذَا» لَا فَعْلُهُ وَلَا فَاعِلُهُ، فَلَا يَتَنَى وَلَا يَجْمَعُ وَلَا يُؤَنَّثُ، وَإِنْ كَانَ
الْمَخْصُوصُ أَحَدَهَا يُجْرِيهَا مُجْرَى الْأَمْثَالِ، يُقَالُ : «حَبَّذَا الزَّيْدَانِ».

(٢) «مَخْصُوصُهُ» أَيُ : مَخْصُوصُ «حَبَّذَا»، «كَالْأَوَّلِ» يَعْنِي مَخْصُوصَ «نَعَمْ» وَ«بَشْسَ» وَذَلِكَ
فِي بَعْدِيَّتِهِ لِلْفَاعِلِ غَالِبًا، وَفِي الْوَجْهِينِ فِي إِعْرَابِهِ.

(٣) أَيُ : قَبْلُ أَوْ بَعْدُ مَخْصُوصِ «حَبَّذَا».

(٤) أَيُ : وَفْقِ مَخْصُوصِ «حَبَّذَا» فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ، مِثْلُ :

«وَحَبَّذَا رَجُلًا زَيْدٌ» وَ«حَبَّذَا زَيْدٌ رَجُلًا»، كَ : «حَبَّذَا الزَّيْدَانِ رَاكِبَيْنِ» وَ«حَبَّذَا امْرَأَةً هِنْدٌ»

وَ«حَبَّذَا هِنْدٌ امْرَأَةً». قَالَ الْبَرْكَلِيُّ : «وَذُو الْحَالِ وَالْمُمَيِّزُ هُوَ «ذَا» ؛ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ مَبْهَمٌ، لَا

الْمَخْصُوصُ». الْمَرْجِعُ السَّابِقُ (ص : ٤١٨).

بَابُ الْحُرُوفِ

✽ حُرُوفُ الْجَرِّ:

مَا وُضِعَ لِإِفْضَاءِ^(١) الْفِعْلِ أَوْ مَعْنَاهُ^(٢) إِلَى اسْمٍ وَلَوْ تَقْدِيرًا^(٣).
«مِنْ» لِلابْتِدَاءِ^(٤) وَالتَّبْيِينِ^(٥) وَالتَّبْعِيضِ^(٦) وَالتَّبَدُّلِ^(٧)
والتَّجْرِيدِ^(٨) وَالِاسْتِغْرَاقِ^(٩) وَالْقَسَمِ، وَيُضَمُّ أَيْضًا فِيهِ^(١٠).

- (١) الإفضاء هو: الإيصال، أي: إيصال معنى الفعل إلى الاسم.
- (٢) معنى الفعل أي: ما دل على معنى الفعل وليس فيه حروفه، كـ: «اسم الإشارة»، نحو: «هذا في الدار أبوك»، أي: أشير إليه فيها، و«النداء»، نحو: «يا زيد في الدار»، أي: أدعوك فيها، و«الظرف»، نحو: «زيد عندك في الدار»، أي: استقر فيها. فإن كان ما فيه معنى الفعل مشتملاً على حروف الفعل فشبهه، كاسم الفاعل والمفعول.
- (٣) أي: ولو كان الاسم مقدراً، كقوله تعالى: ﴿يَسَا رَحْبَتْ﴾ [التَّوْبَةُ الآية ٢٥]. فالباء داخله على اسم مؤولاً من «ما» المصدرية والفعل.
- (٤) «للابتداء» في المكان بلا خلاف، نحو قوله تعالى: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الأنعام الآية ١]، وفي الزمان أيضاً عند الكوفيّة، كقوله تعالى: ﴿مِنَ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التَّوْبَةُ الآية ١٠٨]. ينظر: الخلاف في: المغني في مسائل الخلاف النحوي والصرفي (ص: ٣٢٠).
- (٥) كقوله تعالى: ﴿فَأَجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج الآية ٣٠]، أي: الذي هو الأوثان.
- (٦) نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران الآية ٩٢].
- (٧) نحو قوله تعالى: ﴿أَرْضَيْسُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ [التَّوْبَةُ الآية ٣٨].
- (٨) قال البركلي في معنى التجريد: «وهو: أن يُتَنَزَّعَ من أمر ذي صفةٍ آخرٌ مثله فيها مبالغة؛ لكمالها فيه، حتّى إنّه بلغ من الاتصافِ بتلك الصفةِ إلى حيثُ يصحُّ أن يُتَنَزَّعَ منه موصوفٌ آخرٌ بتلك الصفة، كقولهم: «لي من فلانٍ صديقٌ» و«لقيتُ من زيدٍ أسداً». شرح لب الألباب (ص: ٤٢٠).
- (٩) نحو: «ما جاءني من رجلٍ»، فإنّه نصٌّ في الاستغراق، فلذا لا يجوز: بل رجلان.
- (١٠) نحو: «مِنْ رَبِّي لِأَفْعَلَنَّ كَذَا». ويضَمُّ أَوَّلُهُ أَيْضًا، أي: كما يُكْسَرُ. «فيه» أي: في القَسَمِ.

وَإِلَىٰ» وَ«حَتَّىٰ» لِلانْتِهَاءِ، وَ«إِلَىٰ» قَلْتُ بِمَعْنَى: «مَعَ»^(١)،
وَتَدْخُلُ الضَّمِيرُ^(٢).

وَ«الْبَاءُ» لِلِاسْتِعَانَةِ^(٣) وَالْمُصَاحَبَةِ^(٤) وَالْإِلْصَاقِ^(٥) وَالتَّعْدِيَةِ^(٦)
وَالْمُقَابَلَةِ^(٧) ^(٨)بِ^(٩) وَالظَّرْفِيَّةِ^(٨) وَالْبَدَلِ^(٩) وَالتَّجْرِيدِ^(١٠).

- (١) كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾ [النِّسَاءُ الْآيَةُ ٢]. قَالَ الْبِرْكَلِيُّ:
«وَالْحَقُّ أَنَّهَا بِمَعْنَى: الْانْتِهَاءِ، بِتَضْمِينِ الضَّمِّ». الْمَرْجِعُ السَّابِقُ (ص: ٤٢١).
- (٢) «وَتَدْخُلُ» أَيِ: «إِلَىٰ». وَيَفْهَمُ مِنْ هَذَا التَّخْصِصِ الذَّكْرِيُّ: كَثْرَةُ كَوْنِ «حَتَّىٰ» بِمَعْنَى:
«مَعَ»، وَعَدَمُ دُخُولِهَا الضَّمِيرَ، فَلَا يُقَالُ: حَتَّايَ، وَلَا حَتَّكَ.
- (٣) الْمُرَادُ بِالِاسْتِعَانَةِ: اسْتِعَانَةُ الْفَاعِلِ فِي صُدُورِ الْفِعْلِ عَنْهُ بِمَجْرُورِهِ، نَحْوُ: «كُتِبْتُ بِالْقَلَمِ».
- (٤) كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ﴾ [الْمَائِدَةُ الْآيَةُ ٦١].
- (٥) أَيِ: لِإِفَادَةِ لُصُوقِ أَمْرٍ إِلَىٰ مَجْرُورِ الْبَاءِ، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»، أَيِ: التَّصَقُّ الْمَرُورُ
بِمَكَانٍ يَقْرُبُ مِنْهُ. وَهُوَ يَسْتَلْزِمُ الْمُصَاحَبَةَ بِلَا عَكْسٍ، فَإِذَا قُلْتُ: «اشْتَرَيْتُ الْفَرَسَ بِسَرِجِهِ»
لَا يَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ السَّرْجُ مُلَصَّقًا بِهِ حَالِ الْاِشْتِرَاءِ.
- (٦) أَيِ: جَعَلَ الْفِعْلَ الْإِلْزَامَ مُتَضَمِّنًا لِمَعْنَى التَّصْمِيرِ، نَحْوُ: «ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ»، أَيِ: صَيَّرْتُهُ ذَاهِبًا.
- (٧) أَيِ: لَوْ قُوعِ مَجْرُورِهِ فِي مُقَابَلَةِ آخَرَ، نَحْوُ: «بَعْتُ هَذَا بِكَذَا».
- (٨) نَحْوُ: ﴿وَمَا كُنْتُ بِجَانِبِ الْعَرَبِيِّ﴾ [الْقَصَصُ الْآيَةُ ٤٤]، أَيِ: فِيهِ.
- (٩) كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ: «مَا يَسْرُنِي أَتَى شَهِدْتُ بَدْرًا بِالْعُقْبَةِ»، أَيِ: بِدَلِهَا.
- (١٠) نَحْوُ: «رَأَيْتُ بَزِيدَ أَسَدًا».

وَاللَّامُ لِلاِخْتِصَاصِ^(١) وَالتَّعْلِيلِ وَالْقَصْدِ^(٢) وَالْعَاقِبَةِ^(٣)
وَبِمَعْنَى: «عَنْ» بِالْقَوْلِ^(٤)، وَتَأْتِي لِلْقَسَمِ وَالتَّعَجُّبِ مَعًا^(٥).
وَ«كَيَّ» لِلغَرَضِ، وَإِنَّمَا تَدْخُلُ «مَا» الاسْتِفْهَامِيَّةَ^(٦).

(١) الاختصاص بملكية نحو: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾ [البقرة الآية ٢٨٤]، وبغيرها نحو: «السرّج للذّابة».

(٢) قال البركلي في تفسير القصد: «أي: الإرادة، كقوله تعالى: ﴿لَا لِيُعْبُدُوا﴾» [التوبة الآية ٣١]. فَإِنَّ أفعالَ لله تعالى غيرُ معلّلةٍ بالأغراضِ على الصحيح. المرجع السابق (ص: ٤٢٤).
قلت: مذهب السلف: أَنَّ أفعالَ الله ﷻ معلّلةٌ بالحكم والغايات الحميدة، وأنّ التعليل قد ورد في القرآن الكريم في مواضع لا تكاد تحصى بأدوات متنوعة، من أهمها: لام التعليل، كقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيُعْبُدُونِ﴾ [الدّاريات الآية ٥٦]. وعليه: فاللام في الآية للتعليل، وليست للقصد والإرادة. ينظر في حكم تعليل أفعال الله: فتاوى ابن تيمية (٨/ ٣٥)، والحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى للدكتور محمد ربيع مدخلي (ص: ٤١).
(٣) كقوله تعالى: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصاص الآية ٨]، والمحققون على أنها هنا للتعليل.

(٤) أي: مع القول، نحو: «قلتُ لزيد إنّه لم يفعل الشرَّ».
(٥) نحو: «الله لا يؤخّر الأجل». وَإِنَّمَا يستعملُ في الأمورِ العظامِ.
(٦) نحو: «كَيْمَه فعلت»، أي: لأيّ غرضٍ فعلت. ويدلُّ على كونه جازًا حذف ألف «ما»، كما في: «لِمَه» و«عَم».

و«رَبِّ» لِلتَّقْلِيلِ، وَأَتَى لِلتَّكْثِيرِ، وَتُصَدَّرُ، وَتَخْتَصُّ بِنَكِرَةِ
 مَوْصُوفَةٍ، وَفَعْلُهَا ماضٍ، وَيُحَذَفُ غَالِبًا^(١)، وَقَدْ تَدْخُلُ عَلَى
 مُضْمَرٍ مُفْرَدٍ مُدَكَّرٍ مُبْهَمٍ^(٢) مُمَيِّزٍ «بِنَكِرَةِ» مَنْصُوبَةٍ^(٣)، وَتَكُونُ
 بـ«مَا» فَتَدْخُلُ الْجَمَلَ، إِلَّا لَوْ «مَا» زَائِدًا^(٤)، وَوَاوُهَا لَا تَدْخُلُ
 الضَّمِيرَ، وَالْعَمَلُ لَهَا^(٥).

(١) أي: فعلها؛ لوجود القرائن، نحو: «رَبِّ رجلٍ كريمٍ»، أي: لقبته.

(٢) أي: لا مرجع له.

(٣) ما بين القوسين زيادة يقتضيها السياق، ويدل عليها عبارة الكافية (ص: ٢١٧): «مميز بنكرة منصوبة». وفي نسخة «ج»: مميز مضافاً إلى منصوبه. وهي النسخة التي اعتمدها البركلي في شرحه، إلا أنه لم يوضح معنى عبارة المصنف، بل فسرها بما زدته، فقال: «أي: يكون مميّزاً بنكرة منصوبة، وأضاف المنصوب إلى الضمير لأنه عامله». شرح لب الأبواب (ص: ٤٢٥).

(٤) فتدخل حيثنذ على الاسم، كقول عدي بن الرعلاء:

«ربما ضرية بسيف صقيل» المقاصد النحوية (٢/ ٤٩١).

(٥) قال البركلي: «أي: لـ«رَبِّ»؛ لقربها، فيكون اختياراً المذهب البصريّة، أو لواو «رَبِّ»؛ لأنها مضاف؛ لقيامها مقام «رَبِّ»، فيكون اختياراً المذهب الكوفيّة». شرح لب الأبواب (ص: ٤٢٧).

و«وَاوُ» الْقَسَمِ، وَيَخْتَصُّ بِالظَّاهِرِ، و«تَاوُهُ»، وَتَخْتَصُّ بِ«اللَّهِ»،
 وَيَجِبُ حَذْفُ فِعْلِهِمَا، وَلَا يَكُونُ طَلَبًا^(١)، و«بَاوُهُ» عَامٌّ^(٢)،
 وَجَوَابُهُ بِاللَّامِ وَحَرْفِ الشَّفِيِّ^(٣)،^(٢٥١/أ) وَيُحَذَفُ لَوْ تَوَسَّطَ الْقَسَمُ
 أَوْ تَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ^(٤).

(١) أي: دالاً على الطلبِ والسؤالِ، فلا يقالُ: واللّه أخبرني.

(٢) أي: يدخل على الظاهر والمضمّر.

(٣) أي: يقترب جوابه باللام، نحو: «والله لزيد قائم»، وبالنفي، نحو: «والله ما زيد بقائم»،
 وكذلك بـ«إن»، نحو: «والله إن زيدا لقائم».

(٤) نحو: «زيدٌ والله قائمٌ» و«زيدٌ قائمٌ والله»؛ لاستغنائِهِ عن الجوابِ في هاتينِ الصورتينِ؛
 لوجودِ ما يدلُّ عليه.

وَعَنْ «لِلْبُعْدِ»^(١)، وَ«عَلَى» لِلْإِسْتِعْلَاءِ، وَهُمَا اسْمَانِ بِدُخُولِ «مِنْ»^(٢).
وَالْكَافُ لِلتَّشْبِيهِ، وَقَدْ تَدْخُلُ الضَّمِيرُ^(٣)، وَقَدْ يَكُونُ اسْمًا^(٤).
و«مُنْذُ» وَ«مُنْذُ» لِلزَّمَانِ، لِلْإِبْتِدَاءِ فِي الْمَاضِي، وَالظَّرْفِيَّةِ فِي الْحَالِ^(٥).

وَ«حَاشَا» وَ«خَلَا» وَ«عَدَا» لِلْإِسْتِثْنَاءِ.



- (١) «لِلْبُعْدِ» آثَرُهُ عَلَى الْمَجَاوِزَةِ لِعُمُومِهِ نَحْوُ: «أَدَّيْتُ عَنْهُ الدِّينَ».
- (٢) «وَهُمَا» أَيِ: «عَنْ» وَ«عَلَى» اسْمَانِ بِدُخُولِ «مِنْ» الْجَارَةِ عَلَيْهِمَا؛ لَامْتِنَاعِ دُخُولِ الْجَارِ عَلَى الْجَارِ، نَحْوُ: «مِنْ عَنْ يَمِينِي»، أَيِ: مِنْ جَانِبِي، وَ«مِنْ عَلَيْهِ»، أَيِ: مِنْ فَوْقِهِ.
- (٣) نَحْوُ: «أَنَا كَأَنَّتَ».
- (٤) بِمَعْنَى: الْمَثَلِ، نَحْوُ قَوْلِ الْعَجَّاجِ: «يَضْحَكُنَّ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمَّ».
- أَيِ: عَنْ أَسْنَانٍ مِثْلِ الْبَرْدِ الذَّائِبِ لِلطَّافَتْهَا. وَهُوَ فِي مَلْحَقِ دِيوانِهِ (ص: ٣٢٨)، وَهَمَعَ الْهُوَامِعُ (١٩٧/٤).
- (٥) أَيِ: يَكُونَانِ لِلزَّمَانِ، وَهُمَا لِلْإِبْتِدَاءِ إِذَا قَصِدَ بِهِمَا الزَّمَنُ الْمَاضِي، نَحْوُ: «مَا رَأَيْتَهُ مِنْذُ أَوْ مِنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ»، أَيِ: ابْتِدَاءَ انْتِفَاءِ الرُّؤْيَا مِنْ ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَتَكُونَانِ لِلظَّرْفِيَّةِ إِذَا قَصِدَ بِهِمَا الْحَالُ، نَحْوُ: «مَا رَأَيْتَهُ مِنْذُ أَوْ مِنْذُ شَهْرِنَا»، أَيِ: فِي شَهْرِنَا. وَهَذَا حَيْثُ جَرَرْتَ بِهِمَا، فَإِنْ رَفَعْتَ بِهِمَا فَهُمَا اسْمَانِ.

✽ الحُرُوفُ الْمُشَبَّهَةُ بِالْفِعْلِ: (١)

تُصَدَّرُ إِلَّا «أَنَّ»، وَلَوْ كَانَتْ بِ«مَا» لَا تَعْمَلُ، وَتَدْخُلُ
الْأَفْعَالَ.

«إِنَّ» تُقَرَّرُ الْجُمْلَةُ (٢)، وَ«أَنَّ» مَعَهَا كَالْمُفْرَدِ (٣)، فَالْكَسْرُ فِي
مَحَلِّهَا، وَالْفَتْحُ فِي مَحَلِّهِ (٤).

وَلَوْ أَنَّكَ «فَاعِلٌ» (٥)، وَلَوْ لَا أَنَّكَ «مُبْتَدَأٌ» (٦).
فَلَوْ احْتَمَلَهُمَا جَارًا (٧)، ك: «مَنْ يَأْتِينِي فَإِنِّي أَعْلِمُهُ» (٨).

(١) وجه الشبه كائن في انقسامها إلى الثلاثي والرباعي والخماسي، والبناء على الفتح، والدلالة على الحدث، مثل: التأكيد والتشبيه. والمناسب أن يقول: «الأحرف» بدل «الحروف»؛ لكونها ستة.

(٢) أي: تؤكد الجملة، ولا تغيّرُها إلى المفرد، بخلاف «أَنَّ».

(٣) أي: مع الجملة كالمفرد، فمعنى: «بلغني أَنَّكَ قائمٌ»: بلغني قيامك.

(٤) أي: فالكسر لازم في محلّها، أي: في محلّ الجملة، والفتح لازم في محلّه، أي: محلّ المفرد.

(٥) أي: «أَنَّ» مع الجملة في: «ولو أَنَّكَ قائمٌ» فاعلٌ؛ إذ تقديره: لو ثبت قيامك. فيجب الفتح؛ لوجوب إفراد الفاعل.

(٦) إذ تقديره: ولولا قيامك ثابتٌ. فيجب الفتح أيضًا؛ لامتناع كون المبتدأ جملة.

(٧) أي: فلو احتمل «أَنَّ» مع اسمها وخبرها الجملة والمفرد جاز الفتح والكسر.

(٨) يريد: ما وقع بعدها الفاء الجزائية: الكسر بتأويل: أنا أعلمه، والفتح على حذف الخبر أو المبتدأ، أي: فتعليمي ثابتٌ له، أو جزاؤه تعليمي.

فَجَازَ الْعَطْفُ بِالرَّفْعِ عَلَى الْأَسْمِ، وَلَوْ حُكْمًا^(١)، لَوْ تَقَدَّمَ^(٢)
 الْحَبْرُ وَلَوْ تَقْدِيرًا^(٣)، وَكَذَا «لَكِنَّ»^(٤).
 وَجَازَ دُخُولُ اللَّامِ عَلَى اسْمِهَا لَوْ فُصِّلَ، أَوْ خَبِرَها، أَوْ
 مَعْمُولِہِ الْمُقَدَّمِ^(٥)، وَقَلَّ فِي «لَكِنَّ»^(٦).
 وَلَوْ خَفَّفَتْ يَجِبُ^(٧)، وَجَازَ إِلْغَاؤُهَا وَدُخُولُهَا عَلَى فِعْلٍ
 الْمُبْتَدَأِ^(٨).

- (١) «فجاز» الفاء سببية، أي: ولأجل أن «إن» المكسورة لا تغيّر معنى الجملة جاز العطف على محل اسم المكسورة لفظًا، نحو: «إن زيدًا قائمٌ وعمرو»، أو حكمًا، كالتّي تقع بعد العلم، نحو: «علّمْتُ أن زيدًا قائمٌ وعمرو»، فيعطف على محل اسمها بالرفع؛ إذ هو مرفوع في الأصل على الابتداء، دون المفتوحة، فلا يعطف على محل اسمها، بل على لفظه.
- (٢) أي: شرط جواز العطف بالرفع: تقدم الخبر لفظًا، كما في الأمثلة السابقة، أو تقديرًا، مثل: «إن زيدًا وعمرو قائمٌ»، أي: إن زيدًا قائمٌ وعمرو قائمٌ.
- (٣) أي: هي كـ«إن» المكسورة في جواز العطف المذكور؛ لأنّها لا تغيّر معنى الجملة أيضًا.
- (٤) «المقدم» قيد لدخول اللام على معمول الخبر، نحو: «إن زيدًا قطعاًمك آكلٌ».
- (٥) أي: وقَلَّ دخول اللام في خبر «لكن»، وهو مذهب الكوفيين، ومنعه البصريون. شرح لب الألباب للبركلي (ص: ٤٣٤).
- (٦) أي: يجب دخول اللام في خبر «إن» المكسورة المخففة.
- (٧) أي: ولو خَفَّفَتْ «إن» المكسورة يُجِبُّ دخول اللام في الخبر؛ للفرق بينّها وبين النافية، وجاز حينئذٍ إلغائها، أي: إبطال عملها؛ لفوات بعض مشابهة الفعل، كفتح الآخر، وجاز إعمالها على ما هو الأصل، فلا تجب اللام حينئذٍ؛ لحصول الفرق بالعمل، ويجوز أيضًا إذا خففت أن تدخل على فعل من الأفعال التي تدخل على المبتدأ، كـ«كان» وأفعال القلوب، خلافاً للكوفيين في التعميم.

وَالْمَفْتُوحَةُ^(١) فَتَعْمَلُ فِي شَأْنٍ مُقَدَّرٍ، وَقَلَّ فِي غَيْرِهِ^(٢)، وَتَدْخُلُ
الْجُمْلَ مُطْلَقًا^(٣)، وَيَجِبُ مَعَ الْفِعْلِ حَرْفُ التَّنْفِيهِ أَوْ «السَّيْنُ» أَوْ
«سَوْفَ» أَوْ «قَدْ»^(٤).
وَوَ «كَانَ» لِلتَّشْبِيهِ، وَقَدْ تَعْمَلُ مُخَفَّفًا.

(١) عطفٌ على ضميرٍ «خَفَّفْتُ»، أي: لو خَفَّفْتُ المَفْتُوحَةَ.

(٢) نحو قول الشاعر:

«فلو أنك في يوم الرخاء سألتني طلاقك لم أبخل وأنت صديق»

رصف المباني (ص: ١٩٦)، وشرح شواهد المغني للسيوطي (١/ ١٠٥).

(٣) «مطلقًا» أي: اسمية، نحو: ﴿أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس الآية ١٠]، أو

فعلية، نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾ [الزَّمَلُ الآية ٢٠].

(٤) مثال الأول: قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ [البَلَدُ الآية ٥].

مثال الثاني: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾ [الزَّمَلُ الآية ٢٠]،

مثال الثالث: قول الشاعر:

«وَأَعْلَمَ فَعِلْمُ الْمَرَّةِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِّرَ» مع الهوامع (٤/ ٥٥).

مثال الرابع: ﴿لَيَعْلَمَنَّ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا﴾ [الحِنْ الآية ٢٨].

وَلَكِنَّ^(١) لِاسْتِدْرَاكِ^(٢)، وَتَقَعُ بَيْنَ كَلَامَيْنِ تَغَايِرًا^(٣)
 مَعْنَى^(٤)، وَلَا تَعْمَلُ لَوْ خَفَّفْتَ، وَتَدْخُلُهَا الْوَاوُ^(٥).
 وَ«لَيْتَ» لِلتَّمْنَى، وَتَدْخُلُ «أَنَّ»^(٦).
 وَ«لَعَلَّ» لِلتَّرَجِي.

(١) أي: رفع توهم يتولد من الكلام المقدم.

(٢) «تغاييراً» أي: نفياً وإثباتاً.

(٣) في «ب»: وتقع بين كلامين تغايراً معنًى أو لفظاً. والمراد: أن التغاير قد يكون معنًى فقط، نحو: «زيدٌ حاضرٌ لكنَّ عمرًا غائبٌ»، وقد يكون لفظاً ومعنًى، نحو: «جاءني زيدٌ لكنَّ عمرًا لم يَجْ». «لكنَّ» حاضرةٌ لكنَّ عمرًا غائبٌ، وقد يكون لفظاً ومعنًى، نحو: «جاءني زيدٌ لكنَّ عمرًا لم يَجْ».

(٤) أي: تدخل «لكنَّ» مشددةً ومخففةً «الواو»؛ لعطف الجملة على الجملة، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة الآية ١٠٢]، قرئت: (لكنَّ) بالتشديد والتخفيف. المبسوط في القراءات العشر (ص: ١٢٠).

(٥) أي: تدخل «لَيْتَ» «أَنَّ» المفتوحة، ك: «لَيْتَ أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ»، على أَنْ تكونَ مع اسمها وخبرها اسم «لَيْتَ»، والخبر: حاصلًا. وعند البصريين سادان مسدَّهما. ينظر: همع الهوامع (١٥٨/٢).

✽ حُرُوفُ الْعَطْفِ:

«الْوَاوُ» لِلجَمْعِ، و«الفَاءُ» لِلتَّرْتِيبِ.^(١)

و«ثُمَّ» وَ«حَتَّى»^(٢)، وَمَعْطُوفُهَا^(٣) جُزْءٌ مَتَّبِعُهُ لِإِفَادَةِ الْقُوَّةِ أَوْ الضَّعْفِ بِمُهْلَةٍ^(٤).

و«أَوْ» و«إِمَّا» و«أَمْ» لِأَحَدٍ مُبْهَمٍ.

وَالْمُتَّصِلَةُ^(٥) لَا زِمَةَ لِلْهَمْزَةِ وَلَوْ تَقْدِيرًا^(٦)، يَلِيهَا أَحَدُ الْمُتَسَاوِيَيْنِ وَالْآخَرُ «أَمْ»^(٦)، وَيُجَابُ بِتَعْيِينِ أَحَدِهِمَا أَوْ كِلَيْهِمَا أَوْ نَفْيِهِمَا.

(١) عطفانٍ على الفاءِ، أي: هما للتَّرتيبِ أيضًا.

(٢) «ومعطوفُها» أي: «حتى».

(٣) مثال القوة نحو: «ماتَ الناسُ حتَّى الأنبياءُ»، ومثال الضعف، نحو: «قَدِمَ الحاجُّ حتَّى المشاةُ».

(٤) أي: و«أَمْ» المتصلة. والمتصلة هي: المسبوقة بهمزة التسوية، كقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ

عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة الآية ٦]، أو بهمزة يطلب بها

وب«أَمْ» التعيين، وهو الأكثر، نحو: «أزِيدُ عندَكَ أمْ خالِدٌ».

(٥) كقول عمر بن ربيعة:

«فوالله ما أدري وإن كُنْتُ دَارِيًا بِسِنِّ رَمِينِ الْجَمْرِ أَمْ بِشَمَانٍ»

ديوان عمر بن ربيعة (ص: ٣٦٠). وهو من شواهد الكتاب (٣/ ١٧٥).

(٦) أي: ويأتي الآخر «أَمْ»، نحو: «أزِيدُ قام أمْ خالِدٌ».

وَالْمُنْقَطِعَةُ^(١) لِلْإِضْرَابِ مَعَ الشَّكِّ^(٢)، وَقَدْ تَدْخُلُ الْمُفْرَدَ
لَوْ بَعْدَ خَيْرٍ^(٣).
وَيَجِبُ «إِمَّا» فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ^(٤)، وَجَازَتْ مَعَ «أَوْ»^(٥).

(١) هي: التي لم تسبق بهمزتي «أم» المتصلة.

(٢) أي: و«أم» المنقطعة للإضراب عن الأول مع الشك في الثاني، فتستعمل في الخبر، نحو: «إنها لإبل أم شاء»، أَضْرَبْتُ عن الإخبار الأول وشككت في الثاني، وفي الاستفهام، ك: «أزید عندك أم عندك عمرو»، قصدت الإضراب عن الاستفهام الأول بالثاني.

(٣) المراد بالخبر هنا هو: ما يقابل الاستفهام. والأصل في المنقطعة أن تدخل على جملة، ويجوز أن تدخل على المفرد لو كانت بعد خبر، نحو: «إنها لإبل أم شاء»؛ لعدم الالتباس بالمتصلة، بخلاف ما لو كان بعد الاستفهام، فإنه يلزم الجملة بعد «أم»، حيثئذ لرفع اللبس، فتقول: «أزید حاضر أم خالد غائب». والمعروف أنها لا تدخل إلا على جملة، وأما قولهم: «إنها لإبل أم شاء» فعلى تقدير: بل أهي شاء. قال ابن هشام: «وإنما قدرنا بعده مبتدأ لأنها لا تدخل على المفرد». أوضح المسالك (ص: ٢٧٥).

(٤) أي: مع «إمّا» العاطفة، ك: «جاءني إمّا زيدٌ وإمّا عمرو»؛ ليعلم من أول الأمر أن الكلام على الشك.

(٥) أي: وجازت «إمّا» في أول المعطوف عليه ولم تجب مع «أو» العاطفة، ك: «جاءني إمّا زيدٌ أو عمرو» و«رأيت زيداً أو عمراً»؛ لأن «أو» عامٌ للشك الأولي والعارضي، و«إمّا» للأولي خاصة.

و«بَلْ» لِلإِضْرَابِ مَعَ الإِثْبَاتِ^(١)، وَ«لَا» لَازِمَةٌ لِلإِجَابِ^(٢)،
وَ«لَكِنْ» عَكْسُهَا^(٣).



✽ حُرُوفُ التَّنْبِيهِ:

«أَلَا» وَ«أَمَّا» يُصَدَّرَانِ أَيَّ جُمْلَةٍ^(٤).

وَ«هَا» تَدْخُلُ الْمُفْرَدَ وَغَيْرَهُ، وَكَثُرَ فِي الإِشَارَةِ.



(١) أي الإضراب عن الحكم الأول بجعلِهِ كالمسكوتِ عَنْهُ وصَرْفِ الحكمِ إلى المعطوف. وهذا لا يكون عند المصنّف إلا بعد الإثبات، لذا قال: «مَعَ الإِثْبَاتِ»، أي في الكلام المَثْبُتِ، كـ: «جاءني زيدٌ بل عمرو». فكأنّه لم يحكم في المعطوف عليه بشيء، لا بالمجيء ولا بعدمه، وأما بعد غير المَثْبُت فظاهر كلام المصنّف: أنها لا تنقل حكم ما قبلها إلى ما بعدها. والمسألة خلافيّة، قال ابن هشام: «ومذهب الجمهور: أنّها لا تفيد نقل حكم ما قبلها لما بعدها إلا بعد الإيجاب والأمر، نحو: «قام زيد بل عمرو» و«اضرب زيدًا بل عمرو». أوضح المسالك (ص: ٢٧٧).

(٢) أي: غير مفارقةٍ عَنْهُ، فتفيد تقرير حكم ما قبلها ونفيه عما بعدها، نحو: «جاءني زيدٌ لا عمرو».

(٣) أي: عكسُ «لا»، فهي لازمةٌ للنفي، فتفيد تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعده، نحو: «ما قام زيدٌ لكن عمرو».

(٤) فهما يختصّان بالجملة سواء كانت اسميّة أو فعليّة؛ لتوكيد مضمون الجملة.

✽ حُرُوفُ النَّدَاءِ:

«أَيُّ» و«الْهَمْزَةُ» لِلْقَرِيبِ.
و«يَا» و«أَيَّا» و«هَيَّا» لِلْبَعِيدِ^(١).



✽ حُرُوفُ الْإِيجَابِ:

«نَعَمْ» لِلتَّقْرِيرِ^(٢). ^{ب/٢٦}

و«بَلَى» لِإِيجَابِ التَّنْفِي^(٣).

و«إِي» لِلإِثْبَاتِ بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ، وَتَدْخُلُ الْقَسَمَ بِلا تَصْرِيحٍ بِفِعْلِهِ^(٤).
و«أَجَلٌ» و«جِيرٌ»^(٥) و«إِنْ» لِتَصْدِيقِ الْخَبَرِ^(٦).



(١) المشهور أن «يا» تكون للبعيد والقريب. قال ابن هشام: «وأعمها «يا»؛ فإنها تدخل على كل نداء». المرجع السابق (ص: ٢٨٦).

(٢) أي: لتقرير مضمون ما سبق من كلام موجب أو منفي خبرًا أو استفهامًا، فيصح أن تجيب بنعم عنمن قال: «أقام زيد» أو «أقام زيد» و«ما قام زيد»، فيكون في الأولين إقرارًا بالقيام، وفي الثالث إقرارًا بنفي القيام.

(٣) بمعنى: أنها تنقض النفي المتقدم وتجعله إيجابًا سواء كان النفي مجردًا من الاستفهام، نحو: «بلى» في جواب من قال: «ما قام زيد»، أو اقترن به، نحو: «أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى» [الأعراف الآية ١٧٢]، أي: أنت ربنا، فلو قالوا: نعم كفروا؛ لأنها مقررة لما سبقها، كما مر.

ينظر: الفوائد الضيائية (٢/ ٣٦٧)، ومصباح الراغب (ص: ٦٨٨).

(٤) نحو قولك للقاتل: «أقام زيد»، أي والله. ولا يذكر فعل القسم معه، لا يقال: أقسمت إِي والله، ولا يكون المقسمُ به إلا الربُّ واللّه ولعمري، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَنبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي﴾ [يونس الآية ٥٣].

(٥) بالفتح والكسر.

(٦) سواء كان الكلام موجبًا أو منفيًا.

✽ حُرُوفُ الزِّيَادَةِ^(١) :

«اللَّامُ»^(٢) وَ«الكَافُ»^(٣).

وَ«إِنْ» مَعَ مَا النَّافِيَةِ^(٤)، وَقَلَّتْ مَعَ «لَمَّا»^(٥) وَالْمَصْدَرِيَّةِ^(٦).

وَ«أَنْ» مَعَ «لَمَّا»^(٧)، وَبَيْنَ الْقَسَمِ وَ«لَوْ»^(٨)، وَقَلَّتْ بَعْدَ

الكَافِ^(٩).

(١) قال البركلي: «وتسمى: حروف الصلّة؛ لأنّه يتوصّل بها إلى زيادة الفصاحة أو إقامة وزن، أو غير ذلك، ومعناها: أنّها قد تقع زائدة، لأنّها لا تقع إلا زائدة. والمرادُ بزيادتها: أنّ أصل المعنى بدونها لا يختلّ، لأنّها لا فائدة لها أصلاً، وإلا لكانت عبثاً، فلا يجوزُ في كلام الفصحاء لاسيّما في كلام الباري تعالى. وفائدتها: إمّا تأكيد المعنى، كـ«مِنْ» الاستغراقية و«الباء» في خبر «ما» و«ليس»، أو استقامة الوزن أو السجع، أو نحو ذلك». شرح لب الألباب (ص: ٤٤٥).

(٢) نحو: «شكرت له».

(٣) نحو: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ» [الشورى الآية ١١].

(٤) فيبطل عمل «ما» حيثنّذ، نحو: «ما إن زيد قائم».

(٥) نحو: «لَمَّا إِنْ قَمْتُ قَمْتُ».

(٦) «المصدرية» يقصد بها «ما»، وجاء التصريح بها في نسخة «و»، ومثالها: «انتظر ما إن جلس القاضي». ولو جاء بها بعد النافية لكان أوضح.

(٧) كقوله تعالى: «فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ» [يوسف الآية ٩٦].

(٨) أي: وبين القسم المقدّم و«لو» المؤخّر، نحو: «والله أن لو قام زيد قمت».

(٩) كقول الشاعر: «كَأَنَّ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ» في رواية: جر «ظبية».

همع الهوامع (٢/ ١٨٨).

وَمَا بَعْدَ إِذَا» و«مَتَى» و«أَتَى» و«أَيْنَ» و«إِنْ»^(١) شَرْطًا^(٢)
وَبَعْضِ الْجَرِّ^(٣)، وَقَلَّتْ بَيْنَ الْمُضَافِ^(٤).
و«لَا» بَعْدَ الْمَصْدَرِيَّةِ^(٥)، و«الْوَاوِ» بَعْدَ التَّنْفِي^(٦)، وَقَلَّتْ قَبْلَ
«أُقْسِمُ»^(٧).
و«مِنْ» فِي التَّنْفِي وَمَا فِي حُكْمِهِ^(٨).

- (١) كقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيَنَّ﴾ [مَرِيَمَ الْآيَةِ ٢٦]، أصلها: إن ما.
(٢) أي: أي حال كون هذه المذكورات دالة على الشرط.
(٣) أي: وبعد بعض حروف الجر، كقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [آل عمران الآية ١٥٩]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [الْمُؤْمِنُونَ الْآيَةِ ٤٠]، وقوله تعالى: ﴿مِمَّا خَطِيئَتِهِمْ﴾ [نُوحِ الْآيَةِ ٢٥].
(٤) أي: قلَّتْ زيادةً «ما» بين المضاف والمضاف إليه، نحو: «غَضِبْتُ مِنْ غَيْرِ مَا جُرْمٍ»، ومنه قوله تعالى: ﴿أَيُّمَا الْأَجَلَيْنِ﴾ [الْقَصَصِ الْآيَةِ ٢٨]، وقوله تعالى: ﴿مِثْلَ مَا أَنْكُمُ نَنْطِقُونَ﴾ [الذَّارِيَاتِ الْآيَةِ ٢٣].
(٥) كقوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ﴾ [الْأَعْرَافِ الْآيَةِ ١٢].
(٦) أي: وتزاد «لا» بعد الواو المسبوقة بنفي، نحو: «ما جاءني زيدٌ ولا عمرو»، وقوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الْفَاتِحَةِ الْآيَةِ ٧].
(٧) كقوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ [الْقِيَامَةِ الْآيَةِ ١].
(٨) «ما في حكمه» كالنهي والاستفهام، ولا تزاؤ في الموجب، خلافاً للكوفيَّين والأخفش.
ينظر: الخلاف في رصف المباني (ص: ٣٩١)، والجنى الداني (ص: ٣١٨).

و«الباء» فِي التَّفْئِ^(١)، وَفِي خَبَرٍ صُدِّرَ بـ «هَلْ»^(٢)، وَفِي
غَيْرِهَا سَمَاعًا، ك: «أَلْقَى بِيَدِهِ»^(٣).



✽ حَرْفَا التَّفْسِيرِ:

«أَيَّ» تُفَسِّرُ أَيَّ مُبْهَمٍ^(٤).

و«أَنَّ» يُفَسِّرُ^(٥) مَا يَمَعْنَى الْقَوْلِ^(٦).



✽ حُرُوفُ الْمَصْدَرِ:

^(٢٧/٢٧) «مَا» وَ«أَنَّ» لِلْفِعْلِيَّةِ.

وَ«أَنَّ» لِلِاسْمِيَّةِ.



(١) قال البركلي: «ينبغي أن يقيد بـ ليس» و«ما»؛ إذ لم يسمع في «إن» و«لا». شرح لب
الألباب (ص: ٤٤٩).

(٢) نحو: «هل زيد بقائم». ولا تزداد في الخبر إذا كان الاستفهام بغير «هل»، فلا يقال: أزيد
بقائم.

(٣) أي: ويزاد في غيرها، أي: في غير أفراد المذكور كلهن سماعًا مسموعًا، لا مقيسًا،
نحو: «ألقى بيده»، و﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد الآية ٤٣]، و«بحسبك درهم».

(٤) أي: سواء كان المبهم مفردًا، ك: «جاء رجل»، أي: زيد، أو جملة، ك: «قطع رزقه»، أي: مات.
(٥) «يفسر» ساقطة في «أ».

(٦) «يفسر ما بمعنى القول» أي: لا صريحه ولا ما ليس في معناه، كقوله تعالى: ﴿وَنَذَيْنَهُ
أَنْ يَتَابَرَهِيمُ﴾ [الصافات الآية ١٠٤]

✽ حُرُوفُ التَّخْصِيصِ :

«هَلَّا» و«إِلَّا» و«لَوْلَا» و«لَوْمًا» تُصَدَّرُ الْفِعْلَ وَإِنْ تَقْدِيرًا^(١)، إِلَّا لِلضَّرُورَةِ^(٢).



✽ حَرْفُ التَّوَقُّعِ «قَدْ» :

فِي الْمَاضِي لِلتَّقْرِيبِ^(٣) وَالْمُضَارِعِ لِلتَّقْلِيلِ أَكْثَرُ^(٤)، وَقَدْ يُفْصَلُ بَيْنَهُمَا بِالْقَسَمِ^(٥)، وَقَدْ يُحَذَفُ^(٦).



(١) نحو: «هلا زيدا ضربته».

(٢) فيجوز دخولها على الاسم، كقول الشاعر:

«ونبت ليلي أرسلت بشفاعه إلي فهلا نفس ليلي شفيعها»

(٣) أي: تقريبه من الحال، نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ١﴾ [النؤمنون الآية ١].

(٤) أي: في أكثر المواضع أو الأزمان، وقد تكون للتحقيق، كقوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى ثِقْلَبَ وَجْهِكَ﴾ [البقرة الآية ١٤٤].

(٥) أي: بين «قد» والفعل، نحو: «قد - والله - أحسنت».

(٦) أي: «قد»، كقوله تعالى: ﴿فَصَدَقَتْ﴾ [يوسف الآية ٢٦]، أو فعله، كقول النابغة:

«لا تزل يرحلًا وكأن قد» أي: وكأن قد زالت. ديوان النابغة (ص: ٣٠).

✽ حَرْفَا الاسْتِفْهَامِ:

«الْهَمْزَةُ» وَ«هَلْ» تُصَدَّرَانِ، وَالْهَمْزَةُ تَلِي الْاسْمَ مَعَ الْفِعْلِ
بِلا قُبْحٍ^(١)، وَتَأْتِي^(٢) لِلإِنْكَارِ مُطْلَقًا^(٣)، وَتَدْخُلُ الْعَاطِفَةَ^(٤)،
وَتُحَذَفُ هِيَ وَفِعْلُهَا^(٥).



✽ حَرْفَا الاسْتِقْبَالِ:

«السَّيْنُ» وَ«سَوْفَ»، وَفِيهِ زِيَادَةُ تَنْفِيسٍ^(٦).



(١) أي : و «الهمزة» تلي الاسم مع وجود الفعل بلا قبح، كـ: «أزيداً ضربت»، وقُبْح «هل»: «زيداً ضربت». وأمّا إذا لم يوجد الفعل فيستويان، فيقال بلا قبح: «أزيداً قائمٌ وهل عمرو قاعدٌ».

(٢) أي : الهمزة.

(٣) «مطلقاً» أي : سواء كانت لمجرد الإنكار، كـ: «أنضربُ زيداً وهو أخوك»، أو للاستبطاء، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [الحديد الآية ١٦]، أو للتخصيص، نحو: ﴿أَلَا تَقْتُلُونَ قَوْمًا﴾ [التوبة الآية ١٣]، أو للتقرير، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح الآية ١]، أو للنسوية، كقوله تعالى: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ [البقرة الآية ٦]، و«هل» لا تستعمل في شيء منها.

(٤) أي : وتدخل الهمزة الحروف العاطفة، دون «هل»، كقوله تعالى: ﴿أَوْ كَلَّمَا﴾ [البقرة الآية ١٠٠]، و﴿أَفَسَنَ كَانَ﴾ [هود الآية ١٧]، و﴿أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ﴾ [يونس الآية ٥١].

(٥) أي : وتحذف هي -أي : همزة الاستفهام- عند القرينة وتحذف فعلها أيضاً عندها، كقوله تعالى: ﴿أَبَشِّرَا مَنَا وَحِدًا تَتَّبِعُهُ﴾ [القمر الآية ٢٤]. ولا تحذف «هل» ولا فعلها.

(٦) أي : تأخير.

✽ حُرُوفُ الشَّرْطِ:

تُصَدَّرُ^(١).

«لَوْ» لِلْمَاضِي وَلَوْ دَخَلَ الْمُضَارِعُ.

و«إِنْ» عَكْسُهَا^(٢).

وَتَدْخُلَانِ الْفِعْلَ وَإِنْ تَقْدِيرًا^(٣) ^(ب)، وَلِهَذَا فُتِحَ فِي: «لَوْ
أَنْتَ»، وَخَبَرُهُ فِعْلٌ، إِلَّا لَوْ جَامِدًا^(٤).

(١) أي: حروف الشرط يجب أن تقع في صدر الكلام.

(٢) أي: «إِنْ» للاستقبال ولو دخل الماضي.

(٣) كقوله تعالى: ﴿لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ [الإسراء الآية ١٠٠]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾

[التوبة الآية ٦]. فالمرفوع بعد «لو» فاعل محذوف، لا مبتدأ. تقدير الأول: لو تملكون، فلمّا حذف

الفعل انفصل الضمير وفُسر، وتقدير الثاني: وإن استجاركَ أحدٌ، فحذف ففسر.

(٤) ولهذا - أي: ولأجل دخولها على الفعل - فُتِحَ همزة «لو أنك»؛ لأنّه فاعل لفعل مقدّر،

هو: «ثَبِتَ»، وخبره - أي: خبر «أَنْ» حيثُ فعلٌ وجوباً؛ ليكون كالعوض من المحذوف،

فيقال: «لو أنك انطلقت»، لا منطلق، إلا لو كان خبره جامداً فيجوز؛ للتعذر، كقوله تعالى:

﴿وَلَوْ أَنَّما فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ﴾ [لقمان الآية ٢٧].

وَلَوْ صُدِّرَ الْقَسْمُ لَزِمَ الْمُضِيُّ وَإِنْ مَعْنَى ^(١)، وَالْجَوَابُ لَهُ
 لَفْظًا ^(٢)، وَلَوْ وَسَّطَ جَارَ الْوَجْهَانِ ^(٣)، وَتَقْدِيرُهُ كَذِكْرِهِ ^(٤).
 وَ«أَمَّا» لِلتَّفْصِيلِ ^(٥)، وَيَجِبُ حَذْفُ فِعْلِهِ ^(٦)، وَالتَّزِمَ فِي
 مَوْضِعِهِ جُزْءُ جَوَابِهِ ^(٧).



(١) أي: ولو صُدِّرَ القسمُ على الشرطِ لَزِمَ المضيُّ في شرطِهِ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الْمَضِيَّ مَعْنَى،
 لا لفظًا، نحو: «والله إن لم تأتني لأكرمك».

(٢) «الجواب له» أي: للقسم لفظًا، فلا يجزؤ، ولا يدخله اللام التي تدخل جواب لو، ولا
 الفاء، تقول: «والله إن جئتني أو لو جئتني ما أكرمك» أو «إني لا أكرمك»، ولا يجوز: كما
 أكرمك، أو: فإني أكرمك. وأما معني فجواب لهما معًا.

(٣) أي: ولو وَسَّطَ القسمُ بتقديم الشرط أو غيره عليه جاز الوجهان: أن يكون الجواب للقسم
 لفظًا، فيكون غير مجزوم والشرط ماضيًا، نحو: «إن أتيتني أو لم تأتني فوالله لأكرمك»
 و«أنا والله إن أتيتني أو لم تأتني لأكرمك»، وأن يلغى القسم ويعتبر الشرط، نحو: «إن
 تأتني والله أتك» و«أنا والله إن تأتني أتك».

(٤) أي: تقدير القسم في صدر الكلام كذكره فيه في لزوم المضي وكون الجواب للقسم لفظًا،
 كقوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَخْرَجُوا لَا يَخْرُجُونَ﴾ [الحشر الآية ١٢]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ
 إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام الآية ١٢١].

(٥) أي: لتفصيل ما أجمله المتكلم في الذكر أو في الذهن، فيندرج فيه ما وقع في أوائل الكتب.
 (٦) الذي هو الشرط.

(٧) أي: لما وجب حذف فعله التزم في موضعه ذكر جزء من جوابه، إمّا مبتدأ، ك: «أما زيد
 فمنطلق»، تقديره: مهما يكن من شيء فزيد منطلق، أو معمولًا لِمَا بَعْدَ الْفَاءِ، ك: «أما يوم الجمعة فزيد
 منطلق». وهذا مذهب سيبويه، فإنه يجوز وضع جزء الجزاء في موضع الشرط. الكتاب (١/١٤٢).

✽ حَرْفُ الرَّذْعِ^(١):

«كَلَّا»، وَيَأْتِي بِمَعْنَى حَقًّا^(٢).



✽ التَّنْوِينُ:

نُونٌ سَاكِنَةٌ^(٣)، تَتَّبِعُ حَرَكَةَ الْآخِرِ^(٤)، لَا لِلتَّأْكِيدِ^(٥).

وَيُكْسَرُ وَيُضَمُّ لِسَاكِنٍ^(٦).

(١) أي: الزجر والمنع، كقوله تعالى: ﴿رَبِّ أَهْنَسِ ۖ كَلَّا﴾ [الفجر الآية ١٦ و ١٧]، أي: ليس الأمر كذلك.

(٢) والمقصود به حيثئذ: تحقيق مضمون الجملة، فكان كـ«إن»، فلم يخرج به ذلك عن الحرفية عند جمهور النحاة، ومنه قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَافٍ﴾ [العلق الآية ٦]، و﴿كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ﴾ [القيامة الآية ٢٠]. وذهب صاحب مصباح الراغب أن «كلا» بمعنى: حقًا، يجوز أن تكون اسمًا. مصباح الراغب شرح كافية ابن الحاجب (ص: ٧١٠).

(٣) أي: ساكنة في الأصل، فلا يضرها الحركة العارضة، مثل: ﴿عَادَا الْأَوَّلَى﴾ [التجم الآية ٥٠]. وحده بالنون الساكنة تدخل فيه: نون «من» و«عن» و«نون التأکید». لذا احتاج لإخراجها ذكر القيود التالية.

(٤) خرج به نحو: نون «من» و«عن».

(٥) خرجت به: «نون التأکید» الخفيفة.

(٦) ويكسر التنوين ويضم لساكنٍ لقيها، والكسر هو الأصل المطرد في تحريك الساكن، والضم للإتباع، كقوله تعالى: ﴿وَعَذَابٍ ۖ أَرْكَضَ﴾ [ص الآية ٤٢ و ٤١]، قرئت بالضم والكسر، فمن كسر فعلى الأصل، ومن ضم فعلى الإتيان لحركة الكاف؛ كراهة الخروج من كسر إلى ضم.

وَهُوَ: لِلتَّمَكُّنِ^(١)، وَالتَّنْكِيرِ^(٢)، وَالْعَوَاضِ^(٣)، وَالْمُقَابَلَةِ^(٤)، وَالتَّرْتِيبِ^(٥).
وَيُحَذَفُ فِي نَحْوِ: «زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو»^(٦)، وَقَلَّ فِي غَيْرِهِ^(٧).



(١) وهو: الداخِل على الاسم للدلالة على أُمَكِّيَّتِهِ في الاسمِيَّة لعدمِ مشابهةِ الفعلِ أو الحرف، فيكون ذلك علامة لإعرابه وصرفه.

(٢) وهو: الداخِل على الأسماء المبنية، نحو: «صِهْ».

(٣) وهو: ثلاثة أنواع: عوض عن حرف، نحو: «جوارٍ»، أصلها: جوارِي، وعوض عن اسم، نحو: «كُلِّ محاسبٍ»، أي: كل إنسان، وعوض عن جملة، نحو: «وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ ﴿٨٤﴾» [الواقعة الآية ٨٤]، أي: حين بلغت الروح الحلقوم.

(٤) وهو: الداخِل على جمع المؤنث السالم، فالتنوين فيه مقابل لنون الجمع المذكر السالم، كـ: «مسلماتٍ»، فإنَّ الألف والتاء فيه علامة الجمع، كما أنَّ الواو علامة في الجمع المذكر السالم، ولم يوجد فيها ما يقابل النون في ذلك، فزيد التنوين في آخره؛ ليقابله، فيدل على نهاية الاسم كما أنَّ النون تدل على ذلك. وإنَّما لم يجعله تنوين التَّمَكُّنِ لأنَّه إذا سميت بمسلمات مثلاً امرأة ثبت فيها التنوين، ولو كان للتمكين لزال؛ للعتيتين: العلمية والتأنيث. ينظر: الفوائد الضيائية (٢/ ٣٩٧).

(٥) وهو: ما لحقَّ آخرَ الآيات لتحسين الإنشاد، ويدخل على الاسم والفعل والحرف؛ لذا فإنَّه ليس من علامات الاسم.

(٦) أي: ويحذف التنوين مع همزة «ابنٍ» في اللفظ والخطِّ، في نحو: «زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو»، يريدُ: العَلَمُ الموصوف بـ«ابنٍ» مضافاً إلى علمٍ آخر؛ لكثرة الاستعمال، بخلاف: «رَجُلٌ ابنُ زَيْدٍ» و«زَيْدُ بْنُ عَالِمٍ»، فتتويناها لا يحذفان في اللفظ، ولا همزة «ابنٍ» في الخطِّ. (٧) أي: في غير العلم الموصوف بـ«ابنٍ» مضافاً إلى علمٍ آخر، كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴿٢﴾﴾ [الإخلاص من الآية ١ إلى الآية ٢] عند مَنْ قرأ (أحد) بلا تنوين.

❖ نُونَا التَّأْكِيدِ:

خَفِيفَةً أَوْ ثَقِيلَةً^(١)، وَتَخْتَصُّ^(٢) بِمُسْتَقْبَلٍ فِيهِ مَعْنَى
الطَّلَبِ^(٣).

وَقَلَّ فِي التَّنْفِي^(٤).

وَيَجِبُ^(٥) فِي جَوَابِ الْقَسَمِ الْمُثَبَّتِ^(٥).

وَكَثُرَتْ فِي نَحْوِ: ﴿فِيمَا تَرَيْنَ﴾^(٦).



❖ هَاءُ السَّكْتِ:

«هَاءُ سَاكِنَةٍ» تَلْحَقُ مَا تَحْرَكُ بِحَرْكِ غَيْرِ إغْرَابِيَّةٍ وَلَا
مُشَبَّهَةٍ بِهَا^(٧) وَقَفًّا^(٨)، ك: «ثُمَّ»^(٩).



(١) في «و»: «خفيفة ساكنة أو ثقيلة مفتوحة...»

(٢) أي: نون التأکید بقسميها.

(٣) من: الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم.

(٤) إذ لا طلب فيه، وإنما دخلته في حال شبهه بالنهي، نحو: «ما زيد يقومن».

(٥) نحو: «والله ليقومن». ولا يلزم في جواب القسم المنفي، نحو: «والله ما يقوم زيد».

(٦) أي: في الشرط المؤكّد حرفه «ما» الزائدة، نحو قوله تعالى: ﴿فِيمَا تَرَيْنَ﴾ [مَزِيم الآية ٢٦].

وأحكام تأكيد الفعل بنوني التأكيد كثيرة ذكرتها بالتفصيل والبيان في كتابي: «أصول المسائل
الصرفية قواعد سهلة وتدرّيات ممتعة» (ص: ٥٥).

(٧) احترازٌ عن نحو: «يا زيد» و«لا رجل»، فلا يلحقُ بهما هاءُ السكتِ.

(٨) أما في الوصل فلا تدخل هاءُ السكتِ.

(٩) ومثلها: «قَه»، و﴿مَاهِيَةً﴾ [القَارِعَةُ الآية ١٠]، و﴿سُلْطَنِيَّةً﴾ [الحَاقَّةُ الآية ٢٩].

الكُسْكُسَةُ وَالْكُشْكُشَةُ:

«سِينٌ» و«شِينٌ»^(١)، تَلَحَّقَ كَافَ الْمُؤَنَّثِ وَقَفًّا، نَحْوُ:
«أَكْرَمْتُكَسَ» و«مَرَرْتُ بِكَشٍ»^(٢).



(١) في «و»: سِين وشِين ساكتين.

(٢) وردت الخاتمة في النسخة «أ»: تم تلخيص الكافية للإمام القاضي البيضاوي. وجاءت الخاتمة في النسخة «ب» على ما يلي: والله أعلم بالصواب. تمت المختصر الكافية للقاضي البيضاوي تاريخ سنة (١١٣١). وجاءت الخاتمة في النسخة «ج» على هذا النحو: قد تم كتاب اللب في علم النحو سنة (١١٧٣) للإمام الأوحّد عمر القاضي البيضاوي عليه رحمة العزيز القوي.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ثبت المصادر والمراجع

✽ أولاً: الرسائل الجامعية:

□ البيضاوي منهجه في التفسير، يوسف أحمد علي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى.

□ شرح لب الأبواب في علم الإعراب، البركلي، تحقيق: د. حمدي الجبالي، جامعة النجاح الوطنية، نابلس - فلسطين، (١٩٩٧م).

✽ ثانياً: المطبوعات:

□ ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان، تحقيق: رجب عثمان محمد، الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، (١٤١٨هـ).

□ الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٥هـ).

□ أصول المسائل الصرفية قواعد سهلة وتدرّيات ممتعة، د. صلاح بن عبد الله بوجليع، دار التميز والإبداع، السعودية، الطبعة الأولى، (١٤٤١هـ).

□ الأصول الثلاثة في النحو العربي، د. صلاح بن عبد الله بوجليع، دار التميز والإبداع، السعودية، الطبعة الأولى، (١٤٤٠هـ).

□ آراء ابن درستويه النحوية والتصريفية جمعاً ودراسة، د. صلاح بن عبد الله بوجليع، دار إيلاف الدولية، الكويت، الطبعة الأولى، (١٤٣٩هـ).

- اختيارات ابن فلاح النحوية والتصريفية جمعاً ودراسة وتقويماً، د. صلاح بن عبد الله بوجليع، دار إيلاف الدولية، الكويت، الطبعة الأولى، (١٤٣٩هـ).
- إعراب القراءات الشواذ، العكبري، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤١٧هـ).
- إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، الطبعة الثانية، (١٤٠٥هـ).
- الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة عشر.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، تعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، اعتنى به: محمد نوري بن محمد بارتجي، دار المغني، الرياض، الطبعة الثانية، (١٤٣٦هـ).
- البداية والنهاية لابن كثير، ط: السعادة، (١٣٥١هـ).
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.
- تاريخ الأدب العربي، كاربروكلمان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (١٩٩٣م).
- تاريخ التراث العربي، فؤاد سزكين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (١٤١١هـ).
- التذيل والتكميل في شرح التسهيل، أبو حيان، تحقيق: حسن هنداي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، (١٤٢١هـ).
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، (١٣٨٧هـ).

- تفسير البحر المحيط، أبو حيان، تحقيق: الدكتور عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، (١٤٣٦هـ).
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، الطبعة الأولى، (١٣٩٦هـ).
- جامع الشروح والحواشي، عبد الله محمد حبشي، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي.
- الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى، (١٤١٣هـ).
- حاشية القونوي على تفسير البيضاوي، ضبطه: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، (١٤٢٢هـ).
- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، ضبطه: الشيخ عبد الرزاق المهدي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، (١٤١٧هـ).
- دراسة في النحو الكوفي، المختار أحمد دير، دار قتيبة، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤١١هـ).
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، (١٤٠٨هـ).
- الدرر اللوامع على همع الهوامع، الشنقيطي، وضع حواشيه: محمد السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤١٩هـ).
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، مصر.

□ ديوان رؤبة، تحقيق: وليم بن الورد، الطبعة الثانية، دار الآفاق الجديدة، بيروت، (١٩٨٠م).

□ ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار صادر، الطبعة الثالثة، (١٤٢٤هـ).

□ ديوان النابغة الذبياني، اعتنى به: حمدو طماس، دار المعرفة، الطبعة الثانية، (١٤٢٦هـ).

□ رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، (١٤٠٥هـ).

□ السلوك لمعرفة درة الملوك، تقي الدين المقرئ، طبعة: لجنة التأليف، (١٩٣٩م).

□ السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة.

□ شرح أبيات مغني اللبيب، السيوطي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

□ شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، مصر، الطبعة الأولى، (١٤١٠هـ).

□ شرح الكافية، الرضي، تحقيق: حسن الحفظي ويحيى مصري، مطبوعات الجامعة، الطبعة الأولى، (١٤١٧هـ).

□ شرح المقدمة الكافية، ابن الحاجب، تحقيق: جمال عبد العاطي، مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، (١٤١٨هـ).

□ صحيح البخاري، دار السلام، الرياض، الطبعة الأولى، (١٤١٧هـ).

□ طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة، اعتنى به: الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت.

□ طبقات الشافعية، الإسنوي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٧هـ).

□ طبقات الشافعية الكبرى، السبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح الحلو، مطبعة هجر، الطبعة الأولى، (١٤١٣هـ).

□ الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، الجامي، تحقيق: أسامة طه الرفاعي، وزارة الأوقاف، العراق، (١٤٠٣هـ).

□ الكتاب، سيويه، تحقيق: عبد السلام هارون، الخانجي، مصر، الطبعة الثالثة، (١٤٠٨هـ).

□ الكافية في النحو، ابن الحاجب، تحقيق: د. طارق نجم عبد الله، مكتبة دار الوفاء، جدة، الطبعة الأولى، (١٤٠٧هـ).

□ الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، دار الفكر، الطبعة الأولى.

□ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤١٣هـ).

□ المبسوط في القراءات العشر، الأصبهاني، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، دار القبلة الثقافية الإسلامية، الطبعة الثانية، (١٤٠٨هـ).

□ المتممة لمسائل الجروميّة، محمد بن محمد الرعيني «المعروف ب: الحطّاب»، تحقيق: د. صلاح بن عبد الله بوجليّ، دار إيلاف الدولية، الكويت، الطبعة الأولى، (١٤٣٨هـ).

□ المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي، دار سزكين، الطبعة الثانية، (١٤٠٦هـ).

□ مصباح الراغب شرح كافية ابن الحاجب «المعروف ب: حاشية السيد»، السيد العلامة محمد بن عز الدين، تحقيق: عبد الله حمود الشام، مكتبة التراث الإسلامي، اليمن، الطبعة الأولى، (١٤٢٦هـ).

□ المصطلح النحوي نشأته وتطوره في آواخر القرن الثالث الهجري، عوض حمد القوزي، عمادة شئون المكتبات، جامعة الرياض، السعودية.

□ مفتاح السعادة ومصباح السيادة، طاش كبرى زاده، حيدر آباد.

□ معاني القرآن، الفراء، تحقيق: أحمد نجاتي ومحمد النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، (١٩٨٠م).

□ مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، أبو محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان الياغي، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، (١٤١٧هـ).

□ مرآة الزمان في تاريخ الأعيان، شمس الدين «المشهور ب: سبط ابن الجوزي»، الهند، الطبعة الأولى، (١٣٧٠هـ).

□ معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، (١٤١٤هـ).

□ موسوعة المصطلح النحويّ من النشأة إلى الاستقرار، الدكتور
يوحنا مرزا الخامس، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، (٢٠١٢م).

□ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق: مازن
المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، لبنان، الطبعة الأولى، (١٤١٩هـ).

□ المغني في مسائل الخلاف النحوي والصرفي، صلاح بن عبد الله
بوجليع، دار التميّز والإبداع، السعودية، الطبعة الأولى، (١٤٤٠هـ).

□ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين العيني،
تحقيق: محمد عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٢٦هـ).

□ المقتضب، المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، وزارة
الأوقاف، القاهرة، الطبعة الثانية، (١٣٩٩هـ).

□ النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب، صلاح بن علي
بن أبي القاسم، تحقيق: محمد جمعة، مؤسسة الإمام زيد بن علي
الثقافية، الطبعة الأولى، (١٤٢٤هـ).

□ هدية العارفين، إسماعيل باشا، دار الكتب العلمية، لبنان، (١٤١٣هـ).

□ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق:
عبد العال مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، (١٣٩٩هـ).

□ الوافي بالوفيات، لصلاح الدين أبيك الصفدي، اعتناء: س.
ديدرنغ، ط: الثانية، (١٣٩٤هـ).

فَهِيسِ

- المبحث الأول: التعريف بالمؤلف ٤
- أولاً: اسمه ومولده ﷺ: ٤
- ثانياً: شيوخه ﷺ: ٤
- ثالثاً: صفاته ﷺ: ٥
- رابعاً: تلامذته ﷺ: ٦
- خامساً: مؤلفاته ﷺ: ٧
- سادساً: وفاته ﷺ: ٩
- المبحث الثاني التعريف بالكتاب : ١٠
- أولاً : اسم الكتاب ونسبته إلى المؤلف : ١٠
- ثانياً منهج المؤلف في الكتاب : ١٦
- ثالثاً: مصطلحاته ﷺ: ٢١
- رابعاً: مذهبه التَّحْوِيّ: ٢٢
- خامساً : منهجية التأليف بين «الكافية» و«اللُبّ» ٢٤
- سادساً: شروح الكتاب: ٣٤
- منهج التحقيق ٣٧
- وصف نُسخ الكتاب وصورها ٤١
- صورٌ مِنَ المَخْطُوطَات ٤٢
- ١- النسخة (أ) : ٤٢
- ٢- النسخة (ب) : ٤٣
- ٣- النسخة (ج) : ٤٤
- ٤- النسخة (د) : ٤٥
- ٥- النسخة (هـ) : ٤٦
- ٦- النسخة (و) : ٤٧

- متن لب الألباب بلا حواشي ٥٠
- متن لب الألباب مع الحواشي ٩٩
- إعرابُ الأسماءِ المُعرَبة: ١٠٠
- الإعرابُ التَّقْدِيرِيُّ: ١٠٢
- غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ: ١٠٣
- المَرْفُوعَاتُ ١٠٩
- الفَاعِلُ: ١٠٩
- مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ: ١١١
- التَّنَازُعُ: وَلَوْ اقْتَضَا مَا بَعْدَهُمَا: ١١٣
- المُبْتَدَأُ: ١١٥
- الحَبْرُ: ١١٧
- حَبْرُ بَابٍ إِنَّ: ١٢٠
- حَبْرُ «لا» الَّتِي لَتَفِي الْجَنِّيسِ: ١٢٠
- اسمُ «مَا» وَ«لَا» المُشَبَّهَتَيْنِ بـ«لَيْسَ»: ١٢١
- المنصوبات ١٢٢
- المَفْعُولُ المُطْلَقُ: ١٢٢
- المَفْعُولُ بِهِ: ١٢٥
- الاشتغالُ وَمَا بَعْدَهُ: ١٢٦
- مَا حُدِّرَ مِمَّا بَعْدَهُ: ١٢٩
- مَا أُغْرِيَ بِهِ مُكْرَرًا: ١٢٩
- مَا نُصِبَ عَلَى الاختِصاصِ: ١٣٠
- مَا نُودِيَ بِحَرْفِ التَّدَايِ: ١٣٠
- مَا نُدِبَ ١٣٦

- المَفْعُولُ لَهُ: ١٣٧
- المَفْعُولُ فِيهِ: ١٣٨
- المَفْعُولُ مَعَهُ: ١٤٠
- الحَالُ: ١٤١
- التَّشْيِيرُ: ١٤٤
- المُسْتَثْنَى: ١٤٨
- خَبَرُ بَابِ كَانَ: ١٥٣
- اسْمُ بَابِ إِنَّ: ١٥٤
- الْمَنْصُوبُ بِ«لَا» الَّتِي لَنْفِي الْجِنْسِ: ١٥٤
- خَبَرُ «مَا» وَ«لَا» الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِ«لَيْسَ»: ١٥٧
- الْمَجْرُورَاتُ: ١٥٨
- الْمُضَافُ إِلَيْهِ: ١٥٨
- (التَّوَابِعُ) ١٦٢
- التَّابِعُ: ١٦٢
- نَعَتْ: ١٦٢
- عَظْفُ: ١٦٥
- تَأْكِيدُ: ١٦٦
- بَدَلُ: ١٦٨
- عَظْفُ بَيَانٍ: ١٦٩
- الْمَبْنِيَّاتُ: ١٧٠
- أَلْقَابُ الْبِنَاءِ: ١٧٠
- الْمُضْمَرُ: ١٧٠
- أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ: ١٧٥

- المَوْصُولُ: ١٧٦
- أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ: ١٨٠
- الْأَصْوَاتُ: ١٨٠
- الْمُرَكَّبَاتُ: ١٨١
- الْكِتَابَاتُ: ١٨٢
- الظُّرُوفُ ١٨٤
- الْمَعْرِفَةُ وَالتَّكْرَهُ ١٨٧
- الْمَعْرِفَةُ: ١٨٧
- الْعِلْمُ: ١٨٧
- التَّكْرَهُ: ١٨٨
- الْمُؤَنَّثُ وَالْمَذَكَّرُ ١٨٩
- الْمُؤَنَّثُ: ١٨٩
- الْمَذَكَّرُ: ١٨٩
- أَسْمَاءُ الْعَدَدِ: ١٩١
- أَقْسَامُ الْأَسْمَاءِ بِإِغْتِبَارِ دِلَالَتِهِ عَلَى اثْنَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ وَعَدَمِهَا ١٩٤
- الْمُثَنَّى: ١٩٤
- الْمَجْمُوعُ: ١٩٤
- الْأَسْمَاءُ الْعَامِلَةُ عَمَلَ الْفِعْلِ ١٩٧
- الْمَصْدَرُ: ١٩٧
- اسْمُ الْفَاعِلِ : ١٩٨
- الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ : ١٩٩
- اسْمُ التَّفْضِيلِ : ٢٠١
- بَابُ الْأَفْعَالِ ٢٠٣

- الفِعْلُ الْمَاضِي: ٢٠٣
- الْمُضَارِعُ: ٢٠٣
- الْأَمْرُ بِالصِّيغَةِ : ٢٠٩
- فِعْلٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ: ٢٠٩
- الفِعْلُ [مِنْ حَيْثُ التَّعَدِي وَاللِّزُوم]: ٢١٠
- أَفْعَالُ الْقُلُوبِ: ٢١١
- الْأَفْعَالُ النَّاقِصَةُ: ٢١٢
- أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ: ٢١٤
- فِعْلُ التَّعَجُّبِ: ٢١٥
- أَفْعَالُ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ: «نِعَمَ» وَ«بُئْسَ» ٢١٦
- بَابُ الْحُرُوفِ ٢١٨
- حُرُوفُ الْحَرْ: ٢١٨
- الْحُرُوفُ الْمُشَبَّهَةُ بِالْفِعْلِ: ٢٢٤
- حُرُوفُ الْعَطْفِ: ٢٢٨
- حُرُوفُ التَّنْبِيهِ: ٢٣٠
- حُرُوفُ التَّنَادَاءِ: ٢٣١
- حُرُوفُ الْإِيحَابِ: ٢٣١
- حُرُوفُ الزِّيَادَةِ: ٢٣٢
- حَرْفَا التَّفْسِيرِ: ٢٣٤
- حُرُوفُ الْمَصْدَرِ: ٢٣٤
- حُرُوفُ التَّخْصِيصِ: ٢٣٥
- حَرْفُ التَّوَقُّعِ «قَدْ»: ٢٣٥
- حَرْفَا الاسْتِفْهَامِ: ٢٣٦

- حَرْفَا الاسْتِقْبَالِ: ٢٣٦
- حُرُوفُ الشَّرْطِ: ٢٣٧
- حَرْفُ الرَّدِّعِ: ٢٣٩
- التَّنْوِينُ: ٢٣٩
- نُونَا التَّأْكِيدِ: ٢٤١
- هَاءُ السَّكْتِ: ٢٤١
- الْكَسْكَسَةُ وَالْكَشْكَشَةُ: ٢٤٢

